



الافتتاح · الشفافية · التعاون · الإشارك الناجز · المشاركة



تعزير الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

2018



الأمم المتحدة

الاقتصاد

ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تعزير الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

2018

في إطار مشروع الإسكوا
التطوير المؤسسي لتعزير تقديم الخدمات الحكومية
في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا



الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org: الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصد بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

قدمت هذه الوثيقة بالشكل الذي وردت فيه من دون تحرير رسمي.

مصادر الصور

www.shutterstock.com

شكر وتقدير

السورية، والذي لديه خبرة طويلة في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسات تطوير العمل الحكومي والإداري بالاعتماد على التكنولوجيا.

وأشرفت الدكتورة نبال إدلبي، رئيسة قسم الابتكار في إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا، على فريق عمل الإسكوا الذي أعدَّ أجزاءً من هذه الدراسة. كما قامت الدكتورة إدلبي بمراجعة الدراسة مع الأخذ بالاعتبار ملاحظات البلدان الأعضاء في الإسكوا وكذلك ملاحظات الخبراء.

وشاركت السيدة ليز دينر من قسم الابتكار بإعداد هذه الدراسة حيث قامت بإعداد الجزء الأول منها والخاص بالمفاهيم والنماذج وبعض دراسات الحالة باللغة الإنكليزية. كما شاركت السيدة هانيا صبيدين ديماسي بإعداد بعض دراسات الحالة من المنطقة العربية، وساهمت في مراجعة الدراسة.

وقدم الدكتور حيدر فريجات مدير إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا مساهمته في إعداد هذه الدراسة.

وقد قام بمراجعة هذه الدراسة كل من الدكتور محمد نوار العوا، المستشار الإقليمي للتكنولوجيا من أجل التنمية لدى الإسكوا، والدكتور عبد الإله الدوه جي، المستشار الإقليمي السابق لدى الإسكوا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخذت بالاعتبار ملاحظات كل منهما.

وتقدم الإسكوا الشكر الجزيل للدول الأعضاء على تفاعلها الإيجابي بالإجابة على استبيان الحكومة المفتوحة، كما تشكرهم أيضاً على إرسال الملاحظات حول هذه الدراسة.

أعدت هذه الدراسة في إطار مشروع الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، حول «التطوير المؤسسي لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا» الذي يموله صندوق التنمية في الأمم المتحدة، وتشارك إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية فيه بمكون خاص لتحفيز استخدام التوجهات التكنولوجية الحديثة لتعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية.

ويهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا على استخدام التكنولوجيا لزيادة الشفافية والمساءلة، واعتماد نُهج تشاركية أكثر فعالية وكفاءة وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح وإشراك المواطنين في صنع القرار بما يتلاءم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم إعداد هذه الدراسة بالاعتماد على المرجعيات الأدبية الحديثة في مجال الحوكمة، والحكومة المفتوحة، ودور التكنولوجيا في تطوير العمل الحكومي وفي تعزيز الشفافية والمساءلة والتشاركية. كما اعتمدت الدراسة على ردود الدول الأعضاء في الإسكوا على استبيان الحكومة المفتوحة عام 2017.

وعُرضت الدراسة في اجتماع الخبراء «الحكومة المفتوحة والتكنولوجيات الحديثة في المنطقة العربية» الذي عقد في عام 2017، وشارك فيه خبراء وممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية في الدول العربية. وقد أرسل عدد من الخبراء الحكوميين ملاحظاتهم حول الدراسة بعد هذا الاجتماع، وأخذت جميع هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

أعدَّ هذه الدراسة الدكتور محمد بشير المنجد، وزير الاتصالات والتقانة السابق في الجمهورية العربية

المحتويات

شكر وتقدير	ص. 3
المصطلحات	ص. 8
مقدمة	ص. 11

الجزء الأول

مفاهيم الحكومة المفتوحة ونماذج وقصص نجاح عالمية وعربية	ص. 13
--	-------

1. مفاهيم ونماذج الحكومة المفتوحة

ألف. مقدمة	ص. 15
باء. فهم الحكومة المفتوحة	ص. 16
جيم. نماذج وأطر عمل خاصة بتطبيق الحكومة المفتوحة	ص. 21
دال. بعض التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة	ص. 27
هاء. النتيجة	ص. 29

2. دراسات حالة للحكومة المفتوحة

ألف. دراسات حالة عن الحكومة المفتوحة من خارج المنطقة العربية	ص. 31
باء. دراسات حالة عن الحكومة المفتوحة من المنطقة العربية	ص. 37

الجزء الثاني

وضع الحكومة المفتوحة في الدول العربية	ص. 49
---------------------------------------	-------

3. واقع الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

ألف. مقدمة	ص. 51
باء. الحوكمة الرشيدة وارتباطها بالحكومة المفتوحة وبالحكومة الإلكترونية	ص. 52
جيم. وضع المكونات الداعمة للحكومة المفتوحة في المنطقة العربية	ص. 55
دال. معايير تقييم ومؤشرات قياس الحكومة المفتوحة	ص. 59
هاء. استبيان الإسكوا حول الحكومة المفتوحة	ص. 60
واو. الخاتمة	ص. 75

الجزء الثالث

الإطار السياسي لتعزيز الحكومة المفتوحة في الدول العربية	ص. 77
---	-------

4. إطار عمل مقترح لتطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

ألف. الوصف العام لإطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية ومراحله	ص. 79
باء. الخطوات التمهيديّة	ص. 81
جيم. المرحلة الأولى: الانفتاح	ص. 85

ص. 89	دال. المرحلة الثانية: المشاركة
ص. 96	هاء. المرحلة الثالثة: التعاون
ص. 101	واو. المرحلة الرابعة: الإشارك الناجز
ص. 103	زاي. محصلة عامة

ص. 107 5. تشريعات الحكومة المفتوحة

ص. 107	ألف. مقدمة
ص. 108	باء. تشريع الحق في الوصول إلى المعلومات
ص. 115	جيم. التشريعات السبرانية الأخرى
ص. 119	دال. تشريعات أخرى ذات صلة بالحكومة المفتوحة

ص. 121 6. الاستنتاجات والتوصيات

ص. 121	ألف. الاستنتاجات
ص. 124	باء. التوصيات

ص. 131 الحواشي

ص. 135 المراجع

قائمة الجداول

ص. 42	الجدول 2.1 الجهات التي تقدم البيانات المفتوحة في تونس
ص. 54	الجدول 3.1 مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في الدول العربية
ص. 56	الجدول 3.2 انتشار خدمات الانترنت و الهاتف النقال وعرض الحزمة الدولية في الدول العربية لعام 2016
ص. 57	الجدول 3.3 أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النفاذ إلى الخدمات الأساسية ومؤشر جاهزية الشبكية في المنطقة لعام 2016
ص. 60	الجدول 3.4 ترتيب بعض الدول العربية على مؤشر الحكومة المفتوحة لعامي 2015، 2018
ص. 61	الجدول 3.5 الجهات الرسمية التي أجابت على الاستبيان في دول الإسكوا
ص. 62	الجدول 3.6 المواضيع التي تشملها سياسة أو استراتيجية كل دولة من دول المنطقة العربية
ص. 64	الجدول 3.7 الأهداف العامة للاستراتيجية الخاصة بالشفافية في المنطقة العربية
ص. 65	الجدول 3.8 القدرات التي ترمي سياسة أو استراتيجية الشفافية والانفتاح إلى تعزيزها لدى الموظفين الحكوميين
ص. 66	الجدول 3.9 قائمة بمبادرات البيانات الحكومية المفتوحة في عدد من الدول العربية
ص. 67	الجدول 3.10 مؤشر مقياس البيانات المفتوحة في عدد من الدول العربية
ص. 68	الجدول 3.11 العناصر المكونة لسياسة أو مبادرة البيانات المفتوحة
ص. 68	الجدول 3.12 معدل تحديث البيانات الحكومية المفتوحة في بعض بلدان المنطقة العربية
ص. 70	الجدول 3.13 طبيعة البيانات التي توضع على بوابات الحكومة المفتوحة
ص. 73	الجدول 3.14 التحديات ذات الطابع التكنولوجي وفق الاستبيان
ص. 74	الجدول 3.15 التحديات ذات الطابع التنظيمي والمؤسسي وفق الاستبيان
ص. 81	الجدول 4.1 قيود تطبيق الحكومة المفتوحة حسب السياق العام لها
ص. 92	الجدول 4.2 خطوط إرشادية للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي
ص. 93	الجدول 4.3 خطوط إرشادية لآليات العمل في النشاطات الحكومية التي يشارك فيها المواطن
ص. 104	الجدول 4.4 مجالات الاهتمام، والمخرجات المتوقعة، والمزايا، في كل مرحلة من مراحل تنفيذ إطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة

- ص. 111 الجدول 5.1 أصناف المعلومات الخاضعة للإفصاح الاستباقي
ص. 116 الجدول 5.2 التشريعات السبرانية وعلاقتها بتطبيق الحكومة المفتوحة

قائمة الأشكال

- ص. 17 الشكل 1.1 أبعاد الحوكمة
ص. 22 الشكل 1.2 نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة
ص. 24 الشكل 1.3 نموذج "بحيرة Ness"
ص. 27 الشكل 1.4 نظام الحوكمة المفتوحة - المزيد لفعل المزيد
ص. 38 الشكل 2.1 مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في الأردن 2003-2016
ص. 40 الشكل 2.2 تطور مؤشر الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية في الأردن
ص. 41 الشكل 2.3 مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في تونس 2003-2016
ص. 43 الشكل 2.4 تطور مؤشر الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية في تونس
ص. 45 الشكل 2.5 تطور مؤشر الحكومة الإلكترونية في المغرب 2003-2016
ص. 46 الشكل 2.6 تطور مؤشر المشاركة الإلكترونية للأمم المتحدة في المغرب
ص. 52 الشكل 3.1 الحوكمة في المنطقة العربية 2017
ص. 54 الشكل 3.2 الترابط بين مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشر فعالية الحكومة
ص. 58 الشكل 3.3 مؤشر المشاركة الإلكترونية وترتيب الدول العربية عالمياً في هذا المؤشر لعام 2016
ص. 80 الشكل 4.1 نموذج إطار العمل لتطبيق الحكومة المفتوحة
ص. 98 الشكل 4.2 تصنيف الأدوات التعاونية

قائمة الأطر

- ص. 18 الإطار 1.1 نموذج الحضور على الوبّ الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة عام 2010
ص. 19 الإطار 1.2 قصة نجاح لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحكومة المفتوحة
ص. 31 الإطار 2.1 شراكة الحكومة المفتوحة
ص. 39 الإطار 2.2 تقرير تقدم سير العمل في الأردن في إطار شراكة الحكومة المفتوحة
ص. 46 الإطار 2.3 البيانات الحكومية المفتوحة في الغرب
ص. 71 الإطار 3.1 التشريعات المرتبطة بالوصول إلى المعلومات في المنطقة العربية
ص. 84 الإطار 4.1 إدارة التغيير في المؤسسات
ص. 91 الإطار 4.2 تصنيف وسائل التواصل الاجتماعي
ص. 94 الإطار 4.3 سلم المشاركة الإلكترونية
ص. 96 الإطار 4.4 المشاركة المفتوحة والتعاون المفتوح
ص. 99 الإطار 4.5 التمهيد للمواطنين
ص. 109 الإطار 5.1 مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول إلى المعلومات
ص. 121 الإطار 6.1 دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المصطلحات

2030 Agenda for Sustainable Development	خطة التنمية المستدامة لعام 2030
Access	التفاد/الوصول
Accessibility	قابلية التفاد/الوصول
Accessible	قابل للتفاد
Accountability	مساءلة
Accountable	خاضع للمساءلة
Activeness	الفاعلية
Analytics	تحليل قياسي
Approach	نهج/مقاربة
Appropriateness	الملاءمة
Availability	إتاحة
Bottom-up	تصاعدي/صعودية
Checks and balances	الضوابط والتوازنات
Chief data officer	مسؤول رئيسي عن البيانات
Civic engagement	الإلتحاط المدني/الإشراك المدني
Collaborative	تعاوني
Collaborativeness	التعاون/التعاونية
Collectiveness	الجماعية
Connectivity	اتصالية
Contestability	قابلية الاختيار/تخيرية
Cost recovery	استرداد الكلفة
Crowd-sourcing	التعهد الحشدي
Customized	مطوّع/مواءم
Cyber	سبراني
Data correctness	صحة البيانات
Data format	مصاغة البيانات
Data relevance	صلة البيانات
Data reliability	موثوقية البيانات
Directness	المباشرة
Effective	فقال
Effectiveness	الفعالية
Emerging presence	الحضور الناشئ
Engagement	اتحراط/إشراك
Engaging	إشراك
Enhanced presence	الحضور المعزز
e-Participation	المشاركة الإلكترونية
Equity	المساواة
Expressive	تعبيري
Facilitator	ميسر/مسهّل
Fairness	الإنصاف/العادلةية
Feedback	تعقيب/معلومات راجعة
Fitness	لائقية/تطبيق
Free and open collaboration	التعاون الحر والمفتوح

Friendliness	الودية
General public	جمهور العموم
Good governance	الحكومة الرشيدة
Inclusive	شاملة للجميع
Inclusive sustainable development	تنمية شاملة للجميع ومستدامة
Inclusiveness	تشميلية
Incremental	تدريجي/تزايدى
Innovation	ابتكار
Interactive presence	الحضور التفاعلي
Inventory	الجرد أو قوائم الجرد
Inventiveness	الابتكارية/الاحترافية
Justice	العدالة
Legislativeness	الشرعية/الاشتراعية
Marginal cost	التكلفة/الكلفة الحدية
Networked presence	الحضور المترابط
Ombudsman	أمين المظالم
Open data	البيانات المفتوحة
Open format	مصاعف مفتوحة
Open government	الحكومة المفتوحة
Open Government Partnership - OGP	شراكة الحكومة المفتوحة
Open innovation	الابتكار المفتوح
Openness	الانفتاح/الانفتاحية
Participatory	تشاركي
Percentile	مئوي أو مئيلي
Provide feedback	التغيب/معلومات راجعة
Readiness	الجاهزية
Relevance (of data)	صلة البيانات
Representative	تمثيلي
Responsibility	مسؤولية
Responsive	متجاوب
Responsiveness	قابلية التجاوب/الاستجابة/التجاوبية
Rule of law index	مؤشر سيادة القانون
Social well-being	الرفاه الاجتماعي
Steadiness	الثبات/الاستقرارية
Sub-national	دون الوطني
Sustainable development	تنمية مستدامة
Targeted transparency	شفافية مستهدفة
Timely	مناسب/التوقيت أو حينى أو أني
Timeliness	حسن التوقيت/الحينية
Top-down	تنازلي/نزولية
Transactional presence	الحضور التعاملى
Transparency	شفافية
Transparent	شفاف
Trustworthiness	الواقعية
Ubiquitous engagement	الانخراط الكلي/الإشراك الكلي
Updated data	بيانات محدثة
Willingness	الاستعداد/المشيئية
World Justice Project	مشروع العدالة العالمية

ملاحظات: (أ) تم ترتيب المصطلحات بحسب الأبجدية الإنكليزية. (ب) بعض المصطلحات تحتل أكثر من ترجمة للغة العربية، وقد تم إدراجها في هذه القائمة.

مقدمة

المفتوحة في المنطقة العربية استناداً إلى نتائج استبيان الإسكوا حول الحكومة المفتوحة، وكذلك إلى بعض المراجع الدولية والإقليمية والوطنية حول الحكومة الإلكترونية والحكومة المفتوحة.

تقدم هذه الدراسة إطاراً سياسياً لتطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية وهو يهدف لأن يكون دليلاً نموذجياً لوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ برامج الحكومة المفتوحة في الإدارات والمؤسسات الحكومية، وذلك وفق تسلسل منطقي، يتضمن مراحل متعاقبة. ويحدد الإطار المتطلبات التشريعية والإجرائية والتكنولوجية لكل مرحلة من المراحل.

الدراسة تتضمن ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول مخصص للمفاهيم والنماذج العالمية حول الحكومة المفتوحة، كما يتضمن دراسات حالة عالمية وعربية؛

الجزء الثاني مخصص لبيان وضع حالة الحكومة المفتوحة في الدول العربية؛

الجزء الثالث مخصص للإطار السياساتي المقترح للدول العربية للتحويل نحو الحكومة المفتوحة؛ كما يبيّن القوانين والتشريعات الضرورية لذلك.

ويمكن قراءة هذه الأجزاء والفصول بشكل منفصل وفقاً لمدى إلمام القارئ بالحكومة المفتوحة وحسب محور اهتمامه.

هذه الدراسة هي الدراسة الأساسية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا ضمن مشروع الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الممول من حساب التنمية للأمم المتحدة تحت عنوان «التطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات الحكومية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا». بدأ تنفيذ هذا المشروع في النصف الثاني من عام 2016، وهو يهدف إلى بناء قدرات الدول الأعضاء لتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومات من خلال اعتماد مسار تشاركي في الحوكمة. وتتشارك في تنفيذ المشروع شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية، وشعبة القضايا الناشئة والنزاعات، وشعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا. ويستجيب المشروع بشكل مباشر إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات». كما يرتبط المشروع أيضاً بالهدف 17 حول آليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة تلك المرتبطة باستخدام التكنولوجيا.

وتهدف هذه الدراسة إلى زيادة الوعي، وتطوير فهم مشترك وتوفير إطار للسياسة العامة للحكومة المفتوحة مع التركيز على استخدام التكنولوجيا في تطوير مؤسسات عامة قوية، وتعزيز تحقيق المساءلة للقطاع العام، والشفافية، والاستجابة، وكذلك تحفيز المشاركة الإلكترونية للمواطنين والانخراط؛ وبالتالي تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية. وتبيّن الدراسة أيضاً حالة الحكومة





الجزء الأول

مفاهيم الحكومة المفتوحة
ونماذج وقصص نجاح عالمية وعربية



1. مفاهيم ونماذج الحكومة المفتوحة

ألف. مقدمة

والخطط والسياسات والاستراتيجيات والبرامج المطلوبة لتطوير وتنفيذ الحلول اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. فالحكومة الأمثل والمؤسسات العامة الأفضل هما عنصران أساسيان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ لا يمكن لمؤسسات عامة ضعيفة وفاسدة أن تضع وتنفذ تدابير فعالة لتحقيق الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، والرفاه الاجتماعي وتغيّر المناخ. فبقدر ما تضعف المؤسسات العامة بقدر ما تزداد احتمالات الاضطراب السياسي الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى العنف والصراع ويؤثر لاحقاً على جوانب التنمية الأخرى في البلاد.

تزداد اليوم حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات في العالم، إلى درجة أنها أصبحت تعيق جهود التنمية المستدامة والشاملة للجميع وفي العديد من البلدان. وفي هذا السياق، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، القرار 70/1، المعنون «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030»¹، الذي يهدف إلى التصدي لتلك التحديات عن طريق تشجيع التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ومع ذلك، لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة على الحكومة فقط، بل يجب أن تكون مشتركة بين الجميع، أي على مستوى المجتمع بكامله. فالقطاع الخاص والمجتمع المدني/الأهلي وجمهور العموم لا يستطيعون انتظار الحكومة للتعامل مع هذه التحديات وحدها، بل سيتعين عليهم، كونهم جزءاً من المجتمع ومعنيين بالتحديات التي يواجهها، المشاركة بفاعلية في البحث عن الحلول المناسبة ووضعها موضع التنفيذ³. فبالعبير عن متطلباتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سيتبين للحكومة ما يراه المجتمع أكثر التحديات أهمية. وبمشاركة أفكار المواطنين وتجاربهم ومهاراتهم ومعارفهم، تستطيع الحكومة تحديد وصياغة وتنفيذ الحلول. ويؤدي التعاون الحر والمفتوح بين الحكومة على مختلف مستوياتها، وقطاعات المجتمع كافة، إلى الوصول إلى مؤسسات قوية، وبناء قطاع عام شفاف وخاضع للمساءلة، قادر على خدمة المواطنين بنجاح. يضاف إلى ذلك الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كإتاحة فرص عمل جديدة للشباب والتشجيع على الابتكار. لذا، فمن الضروري اليوم التوجه إلى إقامة الحكومات المفتوحة، التي تسمح بتدفق المعلومات والمعارف تدفقاً حراً ثنائي الاتجاه، مع تعزيز التعاون والتشارك في المسؤولية. ولا تقتصر الفائدة

وبيّنت هذه الأجندة أن إرساء الحكومة الرشيدة على جميع المستويات، وبناء المؤسسات الشفافة والفعّالة والخاضعة للمساءلة، هي متطلبات ضرورية لإقامة مجتمعات يسود فيها السلام، وتُحقّق فيها التنمية المستدامة. وقد نصت الأجندة على تدابير محدّدة للوصول إلى هذا الوضع المنشود، وبخاصة في الهدف 16 المعني فيها يشجع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعّالة خاضعة للمساءلة. وتحت هذا الهدف، يجري تشجيع «إنشاء مؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات» (16.6)؛ و«اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات» (16.7)، و«كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات» (16.10)² وبغية تحقيق هذه الأهداف، سيكون من الضروري بناء شراكة بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني/الأهلي، وسائر أصحاب المصلحة (مثل جمهور العموم، والمؤسسات/المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية).

يقتضي التغلب على التحديات التي تواجهها المجتمعات بناء مؤسسات عامة قوية يمكنها أن توفر القرارات

الحكومة⁵. وللتوصّل إلى حوكمة فعّالة، يتعيّن على الحكومة أن تعمل مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني/الأهلي، وجمهور العموم.

لقد أجرت الإسكوا في عام 2014 دراسة حول الحوكمة وأبعادها المختلفة وذلك بعد التشاور مع جميع أصحاب المصلحة حول الأهداف المثلى التي يجب أن تحققها الحكومة، وتوصلت بالنتيجة إلى وجود خمسة أبعاد ترتبط عادة بهذا المفهوم، وتكوّن معاً معياراً للحكومة. هذه الأبعاد الخمسة هي: المساءلة، والشفافية، والتشميلية، والفعالية، والتخيرية⁶.

تعتبر المساءلة قضية معقدة؛ وهي ترتبط بالقواعد والمعايير والآليات الموضوعية لضمان تحمّل الحكومات المسؤولية عن قراراتها وأفعالها. ويتضمّن هذا المفهوم خاصيتين: الأولى الالتزام المفروض على المؤسسات العامة بتقديم معلومات إلى الجمهور عن قراراتها وأفعالها؛ والثانية قدرة الجمهور أو الأجهزة الإشرافية المختصة على التدخل لتصحيح هذه القرارات أو الأفعال عندما لا تدخل ضمن صلاحيات تلك المؤسسات. ويكون التدخل إما بأدوات «رسمية»، كما تنص عليها القوانين النافذة، أو بأدوات «أكثر اتساعاً»، كما في حالة الجمهور. يمكن إذاً تحقيق المساءلة إما بين المؤسسات، أو بين المؤسسة المعنية والمجتمع المدني/الأهلي⁷.

وترتبط الشفافية بتوفير أدوات مفيدة تضمن الوصول الفعّال والحيثي timely إلى المعلومات المتعلقة بوظائف الحكومة وعملها، إضافة إلى الشكاوى والاعتراضات العامة، ومعايير النزاهة⁸. غير أن هذا المفهوم يطرح تساؤلات تحتاج لإجابة، وبخاصة ما يتعلّق باتخاذ القرار عن المعلومات التي يجب أن تكون متاحة ويسهل الوصول إليها. وفي هذا السياق، جرى اقتراح فكرة «الشفافية المستهدفة»، التي تركز على مبدأ إتاحة الوصول إلى المعلومات في إطار سياسة للشفافية توجه كيفية استخدام المعلومات، وتقترن بتشريعات تفرض نشر المعلومات أو الكشف عنها. ومن المهم أيضاً إيضاح أن الحكومة لا يتعيّن عليها أن تكون

من هذه الشراكة المنفتحة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة أفضل فحسب، بل تتعداها إلى تأسيس مجتمعات متساوية وشاملة للجميع تكون أكثر استعداداً للتعامل مع التطورات المستقبلية.

أصبح اليوم واضحاً أثر التكنولوجيا الإيجابي على تقديم الخدمات، وإمكاناتها في تدعيم الحوكمة وتحسين العلاقة بين الحكومة والمجتمع الذي تخدمه. إذ تسمح التكنولوجيا بانفتاح الحكومات، وجعلها قريبة من جميع أفراد المجتمع في المناطق الجغرافية كافة، وذلك بفضل التواصل والتعاون الثنائي الاتجاه. لهذا السبب، كان للتكنولوجيا دور مركزي في تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة، وفي بناء المؤسسات العامة القوية والشفافة والخاضعة للمساءلة، التي تخدم المواطنين وتعزز مشاركتهم الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة للتنمية المستدامة.

باء. فهم الحكومة المفتوحة

1. الحوكمة وأبعادها

الحكومة مصطلح معقد ليس له إلى الآن تعريف موحد، بل يستمدّ معناه من السياق الذي يُستخدم فيه. ويمكن توصيف الحوكمة على أنها إجراء، وبنية، وآلية، واستراتيجية. وثمة أصناف مختلفة من الحوكمة، مثل الحوكمة السياسية أو العامة، والحوكمة الاجتماعية، والحوكمة الاقتصادية. وهذه الأصناف من الحوكمة يرتبط بعضها ببعض، وتشترك جميعاً في وجود دور تؤديه الحكومات. وفي هذه الدراسة، تُفهم الحوكمة في سياق إجراء يرتبط بأولئك الذين يملكون السلطة لاتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال بغرض إدارة شؤون البلاد و/أو تقسيماتها الإدارية⁴.

وتتطلب الحوكمة الرشيدة من المؤسسات العامة أن تتوجه نحو تقديم خدمات أفضل للمجتمع والعموم. ويرتبط هذا التوجه بصحوة المواطنين المطلعين الذين يعبرون بوضوح عن حاجاتهم ومتطلباتهم من

والبرامج تبعاً لذلك. ولكي يكون التجاوب فعالاً، لا بد من أن تأخذ تلك السياسات والاستراتيجيات في الحسبان توقعات الناس والظروف المحلية؛ وهذا ما يتطلب بدوره التعاون بين جميع قطاعات المجتمع وإشراكها، بغية تحديد تلك التوقعات والاحتياجات، وصولاً في النهاية إلى رسم سياسات أكثر تجاوبية، والتنبيه إلى الخصوصية في مجال الثقافة، والتقاليد، والرأي العام عموماً¹¹ (الشكل 1.1).

تتمثل الحوكمة في بنية وإجراء وآلية و/أو استراتيجية تشكل جزءاً مهماً من تأسيس المجتمع برتمته. لذلك فإن ضمان تنمية المجتمع تنمية فعّالة، سواء على الصعيد الاجتماعي أم الاقتصادي أم البيئي أم السياسي، يتطلب حوكمة فعّالة. وتُظهر هذه الأبعاد المذكورة آنفاً وجود توقعات معيّنة من الحكومة، بيد أنها تُظهر أيضاً أن المسؤولية عن الحوكمة الفعّالة لا تقع فقط على الحكومة، بل تتطلب كذلك تدخل المجتمع المدني/الأهلي والقطاع الخاص. وهذا التدخل لا يقتصر على الرقابة على الحكومة، بل يتعداه إلى تقاسم المسؤولية معها فيما يتعلق بالسياسات والنشاطات التي تحكم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، إضافة إلى الرفاه العام. وهنا تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة أساسية تستخدمها الحكومة في تمكين هذه الأبعاد.

شفافة تجاه الجمهور فحسب، بل يجب أن تكون المؤسسات الحكومية شفافة فيما بينها. ويجب أن تتضمن مخرجات الشفافية تحقيق أشياء فعلية، مثل مدارس أفضل أو منتجات أكثر سلامة⁹.

وتعرّف التشميلية بمكوّنين رئيسيين: المساواة في المشاركة؛ والمساواة في المعاملة. وتضمن المساواة في المشاركة أن لجميع المواطنين الحق في التعبير عن آرائهم وحاجاتهم المتعلقة بالسياسات العامة والنشاطات التي تخصّ العلاقة بين المواطن والحكومة؛ وهو ما يساعد أيضاً على تعزيز المساءلة. أما المساواة في المعاملة، فتضمن أن لجميع المواطنين، مهما كان وضعهم، الحقوق ذاتها، والفرص ذاتها لممارسة هذه الحقوق. وتحدّد الفعّالية بتحليل الأدوات والإمكانات الموجودة فيما يتعلق بالتخطيط والإدارة المالية، وتقديم الخدمات، والاستجابة لاهتمامات المجتمع المدني/الأهلي. وتعني التخييرية إتاحة المجال أمام جميع المواطنين للتدخل في اختيار القادة، والموظفين الرسميين، والسياسات، ومقدمي الخدمات، والمنتجات¹⁰.

ويمكن إضافة بُعدٍ سادس لهذه الأبعاد الخمسة، وهو التجاوبية، التي تدلّ على الالتزام المفروض على الحكومة للاستجابة لاحتياجات المواطنين، وتخطيط وتنفيذ الخدمات والسياسات والاستراتيجيات

الشكل 1.1 أبعاد الحوكمة



المصدر: الإسكوا، بالاستناد إلى تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية 2014.

2. التكنولوجيا والحكومة

والاتصالات على العمل الحكومي بوضع نموذج من عدة مراحل للحضور على الوب، يُبيّن مراحل محدّدة لاستخدام الإنترنت لزيادة إتاحة الخدمات الحكومية إلى جمهور العموم. وهذه المراحل من الحضور هي: (1) الخدمات الناشئة، (2) الخدمات المعززة، (3) الخدمات التفاعلية، (4) الخدمات المترابطة (الإطار 1.1).

وفي بعض البلدان، تزال بعض الخدمات متاحة فقط في المرحلة الأولى من نموذج الحضور على الوب، في حين تمكّنت بلدان أخرى من الاستفادة القصوى من إمكانات الإنترنت في تطوير تقديم الخدمات الحكومية، بالانتقال إلى ما بعد مجرد الحضور على الوب والمشاركة القاعدية التي تعرّفها المرحلة الخامسة.

ومع نمو إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى الأساسية التكنولوجية، التي سمحت بقابلية وصول أفضل (وخاصة لاسلكياً)، نمت على نحو مشابه أنواع وطرائق التفاعل بين الحكومة والمواطنين، وأدى ذلك إلى ظهور الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية. وسمحت المشاركة الإلكترونية للمواطنين بالمساهمة في صنع القرار

كان للتكنولوجيا تأثير على عمل الحكومة منذ نشأتها. ومع كل ثورة تكنولوجية، تزداد منفعة العمل الحكومي منها باطراد. لقد أتاح ظهور الحواسيب للحكومة وسائل جديدة لإدارة إجراءاتها الداخلية. وسمحت أتمتة الإجراءات الحكومية للمؤسسات العامة، بالتوازي مع تطوير شبكات الحواسيب وإمكانية بناء قواعد بيانات مركزية لجمع وتخزين البيانات الحكومية، بالعمل على تحسين كفاءتها وفعاليتها. وأدى تحسين الإجراءات داخلياً إلى أداء أفضل على صعيد الحكومة وتقديم الخدمات، رغم بقائه ضمن الحكومة في هذه المرحلة.

وكان تطوّر الإنترنت وشيوعها هو المحفّز الرئيس الثاني، الذي بدأ معه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة إتاحة وقابلية الوصول الخارجية إلى المعلومات والخدمات الحكومية. وقد أوضحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة¹² الأثر المتنامي لتكنولوجيا المعلومات

الإطار 1.1 نموذج الحضور على الوب الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة عام 2010

(أ) **المرحلة الأولى** خدمات ناشئة: توفر الحكومات تواجداً لها على الإنترنت من خلال مواقع ساكنة تزود المستخدمين بمعلومات متنوعة وروابط بالوزارات والإدارات العامة؛

(ب) **المرحلة الثانية** خدمات معززة: تقدم الحكومات تواجداً إلكترونياً أحادي الاتجاه، أو ثنائي الاتجاه، إلى المواطنين على هيئة تطبيقات أو نماذج يمكن تنزيلها؛

(ج) **المرحلة الثالثة** خدمات تفاعلية: تنخرط الحكومات في تواصل ثنائي الاتجاه (إرسال واستقبال) مع المواطنين، بما يشمل التحقق الإلكتروني من هويات المواطنين لإتمام خدمات مثل إنجاز دفع الأموال عبر الإنترنت، والمشاركة في التصويت الإلكتروني، وإجراء المعاملات الضريبية عبر الإنترنت، وطلب الشهادات، والتراخيص، والأذونات؛

(د) **المرحلة الرابعة** خدمات مترابطة: تستبق الحكومات طلب المعلومات والآراء من المواطنين باستخدام تكنولوجيا وبّ 2.0 وأدوات تفاعلية أخرى، بحيث تمكّن المواطنين من الانخراط أكثر في النشاطات الحكومية والتعبير عن آرائهم في عملية صناعة القرار.

وبلدياتهم، وكذلك في تعزيز رفايتهم. المواطنون يريدون من حكوماتهم تحمّل المسؤولية أمامهم، ويريدون الوصول إلى المعلومات الحكومية عندما وحيثما يحتاجونها¹⁴.

ومع ظهور هذه الاحتياجات، ظهرت تكنولوجيات جديدة تستجيب لها، مثل التطبيقات النقّالة، والتكنولوجيا الفضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبح بإمكانها أن تضع سلطة الحكومة بين أيادي المواطنين الذين يسهمون في بناء مستقبل أفضل. وهناك اليوم من يشير إلى استخدام التكنولوجيا في حل المشكلات بصورة جماعية على جميع مستويات المجتمع بـ «الحكومة 2.0»¹⁵. وقد بدأت هذه التكنولوجيات بتمكين انفتاح الحكومات، معززة القدرة على الوصول إلى أبعاد الحوكمة المختلفة بفضل إجراءات تشاركية وتعاونية. وقد برزت بعض التطبيقات الناجحة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الحكومة المفتوحة ومن بين أكثرها نجاحاً تجربة بلدة خوون (Jun) الإسبانية (الإطار 1.2).

ورسم السياسات، أو، في الحد الأدنى، تقديم معلومات راجعة تخص هذه القضايا. وتبقى بعض تطبيقات الحكومة الإلكترونية الأخرى خلافية، مثل التصويت الإلكتروني الذي يفترض أن يسمح لجميع المواطنين بالاشتراك في الانتخابات عن طريق الإنترنت¹³.

ومعظم هذه التطوّرات في مجال تقديم الخدمات والتشاركية نجمت من خلال زيادة الوعي لدى المواطنين بالأحداث الجارية واحتياجاتهم من الخدمات الحكومية. لقد جعلت التكنولوجيا العالم صغيراً؛ فأصبحت مشاركة المعلومات والتجارب داخل وعبر حدود الدول أكثر سهولة. وساعدت التكنولوجيا في يقظة الناس، وجعلهم أكثر وعياً بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وآثارها على رفاهم. فازدياد المعرفة والوعي يمكّن الناس من صياغة ما يريدونه من حكوماتهم بشكل أفضل، والتعبير عنه، سواء على صعيد تقديم الخدمات، أم على صعيد الوسائل التي يريدون من خلالها المشاركة في قرارات الحكومة، ليكون لهم صوت أقوى في تطوير بلدانهم

الإطار 1.2 قصة نجاح لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحكومة المفتوحة

خوون، بلدة إسبانية صغيرة تقع على سفح هضبة جنوب غرناطة، لا يتجاوز عدد سكانها 3,500 نسمة، ومع ذلك فإنها تعد واحدة من أكثر أماكن العالم نشاطاً على تويتر، وتقوم بلديتها بإدارة أعمالها والتواصل مع مواطنيها عبر الإنترنت. ويعود الفضل في ذلك إلى رئيس بلديتها الذي انتخب في عام 2005 السيد رودريغيز سالاس، وهو سياسي مخضرم.

طلب رئيس البلدية في عام 2011 من جميع المسؤولين في بلده، ابتداءً من نائبه ووصولاً إلى عامل النظافة في الشوارع، فتح حسابات على تويتر وإرسال «تغريدات» عن أنشطتهم اليومية. والهدف من ذلك في رأيه، هو توفير قدر أكبر من المساءلة والشفافية والتشاركية في إدارة بلدية خوون. وكان اختياره لتويتر ينطلق من انه يسمح بتفاعل أسرع، بعد أن قامت البلدية بتوفير آلية بسيطة تسمح بمطابقة حسابات تويتر الخاصة بمواطنيها مع هوياتهم وفق سجلاتها البلدية وذلك لضمان إجابة المواطنين على الانترنت مع معرفة هويتهم.



عامل تنظيفات في خوون يستخدم الموبايل لتسجيل نشاطه اليومي

بدأت البلدية بالخدمات الأساسية كالصيانة العامة، وطلبوا من المواطنين إبلاغ البلدية بواسطة التغريد عندما يكتشفون خللاً ما في البلدة بحاجة إلى إصلاح كمصباح إنارة شارع مكسور أو طريق تحتاج إلى تنظيف. وسرعان ما تفاعل المواطنون في خوون منذ عام 2013، مع هذه الطلبات تفاعلاً كبيراً، مما دفعهم للتعامل بكثافة مع الإنترنت قياساً بفترة ما قبل توفر هذه الخدمات على الإنترنت. وأصبح النشاط على الإنترنت يكاد يكون شاملاً تقريباً للجميع. وقد دعمت البلدية هذا التوجه بتنظيم

دورات مجانية لتعليم تويتر 101، مثل إرسال رسائل مباشرة واستخدام علامات التويبر hashtag الملائمة خلال الحملات المحلية. واستخدم المواطنون إحدى علامات التويبر في حملة لتسليط الضوء على المشاكل مع إحدى شركات الخدمات المحلية، مما اضطرها لإصلاح انقطاع التيار الكهربائي بسرعة نتيجة لسيل تغريبات خوون الغاضبة التي واجهتها خلال الحملة.

لقد سمح استخدام التغريد أيضاً بتخفيض الحاجة لبعض الوظائف، فقد أمكن تخفيض قوة الشرطة التابعة لخوون إلى الربع، (ضابط شرطة واحد فقط)، وذلك عندما بدأ السكان «يغردون» المشاكل المحتملة مباشرة لرئيس البلدية عن طريق تويتر. ويرى البعض أن عدد الشرطة الفعليين ليس واحداً فقط وإنما 3,500 شرطي بعدد مواطني البلدة. ويتلقى ضابط الشرطة الوحيد المتبقي في خوون حالياً حوالي 20 رسالة، معظمها خاصة، من مواطني البلدة ترتبط بمخاوفهم التي تتراوح بين التساؤل عن كيفية ملء استمارات أو بلاغات عن مخالفات تتجاوز السرعة أو جنح كالغف المنزلي. ويقول ضابط الشرطة أن تفاعلات تويتر اليومية منحتة رؤية أكثر وضوحاً للمجتمع ومستوى أعلى من الرضا الشخصي، وأن التواصل مع المواطنين عبر الشبكة الاجتماعية يعطيهم المزيد من القوة ليأتوا ويتحدثوا عن مشاكلهم.

وفي مرحلة لاحقة فتحت البلدية جلسات مجلسها وعملية اتخاذ القرارات فيها للمواطنين عبر الإنترنت في الوقت الحقيقي، بحيث يمكنهم المشاركة عن بُعد في هذه الاجتماعات وإرسال الرسائل الآنية حول رأيهم في جلسات المجلس والتفاعل الفوري مع المجلس.

أثارت تجربة خوون فضول معهد «ماساتشوستس» للتكنولوجيا، فقام بدراسة وتحليل كيفية استفادة سكان البلدة من استخدام الشبكة الاجتماعية. ومع أن هذه التجربة الرائدة ونجاحها الباهر جديران بالاهتمام تبقى هناك تساؤلات فيما إذا كان يمكن تكرارها على نطاق أوسع.

المصدر: Jun, Granada - Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Jun,_Granada
The Spanish Town That Runs on Twitter - The New York: Times: www.nytimes.com/2016/06/09/technology/the-spanish-town-that-runs-on-twitter.html , Welcome to Jun, the town that ditched bureaucracy to ... - The Guardian: <https://www.theguardian.com/Technology/Twitter>

3. الحكومة المفتوحة

الرقمي، عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹⁶. ومع ذلك، يبقى الوصول إلى المعلومات إحدى الدعائم الأساسية اللازمة للوصول إلى حكومة مفتوحة بمعناها التام.

في الواقع، لم يعد ثمة تعريف واحد للحكومة المفتوحة؛ إذ أن معنى هذا المصطلح والمفاهيم المرتبطة به هي في تحوّل مستمر، مع تبني أفكار ورؤى وغايات جديدة. وتتوفّر في الأدبيات توصيفات وتعريفات متنوعة للحكومة المفتوحة:

(أ) تقدّم الأمم المتحدة تعريفاً للبيانات الحكومية المفتوحة على أنها معلومات حكومية تبادر الحكومة بالكشف عنها، وتجعلها متاحة على الشبكة، بحيث يمكن للجميع الوصول إليها، وإعادة استخدامها وتوزيعها، دون أي قيد¹⁷؛

(ب) وقد وصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكومة بأنها مفتوحة عندما تتوفّر فيها ثلاث خصائص¹⁸:

في ظل هذا الانفتاح الحكومي على تقديم الخدمات بصورة أفضل، ووصول المواطنين إلى المعلومات الحكومية، قفز مفهوم الحكومة المفتوحة إلى الواجهة. ويمكن القول بأن المُثل التي يتضمّنهما مفهوم الحكومة المفتوحة تعود إلى فلاسفة عصر التنوير، الذين كانوا يدعون إلى المساواة ومساءلة الحكومات. غير أن أول استعمال لمصطلح الحكومة المفتوحة يعود إلى الخمسينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما كان النقاش حول زيادة إمكانيات الوصول إلى المعلومات جارياً، وقاد إلى إقرار قانون حرية المعلومات في عام 1966. في خضمّ هذا النقاش، نُشر في عام 1957 مقال بعنوان «مبدأ الحكومة المفتوحة، تطبيق الحق الدستوري في أن نعرف». وفي ذلك الوقت، كان التركيز منصباً حصراً على إتاحة الوصول إلى المعلومات؛ لكن هذا التعريف الضيق لم يعد صالحاً للتطبيق في عصرنا

والحكومة المفتوحة، نظراً إلى أن المفهوم الثاني يستند إلى المبادئ ذاتها التي تستلهمها الحوكمة²³.

وبغية احترام هذه الأهداف، تتبنى الحكومة المفتوحة التطورات التكنولوجية الجديدة، وبخاصة تلك التي تسمح بتحسين التفاعل بين الحكومة ومكوناتها المختلفة من جهة، والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي والجمهور من جهة أخرى.

وتسمح هذه التكنولوجيات الجديدة للحكومة بوضع وتنفيذ مبادرات تخص الحكومة المفتوحة وفق أطر عمل ونماذج ترتبط بالبيانات المفتوحة، والتعاون المفتوح، والإشراك المفتوح، والابتكار المفتوح. ولا يكفي توفر التكنولوجيا وأطر العمل لدفع تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة. فعلى المستوى الوطني، لا بد للحكومة من أن تعلن عن الإرادة السياسية اللازمة لقيادة التغيير نحو الحكومة المفتوحة؛ وهذا مطلب أساسي، نظراً إلى أن تلك الممارسات الحكومية الجديدة ستفضي إلى تغييرات جوهرية في العمليات الحكومية. ومن دون إشراف مباشر من الجهاز التنفيذي في الحكومة، سيكون من الصعب تحقيق المطلوب. لذلك، يتطلب التنفيذ الإجمالي للحكومة المفتوحة صدور نوع من القرارات التوجيهية عن الجهاز التنفيذي للحكومة، تتضمن التعليمات التي توجه عمليات التنفيذ. ومن الواجب أيضاً التفكير في رسم السياسات التي توضح موقف الحكومة من قضايا الشفافية والمساءلة والمشاركة والتشميلية والفعالية.

جيم. نماذج وأطر عمل خاصة بتطبيق الحكومة المفتوحة

يتطلب الانتقال نحو الحكومة المفتوحة عدداً من القرارات والتشريعات والإجراءات الإدارية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية. وتطال هذه التعديلات الجهات المختلفة في الحكومة، كما تطال تفاعل الحكومة مع المواطنين ومع جميع أصحاب المصلحة في المجتمع. ونظراً لتعقيد هذه العملية، قام عدد من المؤلفين والباحثين بوضع نماذج وأطر عمل

(1) الشفافية، بمعنى إنه يمكن للعموم فحص أعمالها وأفعال متخذي القرار فيها؛ (2) وقابلية الوصول، بمعنى أن يكون المواطنون قادرين على الوصول إلى خدماتها ومعلوماتها بسهولة؛ (3) والتجاوبية، بمعنى إنه يتعين على الحكومة النظر إلى الأفكار الجديدة والاحتياجات من القطاع العام وغيره. وقد طوّرت المنظمة هذا التعريف حتى أصبح يتمحور حول ثلاثة مبادئ هي: الشفافية، والمساءلة، والتجاوبية¹⁹.

(ج) يذكر الباحثان لاثروب وروما Lathrop and Ruma أن الحكومة المفتوحة، في أبسط أشكالها، تتجلى في السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات الحكومية. ويذكر المؤلفان أيضاً أن معنى الحكومة المفتوحة في تطوّر مستمر، وقد تأثرت بحركة البرمجيات المفتوحة المصدر، بمعنى أن التركيز فيها ينتقل بين الحكومة والمواطنين من «الوصول» إلى «المشاركة»²⁰؛

(د) وتتصور «شراكة الحكومة المفتوحة» وجود حكومات شفافة، خاضعة للمساءلة، ومتجاوبة على نحو أفضل مما هي عليه الآن، وبصورة قابلة للاستدامة. وتكون الغاية النهائية هنا تحسين جودة الحكومة وخدماتها. ويتطلب تحقيق ذلك تغييرات في الثقافة والقيم والمعايير الراهنة، بغية ضمان تعاون وحوار فعال وكفؤ بين الجمهور والحكومة²¹؛

(هـ) وفي نطاق مؤثر سيادة القانون الذي وضعه «مشروع العدالة الدولي»، جرى تعريف الحكومة المفتوحة بأنها الحكومة التي تعرض معلوماتها للمشاركة، وتشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتقدم للجمهور أدوات تسمح بإخضاع الحكومة للمساءلة²².

يتضح من التعريفات السابقة أن معنى مصطلح الحكومة المفتوحة هو في تغير دائم، ويخضع لتأثير ما تزيده الحكومات المنفذة أن تحقّقه، وذلك فيما يتعلق مثلاً بالوصول إلى البيانات والمعلومات، وتوفر الخدمات على الشبكة، وانخراط المواطنين في عملية صنع القرار وتصميم الخدمات؛ غير أن تحسين المشاركة والشفافية والمساءلة تبقى هي الأهداف الأساسية، بصرف النظر عن التعريف. ويتضح أيضاً وجود صلة وثيقة بين مفهومَي الحوكمة العامة

1. نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة

وضع الباحثان لي وكواك (Lee and Kwak 2011) نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة (الشكل 1.2)، وهو يركّز على الاستعمال الناجح لوسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الوبّ 2.0 الأخرى في تعزيز مساهمة إشراك المواطن. والنتيجة هي نموذج يقوم على تسلسل منطقي من أربع مراحل تستطيع اتّباعه جميع الأجهزة الحكومية، على جميع المستويات، لتنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة. وهذه المراحل الأربع هي: زيادة شفافية البيانات؛ وتحسين المشاركة المفتوحة؛ وتعزيز التعاون المفتوح؛ وتحقيق الإشراك الكلي. ولكل مرحلة من هذه المراحل مجال تركيز، ومخرجات، ومزايا وعقبات متوقعة، وممارسات فضلى، وقياسات أداء خاصة بها. وعند تطبيق هذا النموذج، تُنصح الجهات الحكومية بالتركيز على مرحلة واحدة فقط بدلاً من محاولة تطبيق جميع المراحل معاً في ذات الوقت.

يمكن لها مساعدة الحكومات على الوصول إلى تنفيذ أفضل للحكومة المفتوحة. وقد جرى هنا اختبار أربعة نماذج استناداً إلى معايير التركيز، والغرض، وإمكانات المساهمة في تطبيق الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، وهذه النماذج هي:

(1) نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة²⁴ Open Government Implementation Model (OGIM)؛

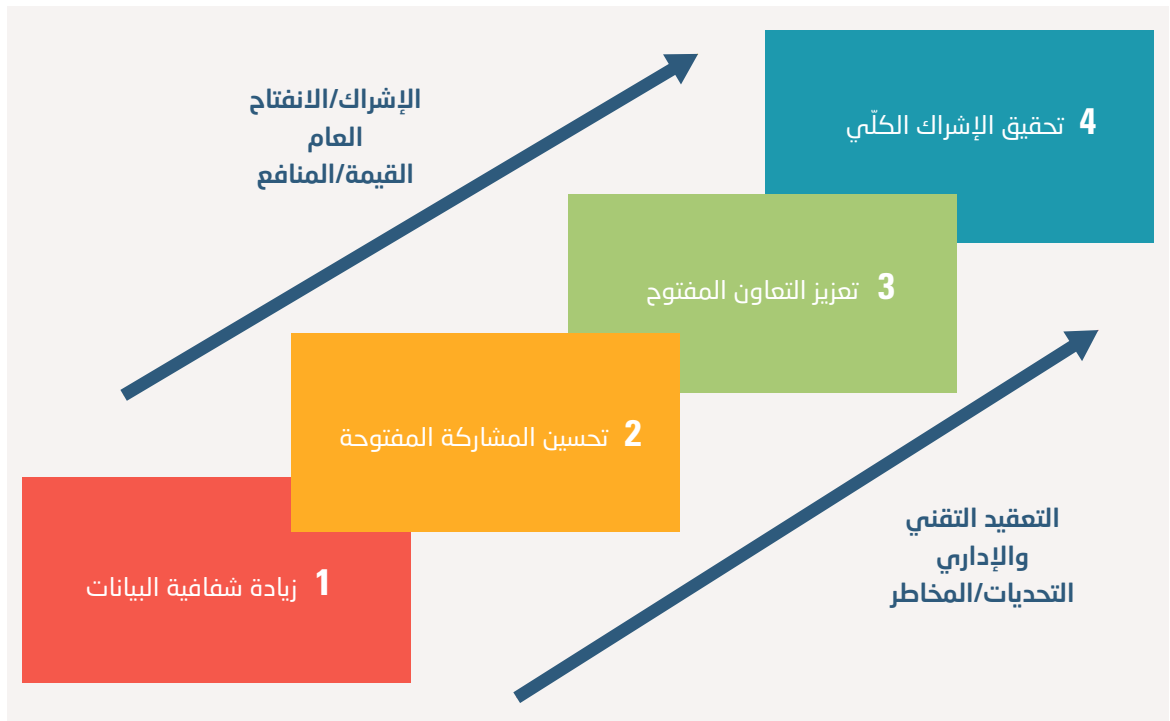
(2) نموذج «بحيرة Ness» Ness Loch Model²⁵؛

(3) الخدمة العامة الجديدة New Public Service²⁶؛ (NPS)

(4) نظام الحوكمة المفتوحة²⁷ Open Governance System.

ونبيّن فيما يلي لمحة مختصرة عن كل نموذج من هذه النماذج.

الشكل 1.2 نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة



(أ) المرحلة الأولى: زيادة شفافية البيانات

يكون الهدف الرئيسي تحسين شفافية إجراءات وأعمال الحكومة، وذلك بنشر البيانات المحدثه والحديثة بصورة مفتوحة على الشبكة. ويجري تنفيذ ذلك بتحديد بيانات عالية الجودة ذات الأثر المحتمل الكبير (نحو 20 في المائة من البيانات العامة ذات القيمة)؛ وتحسين دقة البيانات، وموثوقيتها، وصلتها relevance؛ وتنفيذ بنية حوكمة تخص البيانات. ويمكن لتحسين شفافية البيانات مساعدة المواطنين على فهم أفعال الحكومة، ومساءلتها على هذه الأفعال، إلى جانب جعل البيانات متاحة لاستخدام المواطنين لها. أما الحكومة، فإن شفافية البيانات تساعد على تعزيز ثقة المواطنين بها.

(ب) المرحلة الثانية: تحسين المشاركة المفتوحة

يجري التركيز على استخدام الأدوات والطرائق المختلفة بغرض دفع المشاركة المفتوحة للعموم في أعمال الحكومة وآليات صنع القرار فيها. في هذه المرحلة، تصبح الحكومة مفتوحة بفضل تفاعل المواطنين والانتفاع من أفكارهم ومعارفهم التي يمكن لها أن تحسن من عمليات صنع القرار ورسم السياسات. وباستعمال أدوات الوب 2.0، تحصل الحكومة من الجمهور على قصص وأفكار وملاحظات، وتقوم بنشرها. وتسمح هذه الأدوات أيضاً للجمهور بالاتصال بالحكومة مباشرة.

(ج) المرحلة الثالثة: تعزيز التعاون المفتوح

يكون الهدف الرئيسي تعزيز التعاون المفتوح بين الحكومة ومكوّناتها المختلفة من جهة، والقطاع الخاص والجمهور من جهة أخرى. ويعني ذلك إشراك المواطنين في مهام ونشاطات ومشاريع أكثر تعقيداً، مثل كتابة ومراجعة الوثائق، والابتكار في المنتجات والخدمات، وتنظيم الفعاليات. ويرتبط نجاح هذه المرحلة بقدرة الحكومة على الذهاب إلى أبعد من التعاون البيني بين مكوّنات الحكومة المختلفة، للوصول إلى الاستفادة من الأفكار والمهارات والمعارف التي يملكها الجمهور؛ وهذا ما يتطلب استخدام أدوات للتواصل الاجتماعي أكثر «تعاونية»، مثل الويكي أو Google Docs.

(د) المرحلة الرابعة: تحقيق الإشراف الكلي

يجري التركيز على جعل إشراك الجمهور ووصولهم أكثر سهولة، عن طريق التكنولوجيات المتاحة، وبخاصة التكنولوجيات النقالة. ويكون الهدف الرئيسي التكامل السلس لجميع الأدوات والطرائق والخدمات التي توفرها الحكومة بمكوّناتها المختلفة²⁸.

2. نموذج «بحيرة Ness»²⁹

نموذج «بحيرة Ness» هو إطار عمل وضعه جيفرل وآخرون (2014) Gigler and others لتحليل الشروط التي تتيح للجمهور الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساءلة الحكومة، وتعزيز وصولهم إلى الخدمات، وتحسين رفاههم بوجه عام. ويؤسس النموذج على قناة واضعيه بأنه على الرغم من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المواطنين وتعزيز الحوكمة (وبخاصة المساءلة)، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه تماماً إلا عندما يدرك جميع أصحاب المصلحة وجود فجوة في المساءلة بين الحكومة والمواطنين. وتحسين شروط الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيكون بالإمكان تسريع انفتاح الحكومة وتقليص فجوة المساءلة.

ويتألف إطار العمل (الشكل 1.3) من مكوّنين، هما: النماذج الحكومية؛ والعوامل السياقية والتمكينية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المفترض أن يؤدي التنفيذ الفعّال إلى مخرجات محدّدة، تتعلق بتطوير عمليات صنع القرار، ورسم سياسات عامة أكثر شمولية، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها، وإصلاحات في السياسات والبنى المؤسسية، وتحسين الرفاه الإنساني.

(أ) النماذج الحكومية

في مركز إطار العمل، تقع نماذج الحكومة التي تعبّر عن مراحلها المختلفة. ويُنظر إلى هذه المراحل على أنها مقاربات مختلفة للحكومة المفتوحة، وهي

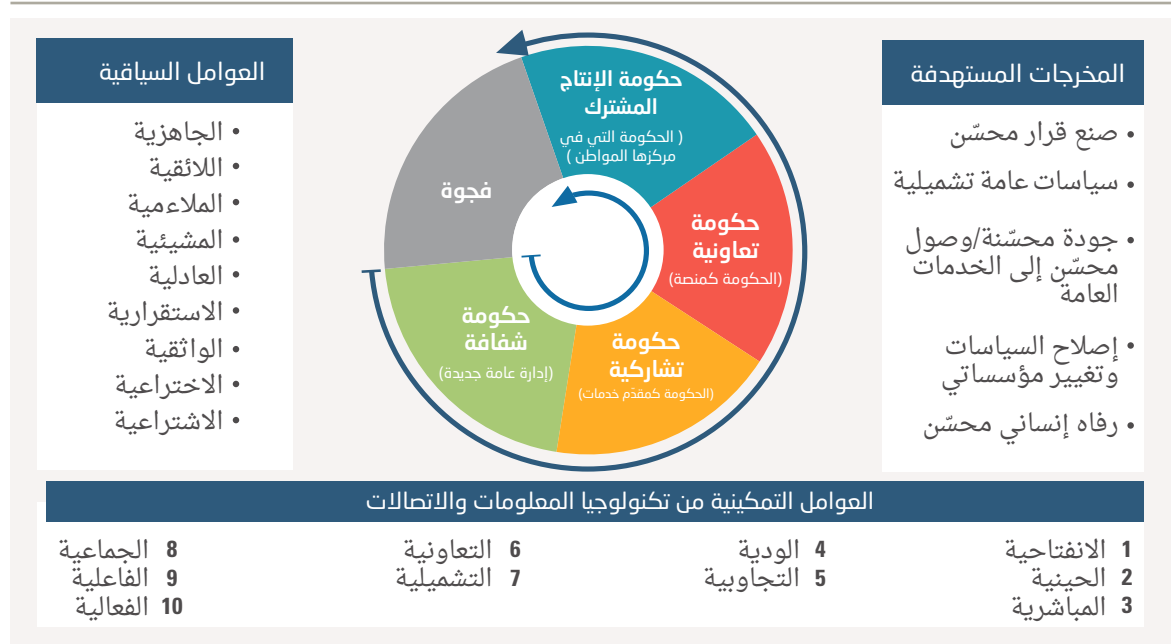
(3) الحكومة التعاونية، تؤكد على غايات ثلاث، وتدفع القطاع العام ليصبح «ميسراً» facilitator بمعنى من المعاني. وهذه الغايات هي: تحسين التدفق الثنائي الاتجاه للمعلومات بين الحكومة والمواطنين؛ وإقامة شراكات وتعاون بين الحكومة والمواطنين في تصميم وتنفيذ البرامج؛ وزيادة إشراك العام عن طريق مداولات مفتوحة حول السياسات والبرامج³⁰؛

(4) حكومة الإنتاج المشترك، (أو الحكومة التي يقع المواطن في مركز اهتمامها) فهي تمثل أعلى مستويات إشراك العام، ويجري تحقيقها بفضل إجراءات تتيح المشاركة بين الحكومة والمواطنين في صنع القرار، وهو ما يقود إلى التصميم المشترك والإدارة المشتركة للخدمات العامة. وبهذا المعنى، يجري في هذه المرحلة إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والمواطنين، على نحو يسمح بالاعتراف بأن الأفكار والمهارات والمعارف التي يملكها الجمهور هي أصول جوهرية في تصميم وتنفيذ وصيانة الخدمات وغيرها من البرامج والنشاطات الحكومية.

تُحدّد بمستوى إشراك المواطنين والتفاعل الإجمالي بين الحكومة والمواطنين. وعبر هذه المراحل، ثمة تغيّر متدرج في مستوى الإشراك وصنع القرار التعاوني. وهذه المراحل هي الحكومة الشفافة؛ والحكومة التشاركية؛ والحكومة التعاونية؛ وحكومة الإنتاج المشترك:

- (1) الحكومة الشفافة، تركز على تقديم إمكانية الوصول الشامل والمفتوح للبيانات والمعلومات الحكومية. ويعني ذلك وجود تدفق وحيد الاتجاه للمعلومات من الحكومة تجاه الجمهور، وهو ما يؤدي إلى زيادة شفافية الحكومة؛
- (2) الحكومة التشاركية، تنتقل إلى ما بعد الشفافية، وتشجع إشراك المواطنين في البرامج والمبادرات الحكومية. هنا تصبح الحكومة مقدّم خدمات، حيث يجري الإصغاء لاهتمامات المواطنين وتعليقاتهم، وتقديم معلومات راجعة عنها. وتسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم هذه الدورة، وذلك بتحسين الأدوات والطرائق التي تسمح بطلب التعليقات وتقديم المعلومات الراجعة؛

الشكل 1.3 نموذج «بحيرة Ness»



(ب) العوامل السياقية والتمكينية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يمكن النظر إلى العوامل التمكينية على أنها عناصر ذات قيمة مضافة، يتطور دورها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح تدريجياً بإغلاق فجوة المساءلة وتنفيذ وتحقيق الحكومة المفتوحة. وثمة عشرة عوامل تمكينية، هي: الانفتاحية (openness)، والحينية (timeliness)، والمباشرة (directness)، والودية (friendliness)، والتجاوبية (responsiveness)، والتعاونية (collaborativeness)، والتشميلية (inclusiveness)، والجماعية (collectiveness)، والفاعلية (activeness)، والفعالية (effectiveness)³¹.

نصل إلى الانفتاحية عندما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة مدى رؤية المعلومات؛ في حين تشير المباشرة إلى إمكان الوصول الفوري إلى المعلومات المطلوبة، عندما تكون متاحة بصورة مفتوحة.

الحينية هي صفة تقديم المعلومات عند حدوثها، وهي تقوم بدور مركزي في عمليات التحديث المستمر للمعلومات؛ وهو ما يؤدي - من ثم - إلى تحسين الأعمال وعمليات صنع القرار فيها التي يمارسها الحكومة والمواطنون، لأنها تصبح مبنية على بيانات راهنة. وتمثل الودية والتجاوبية السرعة والطريقة التي يشارك فيها المواطنون والحكومة بعضهم بعضاً.

وتشير الشميلية إلى مدى إشراك المواطنين في صنع القرار الحكومي وإمكانية الوصول إلى المعلومات؛ ويمكن لزيادة معدّلات انتشار التكنولوجيا، وبخاصة التكنولوجيا النقالة، إلى زيادة نطاق الشميلية وصولاً إلى المجموعات المهمّشة، والنساء، وذوي الإعاقة، وقاطني المناطق الريفية.

وتعرّف الفاعلية بأنها قدرة المواطنين، معززة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على التعبير عن أفكارهم وتعليقاتهم ومشاركاتهم المتعلقة بالأعمال والبرامج الحكومية. أما الجماعية، فهي تعبر عن قدر أكبر من السلطة والتأثير على أعمال الحكومة التي يمكن

أن يحظى بهما المواطنون، عندما يجري ذلك بصورة جماعية، وتسهّلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشير التعاونية إلى إمكان العمل المشترك، بعيداً عن الحدود الموضوعية، لتحقيق أهداف ومخرجات مشتركة. وترتبط الفعالية بكلفة المبادرات، وإنتاج ما يلزم، واستخدام الأدوات والطرائق الجديدة وإدماجها في عمل الحكومات ومكوّناتها المختلفة.

3. نموذج الخدمة العامة الجديدة

يدافع نموذج الخدمة العامة الجديدة، الذي وضعه دنهارت ودنهارت (2000) Denhardt and Denhardt عن فكرة أن أعضاء الإدارة العامة مسؤولون، عند مزاوله الإدارة الحكومية وتطبيق سياساتها، عن خدمة المواطنين وتمكينهم. ويمكن تحقيق ذلك بتبني سبعة مبادئ تحكم ممارسة المسؤوليات في الإدارة العامة. وقد جرى اقتراح هذا النموذج ليكون بديلاً عن الإدارة العامة الجديدة الذي يدعو إلى تطبيق مقاربات الأعمال التجارية في تسيير الحكومة.

(أ) أسس الخدمة العامة الجديدة

تعني المواطنة الديمقراطية مزيداً من إشراك الجمهور في الحوكمة، وأن المواطنين هم أكثر اهتماماً بالمصلحة العامة من مصالحهم الخاصة، وينظرون إلى الخدمات والمنتجات والتطبيقات عموماً من جهة الأثر الذي يمكن لها أن تحدثه على الجماعات البشرية، وعلى المدى الطويل. وللوصول إلى هذا النوع من المواطنة، يجب على الحكومة أن تشارك سلطاتها مع المواطنين، وتبني الثقة، وتتعاون معهم، وتصبح أكثر تجاوباً.

ويعني الحس المجتمعي أن المواطنين يعتبرون أنفسهم مترابطين ومتحدين. وللوصول إلى هذا الحس المجتمعي، لا بدّ من تطوير مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي التي تركز اهتمامها على احتياجات المواطنين، وتوفّر لهم فرص التعبير عن أفكارهم وآرائهم اللازمة لبناء المجتمعات الإنسانية. ويجب على الحكومة أن تشجع وتدعم إقامة مثل هذه المؤسسات، بغية تمكين الروابط بين المواطنين ومجتمعاتهم³².

في سلوك الناس، داخل الحكومة وخارجها، ستفشل إذا لم تؤخذ مصالحهم وقيمتهم في الحسبان؛

(7) المبدأ السابع، هو «قَدْرُ المواطنة والخدمات العامة فوق نشاط الأعمال»؛ وهو يناشد أعضاء الإدارة العامة بالألّا يستمروا بالنظر إلى أنفسهم كناشطي أعمال في بيئة تشبه القطاع الخاص (أي كمالين لعمل تجاري)، بل أن يبدأوا بالتفكير والاعتقاد بأن الحكومة يملكها المواطنون³³.

يدفع نظام الخدمات العامة إلى نموذج جديد يمكن أن يؤدي إلى حوكمة إجمالية أفضل؛ ولذلك فإنه ليس مجرد نموذج من نماذج تطبيق الحكومة المفتوحة. ومع ذلك، فإن مبادئ هذا النموذج وأسسها ترتكز على عناصر مثل التجاوبية، والمساءلة، والتعاون، والحوار العام، وصنع القرار والقيادة المشتركة، التي هي جزء من الحكومة المفتوحة، مع فارق مهم يتمثل في غياب دور التكنولوجيا. من الممكن إذاً النظر إلى نظام الخدمات الجديدة على أنه عنصر مؤسس في نماذج أخرى من نماذج الحكومة المفتوحة، ومن هنا تأتي أهمية التنبه له.

4. نموذج نظام الحوكمة المفتوحة

وضع ميلارد (2015) Millard، نظام الحوكمة المفتوحة لإظهار أن الحكومة المفتوحة هي الخطوة القادمة في مسيرة تطوير القطاع العام، وأن نجاح هذه الخطوة يعتمد على كونها جزءاً من نظام أوسع للحكومة المفتوحة، يمتد عبر المستويات المختلفة للقطاع العام وما وراءها وصولاً إلى الأطراف غير الحكومية (الشكل 1.4). والغرض من هذا النموذج هو دفع التعاون لرفع مستوى التنسيق بين الأصول الحكومية والأصول خارج الحكومة.

ويتضمن نظام الحوكمة المفتوحة، بالمعنى العريض، بنى مفتوحة وتنظيمات مفتوحة وإجراءات مفتوحة، تسعى للوصول إلى تعاون أفضل بين «الجزر» الموجودة في الحكومة وبين مكوناتها المختلفة في مختلف المستويات. وتعدّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة أساسية لتفعيل نظام الحوكمة المفتوحة، ويجب توظيفها بالتوازي مع التشارك في استخدام الموارد، عن طريق مقاربات نزولية وصعودية على حد سواء.

(ب) المبادئ السبعة في الخدمة العامة الجديدة

(1) المبدأ الأول، من المبادئ السبعة التي يقوم عليها نموذج الخدمة العامة الجديدة هو «أخدم بدلاً من أن توجه»؛ وهو ما يعني أنه يتعيّن على الموظفين العموميين مساعدة المواطنين على صياغة احتياجاتهم، ثم تقديم ما يلزم للاستجابة لتلك الاحتياجات. وبذلك يكون دور الحكومة هو العمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمدني/الأهلي لطرح الحلول وتطبيقها؛

(2) المبدأ الثاني، هو «استهدف المصلحة العامة، لا النتيجة الثانوية»؛ وهو يطالب الحكومة بتوفير الإجراءات التي تسمح للمواطنين، بفضل الخطاب المفتوح، بالإسهام في صنع القرارات الخاصة بتوجيه المجتمع، وبمشاركة القيم والأفكار التي يمكن توظيفها كحلول للتحديات التي يواجهها المجتمع؛

(3) المبدأ الثالث، هو «فكر استراتيجياً، واعمل ديمقراطياً»؛ وهو يؤكد على فكرة أن تحقيق الرؤية الجماعية يتطلب تقاسم الأدوار والواجبات، بحيث يكون بمقدور جميع المواطنين، والموظفين الحكوميين، والمجتمع المدني/الأهلي، والقطاع الخاص، المشاركة في تنفيذ النشاطات والبرامج؛

(4) المبدأ الرابع، هو «قدّم الخدمة لمواطنين، لا لزبائن»؛ وهو يسعى لتقوية العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وتقوية مسؤولية الطرفين في هذه العلاقة. ولدى بناء هذه العلاقة، ينبغي على الحكومة ألا تنظر إلى المواطن كزبون، بل أن تعتمد العدالة والإنصاف لضمان الاستجابة لاحتياجات الجميع؛

(5) المبدأ الخامس، هو «تذكر أن المساءلة ليست عملية سهلة»؛ يؤكد على فكرة أن المساءلة هي موضوع مرّكب، ويضع عدداً من التدابير التي تمكّن المواطنين من التعاطي معها، كأن يُطلب من الموظفين الحكوميين ألا يتخذوا القرارات من تلقاء أنفسهم، بل أن يسعوا لإشراك الجمهور في التعامل جماعياً مع القضايا المطروحة؛

(6) المبدأ السادس، هو «قدّر الناس، لا الإنتاجية فقط»؛ ويذكر الموظفين الحكوميين بأن محاولة التحكّم

وبحسب هذا النموذج (الشكل 1.4)، تتفاعل الأبعاد الثلاثة لنظام الحوكمة المفتوحة باستمرار. وعند تفاعل الأصول المفتوحة مع الإشراف المفتوح، يمكن تعزيز الشفافية والمساءلة. وعند تفاعل الأصول المفتوحة مع الخدمات المفتوحة، ينتج الابتكار والإبداع المشترك. وعند تفاعل الخدمات المفتوحة مع الإشراف المفتوح، يمكن الوصول إلى مشاركة مفتوحة أفضل.

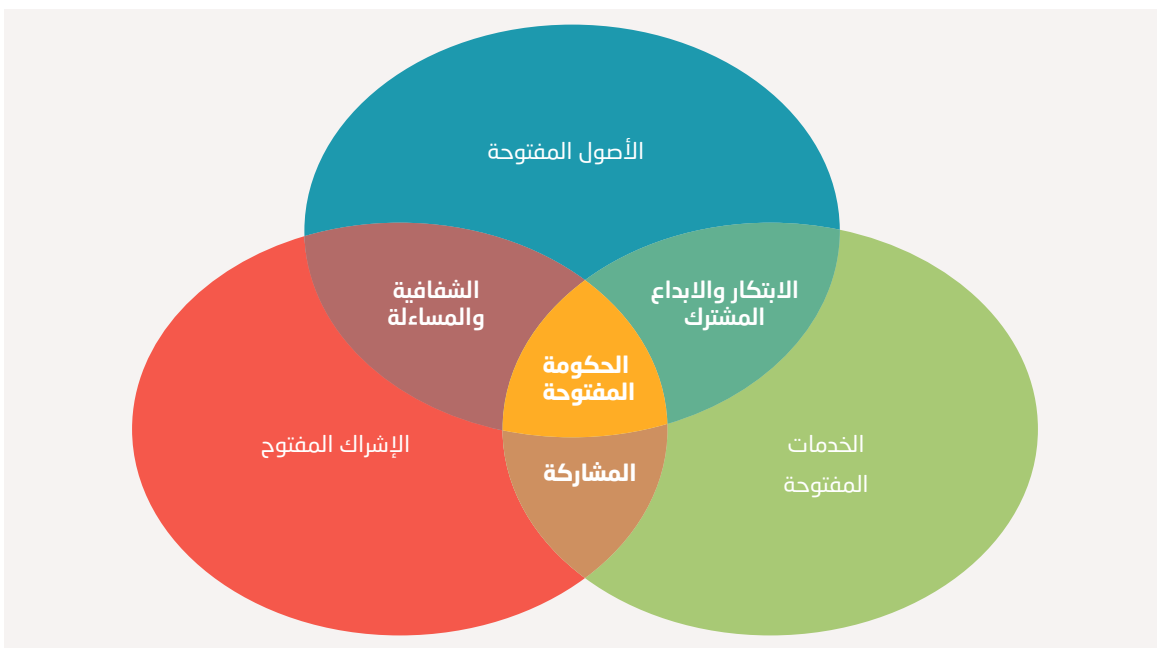
لذلك لا بدّ من ضمان أن تكون المكونات الثلاثة متاحة لكي يمكن تحقيق الحوكمة المفتوحة، التي تقع في مركز نظام الحوكمة المفتوحة ذي النطاق الأوسع.

دال. بعض التحديات التي تواجه تنفيذ الحوكمة المفتوحة

يمكن أن يواجه تنفيذ الحوكمة المفتوحة بنطاقها الكامل، وبخاصة عندما تتضمن تدفقاً واستخداماً مستمراً للبيانات والمعلومات والمعارف، وتعاوناً وحواراً مفتوحاً، ومسؤوليات مشتركة، بعض التحديات. وترتبط

ويبتصن النموذج ثلاثة مكونات رئيسية، وهي: الأصول المفتوحة؛ والإشراف المفتوح؛ والخدمات المفتوحة. أما الأصول المفتوحة فهي تلك العناصر كالبيانات، والمهارات، والمعارف، والأشخاص، والتمويل، والإجراءات، المتوفرة على جميع المستويات في المجتمع، والتي يمكن تقاسمها واستخدامها تعاونياً في ابتكار منتجات وخدمات جديدة، ورسم سياسات أفضل، والدفع نحو إجراء تغييرات مجتمعية جذرية. وأحد أكثر الأصول المفتوحة شيوعاً هو «البيانات الكبيرة» Big data، التي تقوم بإنشائها وجمعها الحكومة والمجتمع بمفهومه الواسع. أما الخدمات المفتوحة، فهي تلك الخدمات التي تسمح بتمكين المستخدم، وإيجاد قيمة عامة للمجتمع في الوقت ذاته. وبغية صنع مثل هذه الخدمات، لا بدّ من تفهم احتياجات الناس وسلوكهم، لكي تتضمن كل خدمة مقدّمة إلى المواطن، في نهاية المطاف، ما هو ضروري فقط. وأخيراً، يدلّ الإشراف المفتوح في النموذج على الفرصة الممنوحة لكل المجتمع للمشاركة في النشاطات الحكومية، التي توفر إمكانات الإبداع المشترك، وتصميم الأنظمة والخدمات والمنتجات اللازمة لأغراض التنمية، ولعمل الحكومة وإجراءاتها³⁴.

الشكل 1.4 نظام الحوكمة المفتوحة - المزيد لفعل المزيد



في الحكومة المفتوحة. وبالتالي لا بد من وضع إطار عمل تشريعي وتنظيمي لدعم التحول نحو الحكومة المفتوحة. ويتضمن هذا الإطار صياغة قانون خاص بالوصول إلى المعلومات إن لم يكن مقراً، كما يتضمن النظر في إعادة تطويع بعض التشريعات النافذة، مثل التشريعات الخاصة بمعالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وخصوصية المعلومات وكذلك الأمن السبراني. ويعدّ أمن وخصوصية البيانات من المتطلبات الأساسية، إذ يمكن عند جعل المعلومات مفتوحة، وتوظيف تكنولوجيا جديدة مفتوحة، الكشف عن معلومات ذات طبيعة سرية دون قصد؛ مما قد يؤدي إلى إضعاف مناعة الأنظمة ضد الاختراق من الخارج.

وتتطلب الحكومة المفتوحة صياغة تشريعات جديدة مثل التشريعات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة التي توضح ما يمكن الكشف عنه. ولا بد من العمل أيضاً على إصدار اللوائح التنظيمية اللازمة لإنفاذ القوانين والتشريعات والتي تساعد في نشر واستخدام التكنولوجيا اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة.

3. التحديات التكنولوجية

تتطلب التكنولوجيات اللازمة لدعم تحقيق الحكومة المفتوحة توفر إمكانات، وعرض حزمة اتصالية، وتجهيزات وبرمجيات، ومصغات للبيانات data format قد لا تكون البنى الأساسية القائمة قادرة على التعامل معها. وقد يكون تحديث تلك البنى الأساسية صعباً، إذ يتطلب تحديثها وقتاً وتمويلًا. وثمة متطلبات أخرى تتعلق باتساع طيف التكنولوجيات المتاحة، لأنها تقود إلى مشكلة اتخاذ القرار بخصوص التكنولوجيات والإمكانيات التي ينبغي اعتمادها للوصول إلى تنفيذ الحكومة المفتوحة على الوجه الأمثل. كما لا بد من نشر توافر التكنولوجيات وتوسيع استخدامها لتمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في الحكومة المفتوحة وتحقيق الشمولية للجميع والمساواة.

وبالتالي لا بد من تقليص الفجوة الرقمية من أجل التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة للفئات المهمشة داخل المجتمع. وأخيراً يجب التنبيه إلى موضوع التكامل بين التطبيقات المختلفة، بغية توفير

هذه التحديات بعضها ببعض، وهو ما يعني أن الفشل في إيجاد حلول لأحد هذه التحديات أو الحد من تأثيره يمكن أن يفاقم من آثار تحديات أخرى. لا بدّ إذاً من أخذ جميع التحديات الممكنة في الحسبان عند التخطيط لأيّ من مبادرات الحكومة المفتوحة، وإدراج تدابير للحدّ من آثارها. ويمكن تقسيم التحديات إلى عدة أصناف، هي: التحديات المؤسسية والبشرية؛ والتحديات التشريعية والتنظيمية؛ والتحديات التكنولوجية؛ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

1. التحديات المؤسسية والبشرية

تتطلب مبادرات الحكومة المفتوحة التزاماً من الحكومة ومكوّناتها وأطقمها البشرية، إلى جانب ضرورة توفير تمويل كبير لتطوير وصيانة وتحسين المنتجات والخدمات المقدّمة إلى الجمهور. وقد لا تكون الممارسات الحكومية التقليدية في رصد الموازنات ملائمة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المبادرات المخطط لها؛ لذلك لا بدّ من دراسة كفاية الموارد البشرية والمالية، والوقت اللازم للتنفيذ خلال مرحلة التخطيط للمبادرات، والتفكير في تضمين معالجات لها. وقد لا تتمتع الأطقم الحكومية بالمهارات الضرورية لتطبيق مبادرات الحكومة المفتوحة؛ مما يقتضي تدريبهم التدريب اللازم لاكتساب تلك المهارات، وذلك بغية تمكينهم من الإسهام بنجاح في تطوير وإدارة هذه المبادرات.

ويقترن ذلك بإمكانات التغييرات في ثقافة المؤسسات، فالحكومات تقليدياً ذات بنية تراتبية في هيكليتها وكذلك في آليات صنع القرار، وتتبع نموذجاً للتحكم والرقابة يجري بموجبه «حراسة» المعلومات والمعارف، ونشرها شيئاً فشيئاً إلى الجمهور. ولكي يمكن تحقيق الحكومة المفتوحة على نطاقها الكامل، قد يكون ضرورياً إجراء تغيير ثقافي في ذهنية وسلوك الأطقم الحكومية، وإلا فقد تصبح تلك المبادرات هشة، وتفشل على الأغلب في تحسين شفافية الحكومة وإمكانية مساءلتها.

2. التحديات التشريعية والتنظيمية

يتطلب التحول نحو الحكومة المفتوحة الوصول إلى المعلومات الحكومية والتي تعتبر الحجر الأساس

هاء. النتيجة

للحكومة المفتوحة دور محدد تؤديه في مجال بناء المؤسسات العامة القوية، الشفافة، والخاضعة للمساءلة، ذلك لأنها تفعل المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة. ومع أنه يمكن تحقيق انفتاح الحكومة من دون استخدام التكنولوجيا، فإن نطاقها وإمكاناتها في هذه الحالة ستكون محدودة. وبغية تحقيق الحكومة المفتوحة، لا بد من وضع إطار عمل يوفر الإرشادات اللازمة للحكومة ومكوناتها في تطوير وتنفيذ المبادرات.

وفي حال عدم وجود إطار العمل هذا، يمكن أن تصبح المبادرات عشوائية وغير مستدامة، وهو ما سيقود إلى فقدان الشفافية والوصولية والتجاوبية والثقة؛ ومن ثم إلى فشل تطبيق الحكومة المفتوحة وإلى علاقة أكثر ضعفاً بين الحكومة والمواطنين.

وصول اعتيادي سلس إلى الخدمات يسمح بإشراك الجمهور وتعاونهم.

4. التحديات الاجتماعية والاقتصادية

إن مستوى الاندماج الاجتماعي للسكان وشموليته للجماعات المختلفة، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب، يُعد أيضاً تحدياً محتملاً. ولئن كانت الحكومة المفتوحة قادرة على تحسين الشمولية للجميع والمساواة، لأنها تتيح لأي فرد من المجتمع الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية والمشاركة في صنع القرار وصياغة السياسات بغض النظر عن الموقع، أو الجنس أو السن أو الامكانيات، فمع ذلك، قد لا تعم الفائدة منها نتيجة للإقصاء واللامساواة الاجتماعية التي قد تعاني منها المجموعات المهمشة. إن توفير الخدمات بواسطة الإنترنت وتحقيق انخراط أفضل للمواطنين لا يعني بالضرورة أن الوضع الاجتماعي للفئات المهمشة سيتحسن طالما أن وضعهم في المجتمع الأوسع لا يزال نفسه. ولذلك سيتعين على الحكومات تنفيذ برامج محددة وموجهة لتحسين الوضع العام للفئات المهمشة وتغيير رأي المجتمع الأوسع حيالها³⁵.



2. دراسات حالة للحكومة المفتوحة

ومن ثم أكثر شفافية وعرضة للمساءلة³⁶. ويبين الإطار 2.1 معلومات حول شراكة الحكومة المفتوحة.

ألف. دراسات حالة عن الحكومة المفتوحة من خارج المنطقة العربية

يعرض هذا الجزء مبادرات ناجحة في الحكومة المفتوحة وتنفيذها في ثلاث دول، وذلك بهدف الاقتباس منها في دول المنطقة العربية. وقد اختيرت الحالات الثلاث من دول مختلفة، الأولى حول السويد وهي دولة أوروبية وتحتل مكاناً

منذ أن ترسّخت تلك الأفكار في القرن الثامن عشر، اتخذت الدول مبادرات متنوعة لتحسين الحوكمة الوطنية فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية. ومع صياغة مفهوم الحكومة المفتوحة، المقترن بالإمكانيات الجديدة التي أتاحتها التكنولوجيا، لم يكن بوسع مثل هذه المبادرات إلا أن تتزايد. وقد أدت الحاجة إلى حوكمة أفضل، قادرة على مواجهة التحديات في العالم، إلى تأسيس شراكة الحكومة المفتوحة Open Government Partnership (OGP) في عام 2011، وكان الغرض من هذه الشراكة الدولية بين أصحاب المصلحة المتعددين مساعدة الحكومات على العمل على نحو أفضل، وتجديد ثقة الجمهور في المؤسسات العامة؛ وذلك بجعل الحكومات أكثر انفتاحاً وتجاوباً،

الإطار 2.1 شراكة الحكومة المفتوحة

في عام 2011، أقرت ثمانية بلدان - أندونيسيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والفلبين، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية - إعلان الحكومة المفتوحة وأطلقت شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) والتي هي مبادرة متعددة الأطراف وشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. تلتزم الحكومة من خلال هذه الشراكة بتعهدات خاصة لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، واستخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين الحوكمة. وقد شاركت أكثر من 70 دولة في شراكة الحكومة المفتوحة في عام 2018 بالإضافة إلى 15 حكومة دون وطنية، من بينها الأردن وتونس من المنطقة العربية، وقد انضم المغرب إلى الشراكة العالمية عام 2018. وقد التزمت الدول المشاركة بأكثر من 2,500 التزام نحو الانفتاح ومساءلة أكبر من جانب الحكومة.

تُشرف على شراكة الحكومة المفتوحة لجنة توجيهية تضم ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وقد أنشئت ضمن هذه الشراكة ست مجموعات عمل من أجل النقاش حول المواضيع التالية: الوصول إلى المعلومات، ومكافحة الفساد، والانفتاح المالي، والانفتاح التشريعي، والبيانات المفتوحة، والانفتاح في الموارد الطبيعية، والانفتاح في المواضيع البيئية. وتعتبر مجموعات العمل فرصة من أجل النقاش والحوار وتبادل الخبرات بين الحكومات والمجتمع المدني، وهي بالتالي تساعد في صياغة التزامات فعالة في خطط العمل الوطنية.

وللانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة، يجب على الدولة اعتماد إعلان الحكومة المفتوحة والالتزام بمعايير معينة تشمل: الشفافية المالية، والوصول إلى المعلومات، ومشاركة المواطنين، والكشف عن الأصول من قبل الموظفين العموميين. ويجب أن تحقق الدولة درجة تصل إلى 75 في المائة على الأقل في المواضيع الهامة

لشراكة الحكومة المفتوحة. كما يجب على الحكومة تقديم رسالة رسمية تعلن فيها عن رغبتها في الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة وإلى تعيين جهة تكون بمثابة نقطة اتصال للدولة في هذه الشراكة.

يعتبر وضع خطط عمل وطنية تحدد التزامات وأولويات الدولة فيما يتعلق بالحكومة المفتوحة أمراً أساسياً للمشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة. ويعد البلد مشاركاً رسمياً في شراكة الحكومة المفتوحة عندما يتم تطوير خطة العمل الوطنية بالتعاون فيما بين الحكومة والمجتمع المدني. توفر الشراكة للحكومات دليلاً حول صياغة خطة العمل الوطنية، وهي تشجع منظمات المجتمع المدني والأفراد على التفاعل مع الحكومة ليكونوا جزءاً فاعلاً في عملية التحول نحو الحكومة المفتوحة. كما تتوفر لدى الشراكة العديد من الأدلة التي تساعد الدول في التحول نحو الحكومة المفتوحة. يوجد ضمن شراكة الحكومة المفتوحة آلية خاصة مستقلة Independent Reporting Mechanism من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل والإدراك العام لمبادئ الحكومة المفتوحة في كل دولة. ويجري إعداد تقرير حول التقدم المحرز لكل بلد مشارك في الشراكة سنوياً، ويهدف هذا التقرير إلى تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني والمواطن على المستوى الوطني، ويتضمن توصيات من أجل تحسين برامج العمل الوطنية.

المصدر: شراكة الحكومة المفتوحة، 2018، <https://www.opengovpartnership.org>

(أ) الانفتاح من أجل الشفافية والمساءلة

السويد مملكة، الملك فيها رأس الدولة، لكن ليست له أي سلطة سياسية؛ إذ أن نظام الحكم في الدولة هو النظام الديمقراطي البرلماني، الذي يقوم على دستور مبني على أربعة قوانين تحدد كيفية الحكم. وهذه القوانين هي: صك الحكم Instrument of Government، وقانون حرية الصحافة Freedom of the Press Act، والقانون الأساسي للحرية والتعبير Fundamental Law on Freedom of Expression، وقانون الخلافة (الملكية) Act of Succession. ولهذه القوانين الأساسية الأسبقية على باقي القوانين، وهي تضع القواعد الأساسية التي تنظم عمليات صنع القرار في البلد³⁹.

وينص صك الحكم على المبادئ الأساسية للديمقراطية في السويد، والحوكمة في الدولة، والحقوق الديمقراطية للشعب، وتقاسم السلطات. أما قانون الخلافة، فينص على القواعد التي تُطبّق على من سيرث العرش.

في عام 1766، أصبحت السويد أول دولة تقرّ قانون حرية الصحافة، الذي لم يضمن هذه الحرية فحسب بإلغاء الرقابة على بعض أصناف المنشورات، بل أعطى

متقدماً في مؤشرات الحكومات المفتوحة عالمياً، والثانية هي الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرضنا في الفصل السابق نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة الذي تبنته، والثالثة هي إندونيسيا وهي دولة نامية حققت تقدماً ملحوظاً في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

1. الحكومة المفتوحة في السويد

منذ أن سارت السويد خطواتها الأولى في طريق الانفتاح والشفافية في عام 1766، استمرت في وضع وتحسين المبادرات المفضية إلى انفتاح الحكومة وزيادة انخراط المواطنين. وبعد حوالي 200 سنة من هذا التاريخ، صنفت السويد الدولة الأكثر تقدماً وفق مؤشر الحكومة المفتوحة 2015³⁷. وقد حازت السويد المرتبة الخامسة في العالم في مؤشر الحكومة المفتوحة لعام 2016، بعد النرويج وفنلندا والدانمارك وهولندا، وسجلت السويد موقعاً متقدماً في المئين percentile في الانخراط المدني civic engagement (0.87)، والحق في الوصول إلى المعلومات (0.95)، وفي آليات الشكاوى للحكومة المفتوحة (0.81)، بينما كان أداء الدولة أقل كفاءة في مجال نشر القوانين والبيانات الحكومية (0.79)³⁸.

الوصول إلى المعلومات، وتحقيق الشفافية، وتحسين إدارة الأموال العامة. ولتحقيق ذلك، تقوم السويد بتركيز جهودها خلال الفترة 2016-2018 في ثلاثة مجالات رئيسية: بناء قطاع عام يتوجه بكليته نحو المواطن؛ وتعزيز إمكانيات إعادة استخدام الوثائق الإدارية العمومية؛ والوصول إلى الشفافية في مجال المعونات، وكذلك تطوير الحوار مع المجتمع المدني.

(ب) مبادرات الحكومة المفتوحة

كانت مسألة توفير البيانات المفتوحة مكوناً من مكونات الخطط الوطنية في السويد منذ انضمامها إلى شراكة الحكومة المفتوحة، لكن المبادرات ذات الصلة كانت قد انطلقت قبل ذلك مع حلول عام 2011. ففي عام 2009، أطلقت الحكومة السويدية مبادرة بعنوان «المعونة المفتوحة» Open Aid. فنظراً إلى أن السويد هي من أكبر المانحين في العالم وأكثرهم كرمًا (إذ إنها تخصص واحد في المائة من إجمالي دخلها الوطني المقدّر للمساعدات المخصصة للتنمية)، كان لا بدّ لها من ضمان أن أموالها ستنفق على الوجه الصحيح. ولم يكن جعل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمعونات مفتوحة، بهدف الشفافية فحسب، بل لتشجيع مشاركة الأفكار في مجال التعاون التنموي، ليصبح بالإمكان العثور على طرائق أفضل لاستثمار الأموال المخصصة لهذه المعونة.

وبغية تطبيق المعونة المفتوحة تطبيقاً تاماً، جرى أيضاً إطلاق مبادرتين جديدتين تتعلقان بهذا الموضوع. ففي عام 2010، جعلت السويد من «ضمانة الشفافية» جزءاً من مساعداتها التنموية. وتعني هذه الضمانة أن جميع البيانات والمعلومات والوثائق العمومية يجب أن تكون متاحة على الشبكة، ويكون واضحاً الطرف الذي خصصت له الأموال، وسبب التخصيص، والنتائج التي تم التوصل إليها. وفي عام 2011، جرى إتباع ضمانة الشفافية بإطلاق منصة على الوّب تحت عنوان openaid.se، تتضمن جميع البيانات والمعلومات التي تُعدّ ضمانة الشفافية بالوصول إليها. وبذلك يكون بمقدور جميع المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي، وروّاد الأعمال، الوصول إلى المعلومات واستخدامها لمناقشة أعمال الحكومة، أو حتى استخدامها لتطوير منتجات أخرى. ويستمر اليوم تطوير

أيضاً الجمهور الحق في الوصول إلى المعلومات الحكومية، ومشاركة المعلومات بحرية. وما زال قانون حرية الصحافة النافذ حالياً يبرز المبادئ التي قام عليها قانون عام 1766، معطياً الجمهور الحق في التعبير عن آرائهم، ونشر ما يريدون دون تهديد بالرقابة أو الحظر. ويحمي القانون أيضاً الناس من نشر معلومات أو صور يمكن اعتبارها مسيئة، أو من استخدام لغة مهينة، وكذلك من نشر المعلومات التي تدخل في نطاق الخيانة أو التجسس.

أما القانون الأساسي للحرية والتعبير، فهو الأحدث بين القوانين المذكورة، إذ جرى إقراره في عام 1991؛ وهو يهدف إلى إغناء حق الناس في التعبير عن أنفسهم بحرية، باستخدام جميع وسائل الاتصال والإعلام، دون تهديد بالرقابة. ويضع القانون القواعد الناظمة للتعبير الحر، وينصّ على ما لا يدخل في نطاق حرية التعبير، كخطاب الكراهية، والتشهير بأشخاص آخرين. وهذا القانون يمت بصلة وثيقة إلى قانون حرية الصحافة⁴⁰.

هذه القوانين، التي تعدّ من أساسيات المجتمع السويدي، جعلت من الممكن بناء مجتمع حر ومنفتح، شامل للجميع، تسود فيه المساواة. وبإمكان الجمهور في هذا المجتمع المشاركة بأفكارهم بحرية، وهو ما يمهّد الطريق أمام مبادرات الحكومة المفتوحة التي تركز على إشراك الجمهور والقطاعات المجتمعية في البحث عن الحلول التي تناسب تحديات التنمية الوطنية والعالمية، ووضعتها في موضع التنفيذ. وبالوصول إلى المعلومات الحكومية، يصبح الشعب أكثر إدراكاً لعمل الحكومة، ويمكن له مناقشة القرارات التي تتخذها الحكومة. وتقوّ هذه القوانين أيضاً بأن المجتمع الحر والمنفتح يترافق مع المسؤوليات التي يجب على جميع أفرادها تحملها؛ وهو ما يعني أن المواطنين يتقاسمون مسؤولية عدم إساءة استخدام الحريات التي مُنحت لهم.

في عام 2011، أصبحت السويد عضواً في شراكة الحكومة المفتوحة؛ وهي تكمل مسيرتها نحو المجتمع الحر والمنفتح، والحكومة الشفافة والخاضعة للمساءلة. وقد دخلت الخطة الوطنية الثالثة لتطبيق الحكومة المفتوحة حيّز التنفيذ في عام 2016⁴¹، مستمرة في دفع الحكومة الإلكترونية قدماً، مع زيادة القدرة على

ووفق إحصاءات عام 2018، حازت الولايات المتحدة المرتبة 13 عالمياً والمرتبة 11 إقليمياً في مؤشر الحكومة المفتوحة، وذلك بناءً على الإجابات التي جاءت من المشاركين في نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو. وقد أحرزت أمريكا أفضل نتائجها في أبعاد الانخراط المواطني (0.80)، وآليات الشكاوى (0.79). ولم تحرز الولايات المتحدة مرتبة عالية نسبياً في الحق في المعلومات (0.71)، ونشر القوانين والبيانات الحكومية (0.77)⁴⁵.

وتضمنت المذكرة عن الشفافية والحكومة المفتوحة ثلاثة مبادئ تدعو إلى مزيد من الكفاءة والفعالية في الحكومة المفتوحة؛ وهذه المبادئ هي أنه على الحكومة أن تكون شفافة، وتشاركية، وتعاونية. وانتهت المذكرة إلى الدعوة إلى تقديم توصيات ليصار إلى تضمينها في «توجيه الحكومة المفتوحة»، الذي يتضمن النشاطات التي يجب القيام بها لتحقيق المبادئ الواردة في المذكرة. وكان من الواجب أن يجري تنسيق عمليات إرسال التوصيات وصياغة التوجيه لدى الإدارات والوكالات التنفيذية، خلال 120 يوماً من إطلاق المذكرة، بإشراف المسؤول الرئيس عن التكنولوجيا، ومدير مكتب الإدارة والموازنة، والمسؤول الإداري عن الخدمات العامة.

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2009، جرى تعميم توجيه الحكومة المفتوحة على جميع الإدارات والوكالات الحكومية. وأسس هذا التوجيه لأن تكون مفاهيم الشفافية والتشاركية والتعاونية، كل في نطاقه، حجر الأساس للوفاء بمطلب الحكومة المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية: الشفافية التي تسمح للجمهور بالوصول إلى معلومات عن عمل الحكومة، وهو ما يقود إلى المساءلة؛ والتشاركية التي تسمح للجمهور بإيصال أفكارهم ومعارفهم وخبراتهم التي تحتاجها الحكومة لرسم السياسات؛ والتعاونية التي تشجع على الشراكة والتعاون ضمن الحكومة وأبعد من ذلك، وكذلك بين الحكومة، والمؤسسات الخاصة، والمجتمع المدني/الأهلي، وهو ما يقود إلى تعزيز فعالية الحكومة.

ويعرض التوجيه أيضاً النشاطات التي يجب على الإدارات والوكالات القيام بها لتنفيذه. أولى هذه

مبادرة المعونة المفتوحة، وتحديث المنصة على الوب والمحتوى المتاح عليها⁴².

وفي عام 2010، قام البرلمان السويدي Riksdag بجعل بياناته مفتوحة، توافقاً مع «التوجيه الخاص بمعلومات القطاع العام» Public Sector Information (PSI) Directive الصادر عن المفوضية الأوروبية، الذي يركز على تحسين إمكانات الوصول إلى معلومات القطاع العام بغية إتاحتها للمجتمع لتطوير منتجات وخدمات جديدة. وفي هذا الحالة تحديداً، سيكون بالإمكان الوصول إلى الوثائق والقرارات المتصلة بعمل البرلمان. ولتطبيق هذا التوجيه الأوروبي، قامت السويد بإقرار القانون رقم 566 لعام 2010 الخاص بإعادة استخدام الوثائق الإدارية العمومية. ويحتوي الموقع الخاص بالبيانات المفتوحة على نحو 300,000 وثيقة ومعلومة بدءاً من عام 1971، تتضمن معلومات عن التقاويم الزمنية، وجدول أعمال غرفة البرلمان، والوثائق، ومعلومات عن الأعضاء، ونتائج التصويت، ومدخلات وكلمات أعضاء الغرفة⁴³.

لقد تمكنت الحكومة في السويد، سويةً مع المجتمع المدني/الأهلي، والقطاع الخاص، وجمهور العموم، من إيجاد انفتاح يذهب إلى أبعد من الحكومة المفتوحة، ليصل إلى حالة المجتمع المفتوح، الذي يتميز بالشفافية والمساءلة.

2. الحكومة المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية

كان أول عمل تنفيذي قام به السيد باراك أوباما بصفته رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية هو توقيع «المذكرة عن الشفافية والحكومة المفتوحة» Memorandum on Transparency and Open Government في 21 كانون الثاني/يناير 2009؛ وكانت هذه رسمياً هي لحظة انطلاق الحكومة المفتوحة في الولايات المتحدة. ولكن حتى قبل عام 2009، كانت مفاهيم المساءلة، والشفافية، والتجاوبية، مضمّنة في المجتمع الأمريكي، بفضل دستور البلاد الذي كان كاتبه أيضاً متأثرين بتعاليم عصر التنوير. وكانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي أقرت قانون حرية المعلومات في عام 1966⁴⁴.

المعلومات، وزيادة مشاركة الجمهور، وتحسين شفافية المالية العامة، وتمتين نزاهة الحكومة، وتقديم دعم أفضل للحكومة المفتوحة على المستوى دون الوطني، وتوظيفها في خدمة التنمية المستدامة. وفي عام 2017، أطلقت الحكومة الأمريكية صفحة وبّ جديدة تطلب من منظمات المجتمع المدني الانضمام إلى الحكومة للتعاون المشترك من أجل إعداد خطة العمل الرابعة للحكومة المفتوحة. ودعيت المنظمات إلى إبداء تعليقات على مشروع الإطار المقترح واقترح التزامات جديدة للنظر فيها وإبرامها. ومن المتوقع تنفيذ خطة العمل الرابعة في أوائل عام 2018⁴⁸.

3. الحكومة المفتوحة في إندونيسيا

في عام 2018، أحرزت إندونيسيا المرتبة العالمية 47 في مؤشر الحكومة المفتوحة، أما على الصعيد الإقليمي فقد احتلت أعلى مرتبة بين الدول النامية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وحصلت على أعلى النتائج بالمؤشر الفرعي الخاص بالمشاركة المدنية (0.62) ومن ثم مؤشر الحق في الحصول على المعلومات (0.58)، وآليات الشكاوى (0.57) أما في المؤشر المتعلق بالقوانين المعلنة والبيانات الحكومية فكانت نتائجها أقل (0.36)⁴⁹.

مرت إندونيسيا بتجربة تغيير النظام السياسي في عام 1998، عندما طوت 32 سنة من الحكم السلطوي وانتقلت إلى «النظام الجديد» Baru. ودخلت البلاد في مرحلة «الإصلاح» Reformasi التي جلبت تغييرات جوهرية في المسيرة السياسية الإندونيسية. فأصدرت الحكومة الجديدة قوانين جديدة تتعلق بالرقابة المستقلة على الانتخابات، ورفع القيود على تأسيس الأحزاب السياسية، والسماح لأعضاء الحكومة بمناصرة الحزب الذي يختاره كل منهم، ومنع العسكريين من الاصطفاف إلى جانب أي مجموعة سياسية. وبقي دستور عام 1945 أساس الحكومة الإندونيسية، لكن مسيرة الإصلاح أدخلت عليه تعديلات مهمة⁵⁰.

وقد دفعت الحريات التي أطلقتها الحكومة الجديدة الشعب إلى توقع المزيد منها، وبوجه خاص أن تصبح

النشاطات هي نشر المعلومات الحكومية على الشبكة، لأن من شأن ذلك تعزيز المساءلة، وضمان المشاركة من طرف الجمهور المطلع، وإيجاد إمكانات فرص اقتصادية أفضل للجميع. ويجب أن يكون نشر المعلومات في حينه، وفي مصاغة مفتوحة، بغية تحسين الشفافية وزيادة إعادة استخدام البيانات. وتتعلق المجموعة الثانية من النشاطات بتحسين جودة المعلومات الحكومية، وذلك عن طريق فرض رقابة على الجودة، والالتزام بقواعد محدّدة لها، مع تعزيز التوافقية عبر الإدارات والوكالات. وتتركز المجموعة الثالثة من النشاطات في بناء و«مأسسة» ثقافة الحكومة المفتوحة. ويقع الاهتمام هنا على جعل القيم التي تحملها مبادئ الحكومة المفتوحة جزءاً من النشاطات اليومية في كل إدارة أو وكالة. وقد كُلفت كل جهة من هذه الجهات بوضع خطة توضّح الطريقة التي يمكن لها بها أن تحقق مبادئ الحكومة المفتوحة. أما المجموعة الرابعة والأخيرة من النشاطات التي يتضمّننها التوجيه، فتشمل وضع إطار عمل تمكيني لرسم السياسات الخاصة بالحكومة المفتوحة. ويهدف إطار العمل هذا تحديداً إلى التركيز على استخدام التكنولوجيا لتنفيذ الحكومة المفتوحة. وانتهى التوجيه بقالب نموذجي لخطة للحكومة المفتوحة يمكن استخدامها كخريطة طريق للجهة المعنية، وللجمهور أيضاً⁴⁶.

ولتنفيذ هذا التوجيه، بيّن غوانهو لي Gwanhoo Lee ويونغ هون كواك Young Hoon Kwak الحاجة إلى خريطة طريق أفضل، لمساعدة الهيئات على وضع خطة العمل المطلوبة للحكومة المفتوحة، خاصة وأن الكثير من أطقم العمل لا يملكون المهارات والمعرفة اللازمة لذلك. وقد طوراً بناءً على ذلك، نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة (الفصل الأول، جيم-1) ليكون إرشاداً تستخدمه السلطات والهيئات الفدرالية والمحلية لتطبيق التوجيه⁴⁷.

وفي عام 2011، قامت الولايات المتحدة مع دول أخرى من أنحاء العالم بتأسيس شراكة الحكومة المفتوحة؛ وفي عام 2015، أصدرت الحكومة الأمريكية الخطة الوطنية الثالثة للحكومة المفتوحة. وقد ركزت هذه الخطة على تنفيذ الحكومة المفتوحة لتحسين الخدمات العامة، وتعزيز الوصول إلى

قاعدة تنفيذ وتطوير الحكومة المفتوحة في إندونيسيا الآتي: القانون رقم 37 لعام 2008 الخاص بـ«مفتشية المظالم» Ombudsman في جمهورية إندونيسيا؛ والقانون رقم 25 لعام 2009 الخاص بالخدمة العامة؛ واللائحة التنظيمية رقم 35 لعام 2010 الخاصة بوضع إرشادات لإدارة المعلومات في وزارة الداخلية والحكومة المحلية؛ واللائحة التنظيمية الحكومية رقم 61 لعام 2010، الخاصة بتطبيق القانون رقم 14 لعام 2008؛ واللائحة التنظيمية الرئاسية رقم 26 لعام 2010، الخاصة بشفافية الإيرادات في الصناعات الاستخراجية.

ويجري تطبيق نموذج مرن للحكومة المفتوحة بمعنى أنه قابل للتكيف مع التغيرات في الأوضاع والاحتياجات. ويتضمن هذا النموذج مرحلتين إجماليتين: الأولى مرحلة «الاختراق»؛ والثانية مرحلة «التحديث». وتشمل المرحلة الأولى أربع درجات، وهي: الإقلاع بالحكومة المفتوحة؛ والابتكار والاختراق؛ وتوسيع وتعميق المشاركة العامة؛ وتمتين الأسس وصولاً إلى بداية المرحلة الثانية.

في الدرجة الأولى من المرحلة الأولى، يجري التركيز على متابعة البرنامج في خط سيره، مع السعي لمعرفة أي استراتيجيات أخرى يمكن استعمالها. وفي الدرجة الثانية، يكون الهدف إشراك عدد أكبر من التنظيمات، وتشجيع المبادرات الخلاقة والابتكارية. وفي الدرجة الثالثة، يجري التركيز على توسيع أكبر لمبادرات الحكومة المفتوحة، مع استهداف مبادرات محدّدة تتعلق بإشراك الجمهور. أما في الدرجة الأخيرة، فيجري التأكيد من أن الأسس التي وضعت في المرحلة الأولى هي قوية وثابتة على النحو الذي يضمن بدء التحرك باتجاه المرحلة الثانية⁵¹.

وضع الفريق القاعدي لحكومة إندونيسيا المفتوحة، والسكرتاريا الخاصة به، خطة العمل في الدولة لعامي 2016-2017. وفي هذه الخطة، يقع الكثير من التركيز على إشراك الحكومات المحلية في مسيرة العمل، بهدف التعلم منها، وكذلك تمكين قدراتها؛ وهذا أمر جوهري لدفع تطبيق الحكومة المفتوحة. ولدى الكثير من السلطات المحلية أمثلة يمكن الاستفادة منها

أفضل، وأكثر شفافية وعرضة للمساءلة. وأدت المطالب الشعبية بحكومة أفضل إلى إصدار القانون رقم 14 لعام 2004، الخاص بالكشف عن المعلومات العمومية، الذي أعطى الحق للجمهور بالوصول إلى المعلومات الحكومية، وفرض نشر المعلومات على المؤسسات. وقد أدى ذلك بدوره إلى إيجاد حالة من الانفتاح في المجتمع الإندونيسي، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعمل على بناء ديمقراطيتها.

كان قانون الكشف عن المعلومات العمومية نقطة الانطلاق لإقامة حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة في إندونيسيا؛ فبناءً عليه، أدركت الحكومة أنها ستكون في واجهة مسيرة التطوير. وطالب الرئيس بمزيد من الانفتاح، مستنداً إلى الفناعة بأن الشعب أصبح، أكثر من أي وقت مضى، واعياً بحقوقه، وأنه يريد المشاركة في ضمان مستوى أفضل من الحوكمة العامة. لهذا السبب، كان من الضروري أن تتخذ الحكومة الإجراءات التي تسمح لها بالاستجابة لمطالب الشعب، بدءاً من ضمان وجود الموظفين المسؤولين عن إدارة البيانات والمعطيات، إلى زيادة الوضوح في الإجراءات والزمن والكلفة المتعلقة بالخدمات العامة. وقد فهمت الحكومة أنه إن لم تكن أجهزتها وهيئاتها مستعدة للتعامل مع مطالب الجماهير، فقد يؤدي ذلك إلى شيوع حالة من عدم الثقة بين الحكومة والمواطنين، وهو ما سيُلحق الضرر بالديمقراطية الفتية وتطورها في المستقبل.

في أيلول/سبتمبر 2011، جرى إحداث «حكومة إندونيسيا المفتوحة» ككيان يعمل في سبيل بناء حكومة أكثر انفتاحاً وتشاركية وتجديداً، وذلك على المستوى الوطني ودون الوطني. وجرى تكوين فريق قاعدي لحكومة إندونيسيا المفتوحة، يتألف من عدد من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية، إضافة إلى أعضاء من منظمات المجتمع المدني/الأهلي. ويضطلع هذا الفريق القاعدي بمسؤولية وضع الخطط الوطنية الرامية إلى تطبيق الحكومة المفتوحة. وفي عام 2011، أصبحت إندونيسيا أيضاً أحد الأعضاء المؤسسين لشراكة الحكومة المفتوحة.

وإلى جانب قانون الكشف عن المعلومات العمومية، تتضمن قائمة أهم القوانين والأنظمة التي تشكل

يعرض هذا الجزء مبادرات الحكومة المفتوحة وتنفيذها في ثلاثة بلدان عربية، هي: الأردن وتونس والمغرب. وقد جرى اختيار هذه الدول الثلاث بناءً على عدة اعتبارات أهمها:

- (أ) أن كلاً من هذه الدول أعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة أو أنها بصدد الانضمام لهذه الشراكة؛
- (ب) توفر البيانات الكافية في الأدبيات أو الاستبيان عن تجربة الحكومة المفتوحة فيها.

1. الحكومة المفتوحة في الأردن

الأردن هو أولى الدول العربية التي انضمت إلى شراكة الحكومة المفتوحة العالمية وذلك في آب/أغسطس 2011 في ظل إجراءات عديدة كانت قد قامت بها الحكومة الأردنية لتعزيز الشفافية والنزاهة والتي منها قانون الوصول إلى المعلومات رقم 47 لعام 2007. وكان الهدف الرئيسي من الانضمام إلى الشراكة هو تعزيز ديمقراطية التنمية وإرساء أسس التشميلية السياسية، والحوكمة الرشيدة، وفعالية القطاع العام، وجودة الخدمات الحكومية، وسيادة القانون. ويلاحظ من الأنشطة التي قامت بها الحكومة الأردنية وخطط العمل التي وضعتها، حرص الحكومة على إشراك مؤسسات المجتمع المدني وكذلك إشراك الشباب والنساء والاهتمام بسكان المناطق البعيدة عن المدن وكذلك الأخذ بالاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة.

نال الأردن المرتبة 91 عالمياً على مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام 2016 من بين 193 دولة بحسب تقرير الأمم المتحدة حول مسح الحكومة الإلكترونية⁵³، وهو تراجع بـ 12 مرتبة عن عام 2012. ويلاحظ من الشكل 2.1 أن المؤشر في الأردن تخطى المعدلات العالمية وكذلك المعدل في المنطقة العربية منذ عام 2003 بالرغم من انخفاض قيمة المؤشر ما بعد عام 2008.

وشكلت الحكومة الأردنية في عام 2011 لجنة برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتعمل على وضع الخطة الوطنية الأولى حيث ضمت ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. هدفت الخطة الأولى بشكل أساسي إلى: (1) تحسين الخدمات الحكومية، و(2) تعزيز النزاهة في القطاع

كممارسات جيدة، مثل نظام المعلومات المجتمعي - Symbiosis Institute of Business Management (SIBM) في باندا اچيه Banda Aceh، وأنظمة الحوار العام المباشر في بوجونيفورو Bojonegoro⁵².

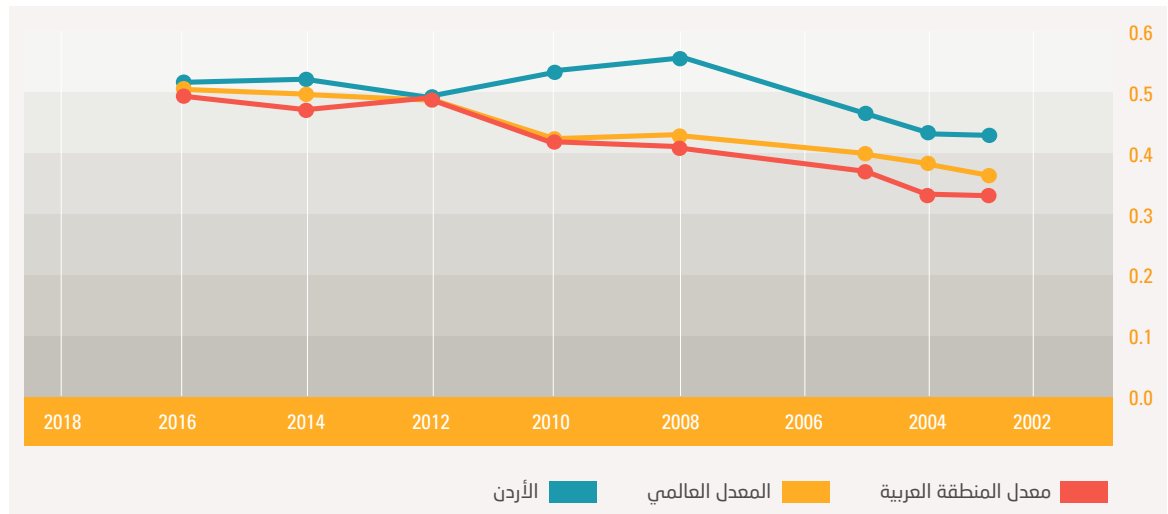
لقد طبقت الدولة عدداً من النشاطات، مثل مسابقات تحفيز التفكير الإبداعي. وقد شملت إحدى هذه المسابقات، وهي مسابقة الحكومة المفتوحة، الوزارات والعاملين فيها. ودامت هذه المسابقة مدة أربعة أشهر قامت خلالها الوزارات والهيئات الحكومية بالتنافس فيما بينها لتحسين الخدمات العامة. وكانت الغاية تحسين جودة الخدمة، والشفافية، ومستوى المشاركة. كما جرى إطلاق مسابقات أخرى مخصصة للشباب تتعلق بالانفتاح الشامل؛ وكذلك مسابقة تتعلق بالتعهد الحشدي crowd-sourcing، وتهدف إلى إشراك جميع المواطنين في تقديم الحلول التي تدفع للوصول إلى خدمات عامة وسياسات عامة أفضل.

إن الحكومة المفتوحة في إندونيسيا ليست فقط مجرد مبادرة مبنية على احتياجات الجمهور. إنها جزء لا يتجزأ من مسيرة الإصلاح في البلاد، وتعدّ عاملاً أساسياً للوصول إلى تنمية اقتصادية أفضل، وإلى مجتمع منفتح شامل للجميع.

باء. دراسات حالة عن الحكومة المفتوحة من المنطقة العربية

يشكل التوجه نحو الانفتاح الحكومي واعتماد مبادئ الحوكمة المفتوحة بما تشمله من الشفافية، والخضوع للمساءلة والتشميلية والتشاركية تحدياً كبيراً في المنطقة العربية. ومع ذلك فإن عدداً من الدول العربية خطت خطوات ملموسة نحو اعتماد وتطبيق جوانب هامة من مبادئ الحكومة المفتوحة. وذلك احساساً منها بأنه أمر لا غنى عنه، لأن جمهور المواطنين فيها يتوقعون تحسن الأداء الاجمالي لحكوماتها، وتطور جودة الخدمات التي تقدمها على الصعيدين الوطني والمحلي.

الشكل 2.1 مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في الأردن، 2003-2016



المصدر: الإسكوا. بالاعتماد على بيانات مسح الحكومة الإلكترونية، 2016. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center>

الجامعات والتجمعات الشبابية والنسائية وغيرهم. وتضمن الميثاق 132 التزاماً تم انتقاء 14 التزاماً منها لتشكيل الخطة الوطنية الثانية حيث كانت وزارة تطوير القطاع العام معنية مباشرة بكل التزامات الخطة الثانية. وقد تم اعتماد الخطة من قِبَل مجلس الوزراء وعرضها على مجلس الأمة الأمر الذي يدعم موضوع الحكومة المفتوحة على أعلى المستويات الوطنية.

ووضع الأردن عدداً من الالتزامات في خطط العمل الأولى والثانية التي هدفت إلى تحسين تقديم الخدمات إلى المواطن بشكل أكثر فعالية وشفافية. منها وضع وإصدار أدلة إجرائية لتقديم الخدمات، ووضع معايير لتقديم الخدمات والحرص على الالتزام بها، وهذا من شأنه الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية، إضافة إلى تنفيذ قانون لإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام. ومن الأمثلة العملية موقع «خبر»⁵⁶ الذي يتيح الوصول إلى أكثر من 100 مرجع أو وثيقة من أكثر من 70 مؤسسة باللغتين العربية والإنكليزية.

وقد قامت شراكة الحكومة المفتوحة العالمية بإجراء تقييم لمتابعة سير العمل في الأردن عبر وحدة مختصة بـ«آلية إعداد التقارير المستقلة»، وعادة ما تتعاون هذه الوحدة مع مستشارين وباحثين مستقلين في البلد

العام، و(3) إدارة الموارد العامة على نحو فعال. ومن هذا المنطلق، تضمنت الخطة مجموعة من الأنشطة لتحقيق هذه الأهداف، فمن أجل تحسين الخدمات الحكومية، أدرجت أنشطة تعديل وتفعيل تطبيق القانون رقم 64 لعام 2006 حول تحسين الخدمات الحكومية، وتحسين الخدمات الإلكترونية في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية، ووضع أدلة إجرائية للخدمات والحرص على تطبيق هذه الأدلة. أما من أجل تعزيز النزاهة، فقد أدرجت أنشطة من أهمها إقرار قانون النزاهة ومكافحة الفساد الذي لم يقرّ إلا في عام 2016 (قانون رقم 13)⁵⁴، وتعديل قانون ديوان المحاسبة لمنحه المزيد من الاستقلالية. وقد انضم الأردن في عام 2012 إلى المؤسسة الدولية للأمم المظالم (International Ombudsman Institute)⁵⁵ من خلال هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. وتتمحور أنشطة إدارة الموارد العامة حول تعديل قانون المشتريات وتحسين الشفافية المالية.

أما الخطة الوطنية الثانية، فقد انبثقت من «ميثاق النزاهة الوطني» والخطة التنفيذية التابعة له، حيث عملت الحكومة الأردنية في عام 2013 على إعداد «ميثاق النزاهة الوطني» بالاعتماد على عملية تشاركية بشكل نسبي حيث ضمت شخصيات حكومية رفيعة المستوى، وممثلين عن العشائر والأحزاب، وكذلك

آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل معها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء؛

المعني. ويتضمن الإطار 2.2 ملخصاً عن أبرز نتائج تقييم سير العمل للفترة 2014-2015.

(ب) تعزيز الشفافية والنفاذ إلى المعلومات: يهدف الالتزام الأول من الخطة إلى تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول إلى المعلومات. وتتضمن الخطة التزاماً تقوده وزارة المالية بهدف تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفقاً للمعايير الدولية وتعزيز الشفافية. كما تضمنت وضع سياسة للبيانات المفتوحة؛

قامت الحكومة الأردنية بجهد ملحوظ في إعداد الخطة الوطنية الثالثة، خاصة لناحية تفصيل الالتزامات والأنشطة المرتبطة بكل منها والجهات المسؤولة عن كل منها والإطار الزمني. وقد كانت عملية إعداد الخطة الثالثة تشاركية حيث تم الإعلان عن الخطة على الإنترنت وتم بذل الجهود لإشراك المجتمع المدني⁵⁷ وتشجيع كافة شرائح المجتمع على الانخراط في عملية تصميم الخطة الوطنية. وتبين النقاط التالية ارتباط الخطط والأنشطة بمبادئ الحكومة المفتوحة.

(ج) التشاركية: التزمت الحكومة الأردنية بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير الحكومة الإلكترونية لتسهيل مشاركة المواطنين في مراقبة الأداء الحكومي. كما التزمت بتفعيل وتعزيز آليات استقبال شكاوى المواطنين ومتابعتها جدياً والاعتماد على التكنولوجيا في تطوير أنظمة استقبال للشكاوى. والتزمت أيضاً بتعزيز مبدأ التشاركية عبر

(أ) النزاهة ومكافحة الفساد: من الالتزامات المستحدثة في الخطة الوطنية الثالثة التي من شأنها الحد من الفساد الالتزام الرابع الذي يهدف إلى تفعيل وتعزيز

الإطار 2.2 تقرير تقدم سير العمل في الأردن في إطار شراكة الحكومة المفتوحة

أعد الأردن حتى الآن ثلاث خطط وطنية لشراكة الحكومة المفتوحة منذ العام 2011، وأصدر تقريرين لتقييم سير العمل في عامي 2013 و2016. وقد عملت شراكة الحكومة المفتوحة على إعداد تقرير تقييم سير العمل في الأردن بالتعاون مع باحثين من المجتمع المدني الأردني. ويتضمن التقرير نقداً صريحاً وشفافاً لخطط العمل، تحديداً الأولى والثانية، والأنشطة المنجزة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة إضافة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات. ويظهر من التقرير وجود فجوة في العملية التشاركية ما بين الحكومة من جهة ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. ففي حين أن خطتي العمل تشرح العملية التشاركية المعتمدة، وتنظم مجموعة من الاجتماعات التشاورية التي ضمت ممثلين عن العديد من فئات المجتمع، يبرز التقرير غياب شريحة كبيرة من المجتمع المدني عن عملية إعداد خطط العمل الأولى والثانية، وضعف العملية التوعوية لجميع المواطنين، بحيث بدت الخطط بغالبيتها معدة من جهات حكومية ومعتمدة على نهج تنازلي (من أعلى إلى أسفل) بدلاً من النهج التشاركي الفعلي.

كما يشير التقرير إلى أن الالتزامات الموجودة في خطط العمل تركز على عمليات إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة الداخلية من دون ربط هذه الأنشطة بشكل واضح مع مبادئ الحكومة المفتوحة. لذا جاءت أغلب هذه الالتزامات بأثر قليل على مبادئ الحكومة المفتوحة.

تجدر الإشارة إلى أن الخطة الوطنية الثالثة للفترة 2016-2018، والتي قامت بإعدادها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تتصدرها مقدمة تشير إلى تعميق تعاون الحكومة مع المجتمع المدني في عملية إعداد الخطة، ربما في ظل تجربة إعداد الخطين الأولى والثانية وبنتيجة الدروس المستفادة منها. كما تظهر الخطة الثالثة تغييراً في محور الالتزامات بحيث أصبحت أكثر توجهاً نحو تحقيق مبادئ الحكومة المفتوحة.

احتلت تونس المرتبة 72 عالمياً على مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام 2016 من بين 193 دولة بحسب تقرير الأمم المتحدة حول مسح الحكومة الإلكترونية⁵⁸. أي أن تونس تقدمت بثلاث مراتب مقارنة بعام 2014، وهو تقدم ملحوظ أيضاً عن المرتبة 103 لعام 2012. ويبين الشكل 2.3 تطوّر قيمة مؤشر الحكومة الإلكترونية في تونس منذ عام 2003 ويظهر أن تونس تحطت المعدل العالمي في عام 2010 وبقيت متقدمة عن المعدل العالمي والإقليمي. أما التراجع البسيط خلال عام 2012 فسببه التغيّرات السياسية والأمنية التي شهدتها تونس بدءاً من ثورة عام 2011 وصولاً إلى إقرار الدستور الجديد في أوائل عام 2014.

(أ) الخطة الوطنية للحكومة المفتوحة⁵⁹

تتميّز تونس بمجتمع مدني نشط وفعال، أبدى اهتمامه وتفاعله مع مبادرة التحوّل إلى الحكومة المفتوحة. وعلى الرغم من وجود مؤسسات المجتمع المدني في تونس لعقود سبقت ثورة عام 2011، إلا أنه كان يعاني من القيود المفروضة عليه. لذا، أدت ثورة عام 2011 وإصدار المرسوم رقم 88 لعام 2011 حول تأسيس الجمعيات، إلى مضاعفة أعداد جمعيات المجتمع المدني لحوالي 15,000 منظمة⁶⁰. وقد شاركت عدة منظمات مجتمع مدني في إعداد الخطتين وما زالت تشارك في رفع الوعي لدى المواطنين حول أهمية الانخراط كشركاء مع الحكومة في عملية تصميم السياسات وتقديم الخدمات.

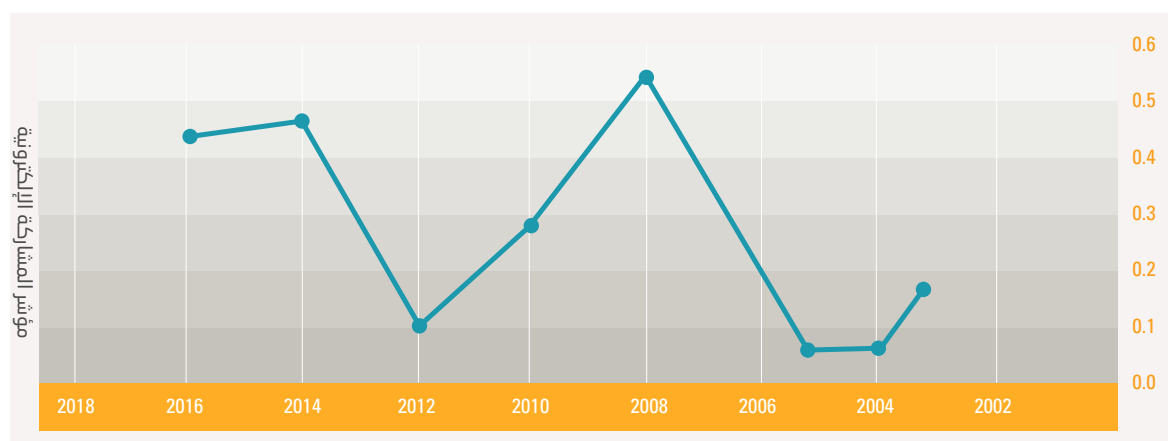
تطوير مرصد تفاعلي يمكّن المواطن من رصد تنفيذ الخطط الحكومية. وقد احتل الأردن المرتبة العاشرة بين دول المنطقة العربية على مؤشر المشاركة الإلكترونية والمرتبة 100 عالمياً. ويبين الشكل التالي تطور هذا المؤشر منذ العام 2003 حيث يظهر تفاوتاً ملحوظاً في قيمة المؤشر عبر السنين.

2. الحكومة المفتوحة في تونس

تعتبر تونس من أكثر البلدان العربية تقدماً في مجال تبني مفاهيم الحكومة المفتوحة وتقوم بتنفيذ خطوات ايجابية فعلية في هذا الاتجاه. فقد كرس الدستور التونسي الجديد في عام 2014 دعائم المجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة الفعالة للمواطنين. وانعكس ذلك بشكل واضح في مبادرة الحكومة التونسية لاعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة كسبيل لتطبيق هذه المواد الدستورية.

انضمت تونس في عام 2014 رسمياً إلى شراكة الحكومة المفتوحة. بعد قبول طلبها الذي تقدمت به في عام 2013. ويدل ذلك على وجود إرادة سياسية والتزام القيادات الحكومية على أعلى المستويات بمبادئ الحكومة المفتوحة خاصة وأن الانضمام إلى هذه الشراكة العالمية تطلب إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية ووضع رؤية وطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل للنفاذ إلى المعلومات.

الشكل 2.2 تطور مؤسّر الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية في الأردن



المصدر: الإسكوا. بالاعتماد على بيانات مسح الحكومة الإلكترونية، 2016، <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center>.

بتنفيذ مقتضيات القانون وتكريس مفهوم حق النفاذ إلى المعلومة عوضاً عن مفهوم النفاذ إلى الوثائق الإدارية، وأهم ما جاء فيه إحداث هيئة عمومية مستقلة تُعنى بالنفاذ إلى المعلومة؛

(3) إنشاء بوابة البيانات المفتوحة «data.gov.tn» والتي جمعت فيها البيانات الحكومية من المؤسسات العامة، وهي توفر أيضاً حرية الوصول إلى الوثائق العامة. وقد جرى تفعيل هذه البوابة في تموز/يوليو 2012، وتمثل هذه البوابة نافذة موحدة للوصول إلى المستندات الإدارية العامة.

تقدم الحكومة التونسية البيانات المفتوحة (الجدول 2.1). وتوضح هنا أهمية استخدام التكنولوجيا في الجانب العملي من تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة وإتاحة الأدوات والآليات التي تسهل خدمة المواطن وإشراكه بشكل يشمل جميع فئات المجتمع.

وعموماً ركزت خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة على المجالات الرئيسية التالية:

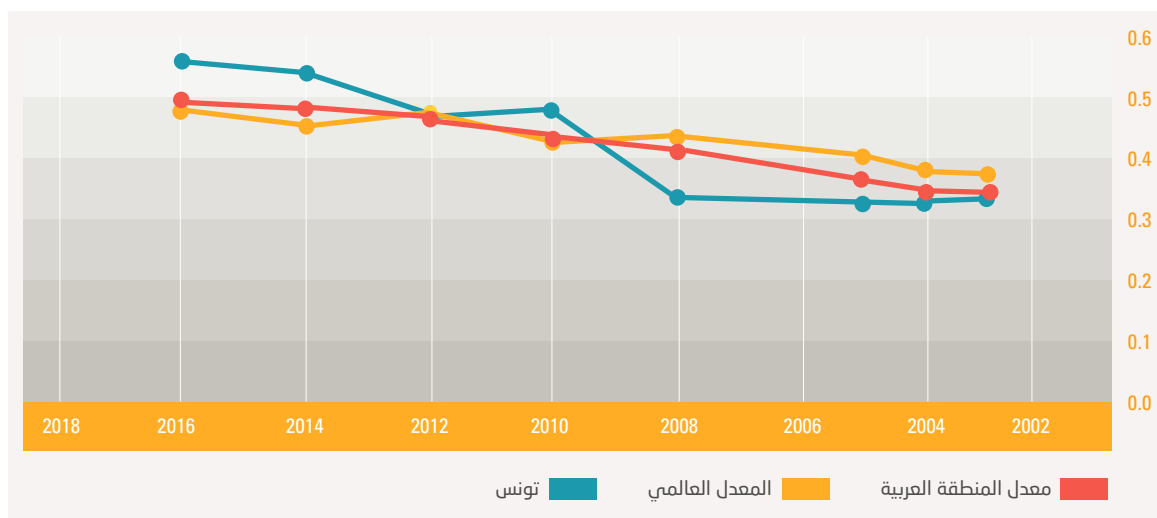
(1) تعزيز نزاهة القطاع العام ومحاربة الفساد وتعزيز الديمقراطية. كرس الدستور التونسي الجديد هذه المبادئ. فقد نصت المادة 10 من الدستور على أن

أعدت الحكومة التونسية خطة عمل وطنية لشراكة الحكومة المفتوحة غطت الفترة 2014-2016⁶¹ وتضمنت مجموعة من التعهدات تهدف إلى إرساء منظومة تشاركية بين الحكومة والمواطن، وتسعى إلى تقديم خدمات هدفها المواطن بشكل شفاف وفعال. وقد طبقت التشاركية في إعداد خطة العمل ذاتها، فقد شمل سلسلة من المشاورات المفتوحة بين الحكومة والمجتمع المدني عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي. وقد سهل ذلك تجميع المئات من المقترحات، وأنشئت لجنة قيادة مشتركة عملت على فرز المقترحات وتطوير وإعداد خطة العمل. وبطريقة تشاركية مشابهة، جرى إعداد المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2016-2018. وبيّنت الخطة الوطنية للحكومة المفتوحة تعهدات الحكومة المتعلقة بتطوير عدد من المبادرات ومن أهمها:

(1) صياغة القانون رقم 41 لعام 2011 المتعلق بالوصول إلى الوثائق الإدارية للمؤسسات العامة والذي جرى تعديله وصياغته النهائية بالقانون رقم 54 لعام 2011. كرس هذا القانون الحق بحرية الوصول إلى المعلومات الحكومية، وإصدار المنشور الإداري رقم 25 لعام 2012، الذي يشرح الإطار القانوني المرتبط بالحصول على وثائق إدارية؛

(2) إعداد قانون أساسي يتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ويمكّن من توسيع قائمة الهياكل المعنية

الشكل 2.3 مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية في تونس، 2003-2016



المصدر: الإسكوا. بالاعتماد على بيانات مسح الحكومة الإلكترونية، 2016. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center>

الجدول 2.1 الجهات التي تقدم البيانات المفتوحة في تونس

البوابة	الجهة
http://www.data.gov.tn	رئاسة الحكومة التونسية
http://www.legislation.tn	رئاسة الحكومة التونسية - البوابة الوطنية للإعلام القانوني والتشريع
http://www.tunisiaelectiondata.com	مراقبون
http://www.opendata.interieur.gov.tn	وزارة الداخلية التونسية
http://www.dataportal.ins.tn	المعهد الوطني للإحصاء
http://data.industrie.gov.tn	وزارة الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة
http://www.openculture.gov.tn/ar	وزارة الثقافة

- الحكومية والاستفادة منها⁶². وتأكيداً لحق كل مواطن بالوصول إلى المعلومات العامة، توفر إدارات الدولة المركزية والمحلية النفاذ إلى عدة بيانات ومعلومات عامة. ويشمل فتح البيانات أيضاً الأطر المحلية والمؤسسات العامة والخاصة.
- (4) تكريس الشفافية في مجال الشؤون المالية والمشتريات العامة والسماح للمواطنين بمتابعة إدارة الموارد العامة من أجل تجنب سوء استخدامها، وقد حققت تونس عدداً من الإنجازات في مجال شفافية الموازنة الحكومية، حيث تقوم الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بإصدار تقرير سنوي للرقابة المالية إضافة إلى تقارير مالية دورية تصدرها وزارة المالية. ومن إنجازات الحكومة التونسية التي تحققت مشروع الميزانية المفتوحة الذي يوفر بيانات ومؤشرات مالية تتعلق بميزانية الدولة بما في ذلك نفقات الدولة وحسابات الخزينة⁶³. وقد كان لهذه الأنشطة الأثر الهام في مضاعفة مؤشر الميزانية المفتوحة في تونس من 11 في عام 2012 إلى 42 في عام 2015⁶⁴ بحسب تقرير مسح الميزانية المفتوحة. كما عملت الحكومة التونسية على مستوى رئاسة الحكومة على تعزيز الشفافية في عمليات الشراء الحكومية من خلال منظومة الشراء العمومية على الانترنت بتونس (Tunisia On-line E-Procurement System - TUNEPS)⁶⁵ التي تتضمن موقعاً لضمان شفافية العطاءات إضافة إلى برامج تدريب وتوعية للموظفين العموميين. وقد تم تطوير هذه البوابة حيث وصلت إلى مرحلة التعميم على سائر الهياكل العمومية كما نالت جائزة شراكة الحكومة المفتوحة عن الفئة الإقليمية لقارة أفريقيا العام 2015⁶⁶.
- «الحكومة تهدف لإدارة الموارد العامة على نحو فعال ... والنهي عن الفساد». كما ذكرت المادة 15 من الدستور أن «الإدارات العامة تخدم المواطنين والمصلحة العامة، وأن تنظيماتها، وعملياتها تتم وفقاً لمبادئ الحياد والإنصاف، واستمرارية خدماتها العامة وفقاً لقواعد الشفافية والنزاهة والفعالية والمساءلة».
- إضافة إلى ذلك، تطرقت المادة 139 إلى الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة الرشيدة لضمان مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع السياسات على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها وفقاً للقانون.
- (2) العمل على تحسين تقديم الخدمات العامة، وتعزيز النهج التشاركي وغرس مبادئ الحكم المفتوح في القطاع العام عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية وتكثيف تقديم الخدمات بواسطة الإنترنت وتوفير آليات لإشراك المواطنين في عملية صنع السياسة العامة وبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية وتثقيف المواطن في مجال الحكومة المفتوحة.
- (3) تعزيز الشفافية والنفاذ إلى المعلومات. أصدرت تونس القانون الأساسي رقم 22 لسنة 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومات الأمر الذي يعد خطوة أساسية نحو تحقيق الشفافية والمساءلة في القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن تونس قد أقرت قبل قانون 2016 عدداً من المراسيم والمناشير التي أتاحت للمواطنين إمكانية النفاذ إلى المعلومات الحكومية والوثائق الإدارية. وعملت وحدة الحكومة الإلكترونية على تطوير وتحديث بوابة للبيانات المفتوحة مكّنت المواطنين من الوصول بسهولة وفعالية إلى المعلومات والبيانات

تطبيق الخطة الوطنية للحكومة المفتوحة وترويج مفاهيم الشفافية وتعزيز النزاهة وفتح البيانات العامة وتسهيل الوصول إليها. وتهدف بعض هذه المنظمات إلى: تكريس مبادئ الشفافية التامة ومشاركة المواطنين في منظومة الحكم والحوكمة ومراقبتها لضمان حياة ديمقراطية حقيقية. كما يهدف بعضها إلى دعم التحرك الشبابي وتأطيره والدفاع عن حقوق الإنسان وحث السلطات على تكريس مبدأ النفاذ إلى المعلومة، أو إلى مراقبة الأنشطة السياسية في البلاد التشريعية منها والتنفيذية وتعزيز الشفافية وتنمية ثقافة المساءلة⁶⁸ كما يهدف بعضها إلى نشر الثقافة الرقمية الحرة ودعمها وتنظيم الملتقيات التعريفية والمساهمة في نشر البيانات العامة.

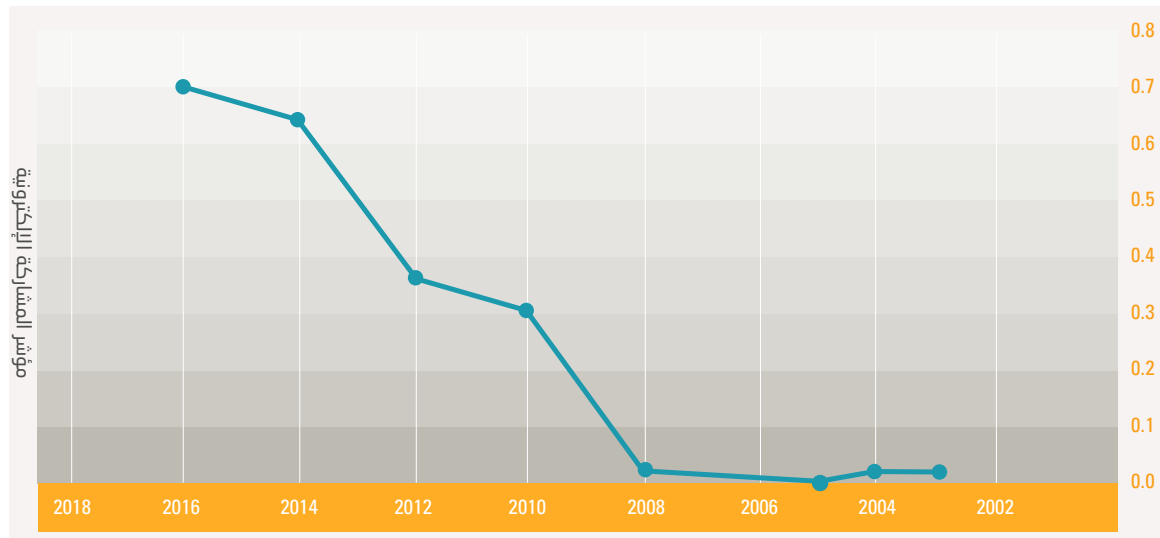
(ب) الخلاصة

أظهرت تونس إرادة سياسية واضحة بالتوجه نحو الحكومة المفتوحة. وانعكست هذه الإرادة السياسية بوضعها للإطار القانوني اللازم لذلك، عن طريق تضمين مفاهيمها في الدستور الجديد وإصدار العديد من القوانين الأساسية والمناشير العامة الخاصة بها. كما قامت بوضع خطة عمل طموحة للانتقال إلى الحكومة المفتوحة وبخاصة في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،

(5) تعزيز الشفافية في مجال إدارة الموارد الطبيعية ومشاريع البنى التحتية والبيئة، تحقيقاً لما ورد في المادتين 12 و13 من الدستور التونسي الجديد. عملت الحكومة على تعزيز الشفافية في مجال البيئة وقطاع الثروات الطبيعية والبنى التحتية. ومن بين ما أنجزته في هذا المجال بوابة للبيانات المفتوحة حول التصرف في الثروات الطاقية والمنجمية⁶⁷.

(6) التشاركية. تنال المشاركة الإلكترونية قسطاً جيداً من اهتمام الحكومة والتي تتمثل في ممارسات وأنشطة حكومية تهدف إلى تمكين المواطنين والمجتمع المدني من الانخراط في عملية صنع القرار واختيار الخدمات المقدمة بحيث تتماشى مع المتطلبات الحقيقية. وتجدر الإشارة إلى أن عملية المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والاتحادات التجارية ليست بالجديدة في الساحة التونسية. إلا أن القوانين الصادرة منذ العام 2011 أعادت التأكيد على العمل التشاركي. ومنها المرسوم رقم 31 لعام 2014 حول العملية التشاركية في وضع القوانين. وقد احتلت تونس المرتبة الخامسة بين دول المنطقة العربية علي مؤشر المشاركة الإلكترونية والمرتبة 43 عالمياً. ويبين الشكل 2.4 تحسناً تدريجياً عبر السنين لهذا المؤشر. وتساهم مجموعة من منظمات المجتمع المدني في

الشكل 2.4 تطوّر مؤشر الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية في تونس



المصدر: الإسكوا. بالاعتماد على بيانات مسح الحكومة الإلكترونية، 2016. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center>

وبالحق في الحصول على المعلومات، وقد انضم المغرب إلى شراكة الحكومة المفتوحة في عام 2018.

إن انضمام المغرب إلى شركة الحكومة المفتوحة، سيكمل جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً لترجمة مبادئ الدستور الجديد في السياسات والمؤسسات في نتائج قابلة للقياس. كما عمل المغرب على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام 2016 عبر التوقيع على اتفاقيات بين القطاعات والهيئات المعنية.

في مجال الحكومة الإلكترونية، احتل المغرب المرتبة 85 عالمياً في مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية لعام 2016 من بين 193 دولة بحسب تقرير الأمم المتحدة حول مسح الحكومة الإلكترونية⁷². ومع أنه تراجع بثلاث مراتب مقارنةً بعام 2014، إلا أنه أحرز تقدماً ملحوظاً عن المرتبة 124 للعام 2012. ويبيّن الشكل 2.5 تطوّر قيمة مؤشر الحكومة الإلكترونية في المغرب منذ العام 2003 ويظهر أن المغرب تخطى المعدل العالمي في عام 2014.

(أ) الشفافية المالية والإصلاحات⁷³

أطلق المغرب، على مدى السنوات العشر الماضية، مجموعة واسعة من مبادرات الإصلاح في مجال المالية العامة، وذلك من خلال برنامج لإصلاح الإدارة العامة. وهو برنامج إصلاح مالي شامل يغطي أوجه متعددة من المالية العامة ومجموعة واسعة من الأنشطة، مثل تدريب الجهات الفاعلة الرئيسية على النظام المالي العام في المغرب، والدعم لمبادرات اللامركزية الإدارية، وإدخال استراتيجية تخطيط متعددة السنوات تعزز الرقابة الداخلية وتقيّم القدرات، والمساعدة في الإصلاح العضوي للقانون المالي.

وبعد انقضاء عقد من الزمن توالى فيه تطبيق الإصلاحات المالية، صدر القانون المالي الجديد بعد اعتماده من البرلمان المغربي في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، والذي يحدد تفاصيل الأحكام الخاصة بإدارة المالية العامة، ويكمل عملية الإصلاحات

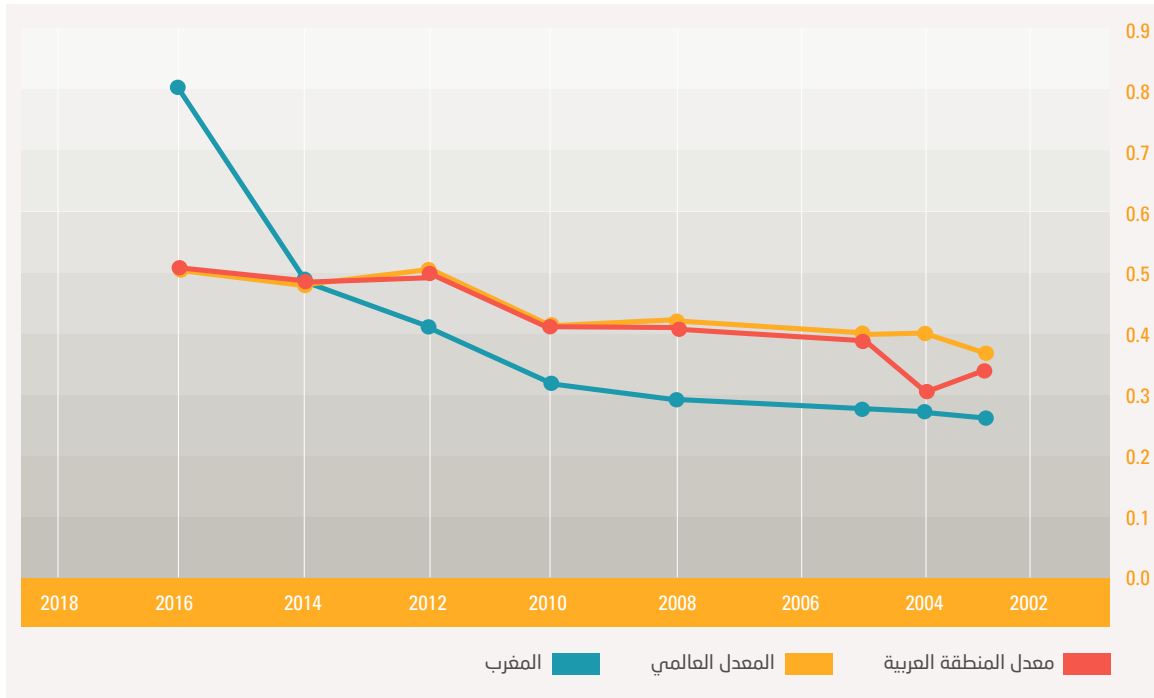
والتشاركية، والشفافية المالية، وشفافية المشتريات العامة، وشفافية إدارة واستثمار الموارد الطبيعية والبيئة والبنى التحتية، وتقديم الخدمات الميسرة للمواطنين.

وقد ساهمت الشراكات الوطنية والإقليمية في تنفيذ المشاريع والمبادرات والتي شملت شراكات مع حكومات أخرى كالحكومة الفرنسية والحكومة الكورية ومنظمات كالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أعدت دراسة تفصيلية حول الحكومة المفتوحة في تونس⁶⁹. وبهدف نشر المعرفة حول موضوع الحكومة المفتوحة في كافة مرافق القطاع العام، تم إنشاء الأكاديمية الدولية للحكومة الرشيدة⁷⁰ إضافة إلى جهود تبذلها عدة جهات حكومية لبناء قدرات الموظفين العموميين في مبادئ الحكومة المفتوحة وتطبيقها.

3. الحكومة المفتوحة في المغرب

يُعد المغرب من بين أكثر الدول العربية اهتماماً بالحكومة المفتوحة، فقد أبدى اهتماماً ملموساً بمبادئها وأظهر التزامه بتنفيذ الإصلاحات التشريعية اللازمة لتنفيذها، استناداً لمبادئ الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد. وقد جاء ذلك تماشياً مع الانفتاح السياسي المستمر الذي شهده المغرب في السنوات الأخيرة، والتزاماً منه بروح الدستور المغربي لعام 2011، الذي كرس دور رئيس الحكومة والبرلمان، وأقام إطاراً مؤسسياً متطوراً تكون فيه المؤسسات مستقلة. وقد كرس الدستور الجديد نقاطاً هامة من مبادئ الحكومة المفتوحة من أهمها مكافحة الفساد والبيانات الحكومية المفتوحة. فقد جاء في الفصل 27 من الدستور «للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة»⁷¹. وقد صدر في عام 2018 القانون رقم 31.13 الخاص

الشكل 2.5 تطوّر مؤشر الحكومة الإلكترونية في المغرب، 2003-2016



المصدر: الإسكوا. بالاعتماد على بيانات مسح الحكومة الإلكترونية، 2016. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center>

وتماشياً مع مبادئ اتفاقية مكافحة الفساد، قام المغرب بإحداث الهيئة المركزية لمكافحة الفساد التي أنشئت بموجب المرسوم رقم 1228-05-2 بتاريخ 13 آذار/مارس 2007، غير أن الهيئة لم تبدأ أنشطتها حتى كانون الثاني/يناير 2009. ويضفي الطابع المؤسسي على مبدأ وضع سياسات شاملة لمكافحة الفساد. وتمثل المهمة الرئيسية للهيئة في تنسيق تنفيذ سياسات منع الفساد والإشراف عليها ورصدها وجمع ونشر المعلومات حولها. وقد نجحت الهيئة في حشد الاهتمام العام حول موضوع مكافحة الفساد وتمكّنت من وضعه ضمن أولويات العمل السياسي في الدولة. كما نجحت في إشراك الإدارة العامة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في ذلك. وعلى الرغم من ذلك، تعرقلت جهودها بشدة بسبب عدم ملائمة الأطر المتوفرة لهذه الجهود ونُدرة الموارد المالية والبشرية. إضافة لذلك، جرى تنفيذ عدد من الإصلاحات في إطار خطة مكافحة الفساد التي أطلقتها الحكومة وجرى آخر تحديث لها في عام 2009 وأبرزها مجموعة من القوانين والمراسيم الملكية في عام 2008 بشأن التصريح عن الممتلكات بهدف معاقبة الإثراء غير المشروع.

المالية تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لإصلاح القانون الأساسي. وقد حقق المغرب نتيجة هذه الإصلاحات، بين عامي 2006 و2012، تقدماً كبيراً في درجة تقييمه ضمن مسوحات الموازنة المفتوحة التي تقوم بها شراكة الموازنة الدولية (IBP). فارتفعت درجة تقييمه من 28 في عام 2010 إلى 38 في عام 2012. واحتل المغرب بموجب هذه الدرجة المرتبة 63 بين البلدان المائة المشاركة.

(ب) تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد⁷⁴

التزم المغرب التزاماً ثابتاً، خلال السنوات القليلة الماضية ومنذ تصديقه لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في عام 2007، بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وكان أيضاً من بين أوائل الدول التي خضعت للتقييم وفق هذه الاتفاقية. وقد جاء في تقرير التقييم الذي نشر في تشرين الأول/أكتوبر 2011، أنه ما زالت هناك ثغرات كبيرة في التشريع المغربي تحتاج لمعالجة ليصبح متوافقاً مع المبادئ المتوخاة في اتفاقية الأمم المتحدة.

الإطار 2.3 البيانات الحكومية المفتوحة في المغرب

أبدت حكومة المغرب اهتماماً مبكراً بالانفتاح، وأطلقت بوابتها الوطنية (<http://data.gov.ma>) في أيار/مايو 2011، وكانت واحدة من أوائل الدول في المنطقة التي انضمت إلى حركة البيانات المفتوحة كجزء من عملية الإصلاح الأوسع نطاقاً نحو بناء الحكومة المفتوحة. ويشير تطوّر البوابة التقني وسهولة استخدامها إلى إدراك مدى أهمية البيانات المفتوحة وإمكانية مساهمتها جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والشركات للتحوّل نحو الحكم الرشيد، فضلاً عن قيمتها الاجتماعية والاقتصادية. وتغطي مجموعات البيانات المتاحة مجموعة واسعة من المواضيع، منها: الصحة والتمويل والتعليم والعمالة والبيانات الجغرافية والسياحة. ومع ذلك، وبعد انقضاء خمس سنوات من افتتاح هذه البوابة، مازال عدد مجموعات البيانات المتاحة فيها محدوداً ويقتصر على 134 مجموعة، مما يشير إلى عدم امتلاك رؤية واضحة لجدول أعمال البيانات المفتوحة عبر المؤسسات العامة ومحدودية فهم أهميتها بالنسبة لإتاحة قيمة لجمهور العموم.

(ج) البيانات الحكومية المفتوحة

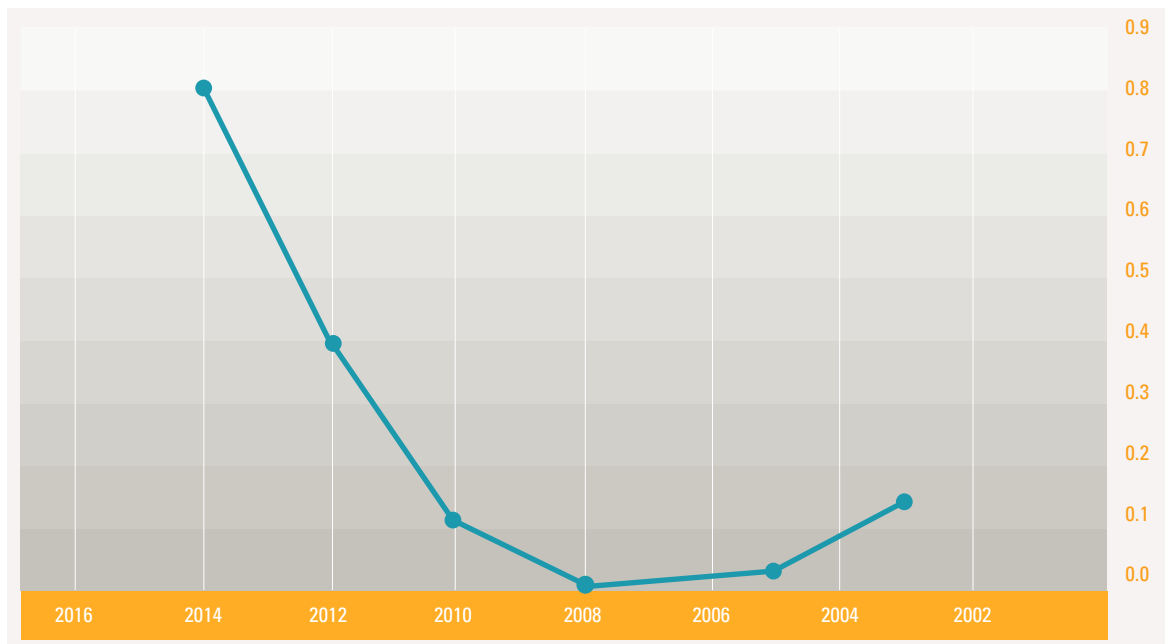
شبكة واحدة هي الشبكة المغربية للحق في الحصول على المعلومات «ريمدي»⁷⁵، والتي تسعى إلى تعزيز الإدراك العام بأن الحصول على المعلومة هو حق أساسي للمواطنين.

ينص الدستور المغربي صراحة في الفصل 27 منه على حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات الحكومية، كما تمت المصادقة على قانون الحق في الحصول على المعلومة في مجلس النواب. ومما يلفت النظر في المغرب وجود نشاط بارز لهيئات المجتمع المدني بهذا الخصوص. فقد انتظم عدد كبير منها في

(د) التشاركية والمشاركة الإلكترونية

يتضمن الدستور الجديد للمغرب أحكاماً رئيسية تعزز مبادئ المشاركة المدنية، ويؤكد الدستور على

الشكل 2.6 تطوّر مؤشر المشاركة الإلكترونية للأمم المتحدة في المغرب



المصدر: الإسكوا. بالاعتماد على بيانات مسح الحكومة الإلكترونية، 2016. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center>

ويبين الشكل 2.6 تطوّر مؤشر المشاركة الإلكترونية⁷⁸ في المغرب خلال الفترة من 2003 وحتى 2014. ومن الواضح أن التطوّر كان متسارعاً منذ عام 2008.

(ه) الخلاصة

لقد وضعت الحكومة المغربية برنامج عمل يضم مجموعة من التعهدات وبذلت جهداً بارزاً في مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالعديد من جوانب الحكومة المفتوحة، وبخاصة ترسيخ الحق في الحصول على المعلومة من خلال الدستور الجديد وتعزيز النزاهة في القطاع العام، ومكافحة الفساد. كما بذلت جهوداً واضحة في تحقيق الشفافية المالية، وخطت خطوات إيجابية بخصوص المشاركة.

ومع ذلك تحتاج الحكومة إلى التركيز على كيفية تحسين التنسيق بين جميع الجهات الحكومية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التصميم والتنفيذ.

التشاركية في فصول متعددة منه. ففي الفصل الأول ينص الدستور⁷⁶ على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها. كما يقوم على الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وعلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة. كما ورد في الفصل السادس منه أن تعمل الهيئات العامة على توفير الظروف الملائمة التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وكان لهذه النصوص الدستورية انعكاس ملحوظ على انتشار هيئات وجمعيات المجتمع المدني التي تسعى لإشاعة ثقافة التشاركية والحق في المعرفة وتحقيق مفاهيم الحوكمة الرشيدة.

ويتصدر المغرب من حيث المشاركة الإلكترونية دول المنطقة العربية في ترتيبه بالنسبة لمؤشر المشاركة الإلكترونية⁷⁷، وهو يحتل مركزاً مرموقاً عالمياً في هذا المجال. فقد جاء ترتيبه 17 وفقاً لتقرير المسح الذي قدمته الأمم المتحدة حول المشاركة الإلكترونية لعام 2016 .



A table with orange and blue bars and numerical data. The table has two columns of data. The first column is labeled 'Series 2' and the second column is labeled 'Series 1'. The data values are as follows:

Series 2	Series 1
5.80	6.00
8.52	5.75
8.74	4.50
1.00	7.10
	6.80
	2.40





الجزء الثاني

وضع الحكومة المفتوحة
في الدول العربية



3. واقع الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

ألف. مقدمة

اكتسبت مفاهيم الحكومة المفتوحة، على مدى العقدين الماضيين، زخماً دولياً واسعاً، وأصبح من المعترف به على نطاق واسع بأن المزيد من الانفتاح الحكومي لا يفيد المواطنين فحسب، بل أن فائدته تمتد أيضاً إلى الحكومة ذاتها. وذلك لأنه يحقق إدارة أفضل للسجلات، وكفاءة أعلى في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات، كما أنه ضماناً ضد سوء الحكم والفساد.

لقد أحرز العديد من الدول المتقدمة خطوات هامة في سعيها لتصبح أكثر انفتاحاً. بيد أن الدول النامية كانت أقل حماساً نحو الانفتاح، مع وجود بعض الاستثناءات مثل شيلي وأوروغواي. إذ تحتكر دول شمال أوروبا المراكز الخمسة الأولى في معظم مؤشرات الأداء الخاصة بالحكومة المفتوحة بينما تحتل الدول المتقدمة الأخرى المراكز الخمسة عشر التالية في الترتيب.

ومع ذلك، تنبه العديد من دول المنطقة العربية إلى أهمية التوجه نحو ترسيخ مفاهيم الحكومة المفتوحة فيها، فاتخذت خطوات متعددة باتجاه إرساء الأسس اللازمة لذلك. وكان تطبيق الحكومة الإلكترونية بنجاح في العديد منها مدخلاً لها للتوجه نحو تطبيق مفاهيم الحكومة المفتوحة. فتركزت الجهود في مجال الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية على المبادرات التي تخص البيانات الحكومية المفتوحة. وفي عام 2015، كانت عشرة بلدان من الدول الأعضاء في الإسكوا (وهي دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، والمغرب، وتونس) قد وضعت ونفذت مبادرات في مجال البيانات المفتوحة؛ غير أن مستوى التنفيذ، والوظائف، والخدمات، والبيانات المتاحة، اختلفت بين تلك الدول وتباينت انطلاقاً من استخدام صفحات الوبّ المتوفرة في الحكومة الإلكترونية لنشر البيانات الحكومية الثابتة بغرض إتاحة الوصول إليها من أجل بناء بوابات تخصصية متطورة على الوبّ.

ولقد برزت تحديات كبيرة تواجه إقامة الحكومة الشفافة، والخاضعة للمساءلة، والشاملة للجميع، والتشاركية في المنطقة العربية. وما زال معظمها قائماً. وتتضمن هذه التحديات:

(أ) جسر الهوة التشريعية؛

(ب) الممانعة في مشاركة البيانات الحكومية على نحو مفتوح؛

(ج) الصعوبات في تحديد البيانات التي يمكن إتاحة الوصول إليها والبيانات التي يجدر الحفاظ على خصوصيتها؛

(د) عدم إدراك أهمية البيانات الموجودة كـ «أصول»، ونقص الوعي بمزايا انفتاح البيانات الحكومية؛

(هـ) دعم مشاركة الأطراف غير الحكومية؛

(و) تحسين جودة البيانات المنشورة وحدثتها؛

(ز) زيادة الوعي لدى المواطنين والعاملين في القطاع العام وكذلك الأطراف الحكومية؛

(ح) بناء قدرات الطاقم الوظيفي في القطاع العام لتنفيذ تلك المبادرات.

إن استكمال الإطار التشريعي الضروري لإقامة الحكومة المفتوحة وجسر الهوة التشريعية أمر على جانب كبير من الأهمية، ففي ظل غياب هذه القوانين أو الأنظمة، لا يمكن للمواطنين المطالبة بالوصول إلى المعلومات الحكومية بقوة القانون، كما يمكن للحكومات أن تقرر التوقف عن إتاحتها حين تشاء.

في هذا القسم، الخبراء المشاركون في «اجتماع الخبراء حول الحكومة المفتوحة: التكنولوجيات الحديثة في تعزيز الشفافية والمساءلة لدى الحكومات العربية» (بيروت، 26-27 نيسان/أبريل 2017)، حيث زودوا الإسكوا بمزيد من المعلومات حول واقع دولهم في عام 2017.

باء. الحوكمة الرشيدة وارتباطها بالحكومة المفتوحة وبالحكومة الإلكترونية

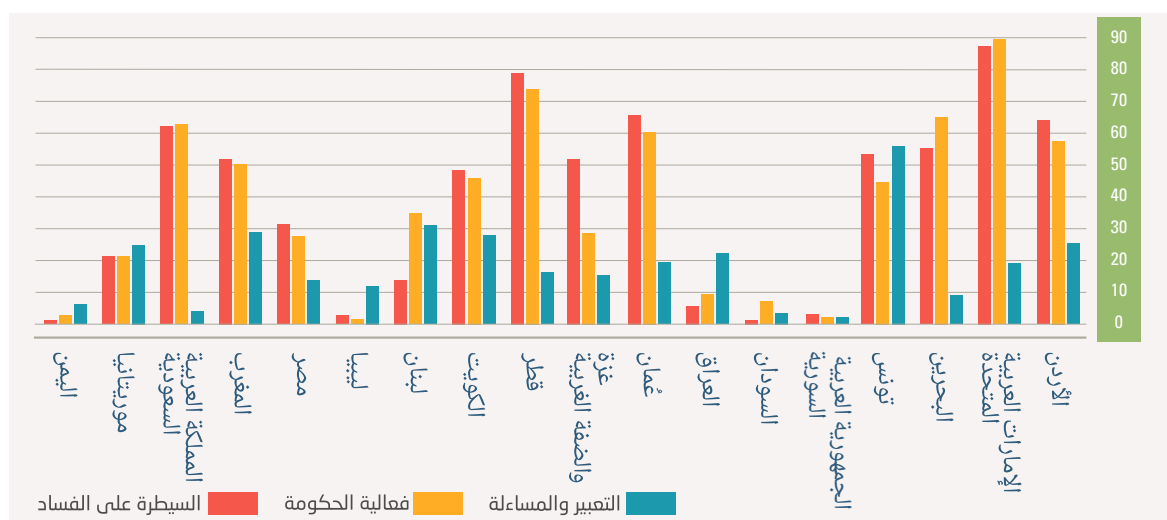
1. الحوكمة في المنطقة العربية

يهدف رسم المشهد القاعدي للحكومة في المنطقة العربية، نعرض في الشكل 3.1 بعض البيانات المتوقعة والخاصة بالحوكمة في المنطقة العربية. وهي بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة عبر العالم Worldwide Governance Indicators (WDI). وترتكز هذه المؤشرات عموماً على انطباعات. ويركز الشكل المعروض على بعض المؤشرات التي تدل على أبعاد الحوكمة، وهي الفعالية والشفافية والمساءلة.

من ناحية أخرى، يقتضي رسم ملامح واقع الحكومة المفتوحة في دول المنطقة العربية، وهو الهدف من هذا الفصل، توفر بيانات صحيحة قدر الإمكان عن العناصر الأساسية لمفاهيم الانفتاح الحكومي. وقد تشكل مؤخراً نوع من الإجماع بين المختصين في الحوكمة بأن هذه العناصر الأساسية تتركز في الشفافية، والوصول إلى البيانات الحكومية، والاستجابة لرغبات أصحاب المصلحة أفراداً وجماعات، وتعزيز النزاهة، والتشاركية في صنع القرارات. لذلك يحتاج رسم واقع الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية حصر ما أمكن من البيانات حول هذه العناصر.

استمد هذا التقرير بياناته من مصدرين أساسيين، أولهما الأدبيات المنشورة بهذا الخصوص، وهي للأسف غير وفيرة، وثانيهما استبيان⁷⁹ خاص قامت الإسكوا بإعداده لهذه الغاية. وهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على واقع سياسات واستراتيجيات وتشريعات الحكومة المفتوحة لدى الدول العربية الأعضاء في الإسكوا، والإجراءات والمبادرات الخاصة بالبيانات المفتوحة فيها، وكذلك التكنولوجيات المستخدمة في هذا المجال، والتحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة لديها، ومدى استخدامها والاستفادة منها. وقد قام بمراجعة هذه الدراسة، والمعلومات الموجودة

الشكل 3.1 الحوكمة في المنطقة العربية، 2017



المصدر: World Bank, ©2017. Worldwide Governance Indicators

ملاحظة: يشير الترتيب المئيني إلى ترتيب البلد بين جميع البلدان الواردة في المؤشر التجميعي، حيث يدل على الترتيب الأدنى و100 على الترتيب الأعلى.

الحكومة الرشيدة والتي تستند أساساً إلى معايير أهمها الشفافية، والخضوع للمساءلة، وتعزيز النزاهة، والتشاركية في صنع القرارات والسياسات، والتفاعل بين الحكومة ومكوّناتها المختلفة من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني/الأهلي والجمهور من جهة أخرى، والتشميلية (أي أن تكون شاملة للجميع). ويتطلب تحقيق الشفافية وانفتاح البيانات الحكومية إتاحة الوصول إليها لأصحاب المصلحة، وبخاصة عموم الجمهور، بالصيغ الملائمة ودون قيود، أو بقيود محدودة. كما يتطلب التفاعل بين الحكومة وأصحاب المصلحة حصولهم على الخدمات التي يرغبون فيها. أما الحكومة الإلكترونية فتسعى أساساً إلى رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات في القطاع الحكومي، وتقليل تكاليفها، وإعادة هندسة إجراءاتها، وتقديمها إلكترونياً بفعالية وسرعة ودقة وفي الوقت المناسب، إضافة إلى تحقيق درجة عالية من التكامل بين المشاريع الحكومية والقطاعات الخاصة وتسهيل التعاملات بينهما بما يخدم الاقتصاد الوطني. وهي تعتمد لتحقيق هذه الأهداف اعتماداً أساسياً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من التباين بين أهداف الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية، من الواضح أن هناك تقاطعاً مشتركاً في الوسائل والبيانات بينهما. فالحكومة الإلكترونية ترفع من مستوى التفاعل بين الحكومة ومؤسساتها من جهة وأصحاب المصلحة من جهة أخرى سواء كانوا أفراداً أو جماعات مما يتيح لأصحاب المصلحة الحصول على خدمات يرغبون فيها بطريقة أفضل. كما تسهل الحكومة الإلكترونية الفعالة تحقيق التشاركية وانفتاح البيانات، وهما أيضاً من أهم أهداف الحكومة المفتوحة.

لقد خطى معظم دول المنطقة العربية خطوات هامة في تطبيق الحكومة الإلكترونية، وحقق بعضها نجاحاً ملموساً في مسارها هذا. وقد يكون النجاح الذي حققته هذه الدول في تطبيقها للحكومة الإلكترونية عاملاً هاماً في تَنبُّهها إلى أهمية الحكومة المفتوحة وتشجيعها على اعتماد بعض مفاهيمها. ولسبر درجة الترابط بين تطوّر الحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية، وسمات الحكومة الرشيدة (التي

لقد حصل معظم البلدان على ترتيب مئيني percentile عال في مجال «فعالية الحكومة»، والذي يدل بحسب قاعدة بيانات مؤشرات الحكومة عبر العالم (2017)⁸⁰، على جودة الخدمات العامة، ورسم السياسات وتنفيذها، والوظيفة العامة؛ وهو يأخذ في الحسبان أيضاً مدى إخلاص الالتزام الحكومي لهذه السياسات. وكذلك حصل معظم البلدان على ترتيب مئيني عال في مجال «السيطرة على الفساد». ويدل هذا المؤشر على مدى إمكان استخدام الحكومة سلطتها في تقليص النفوذ غير المشروع المرتبط بالمصالح الخاصة أو مصالح النخب. ويستمد هذا المؤشر أهميته من ارتباطه المباشر بشفافية القطاع العام. وعلى العكس، فإن الترتيب المئيني للبلدان العربية في مجال «التعبير والمساءلة» كان إجمالاً دون الـ 60. وحصلت تونس على أعلى قيمة في عام 2017، وقدرها 56.6، يليها لبنان بقيمة قدرها 31.5. ويعدّ هذا المؤشر من مؤشرات الحكومة (والحكومة المفتوحة) الأساسية، لأنه يلقي الضوء على الآراء المتداولة حول قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم، وكذلك حول تمتعهم بحرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية الإعلام.

وكما تشير البيانات، ما زال خضوع الحكومة للمساءلة ضعيفاً في المنطقة، بسبب محدودية الضوابط والتوازنات، ولأن الموظفين التنفيذيين في الحكومة يهيمنون على الخطاب العام ورسم السياسات. وكانت عملية إصلاح القطاع العام إلى الآن مشتتة، وتفتقر إلى استراتيجيات شاملة. وقد أدت عدم قدرة الحكومة على الاستجابة لاحتياجات مواطنيها إلى زيادة مدى التعرّض للمخاطر. وعلى بلدان المنطقة اليوم مواجهة التحديات في مجال الحكومة لديها، وإشراك الجميع في عمليات صنع القرار والتخطيط بغية بناء البيئة التمكينية الداعمة للتنمية المستدامة.

2. الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية

تختلف الأهداف الرئيسة المتوخاة من الحكومة المفتوحة اختلافاً واضحاً عن أهداف الحكومة الإلكترونية، ومع ذلك هناك تقاطع في الوسائل المستخدمة في كل منهما والنتائج المرتبطة بكليهما. فالغاية الأساسية من الحكومة المفتوحة هي تحقيق

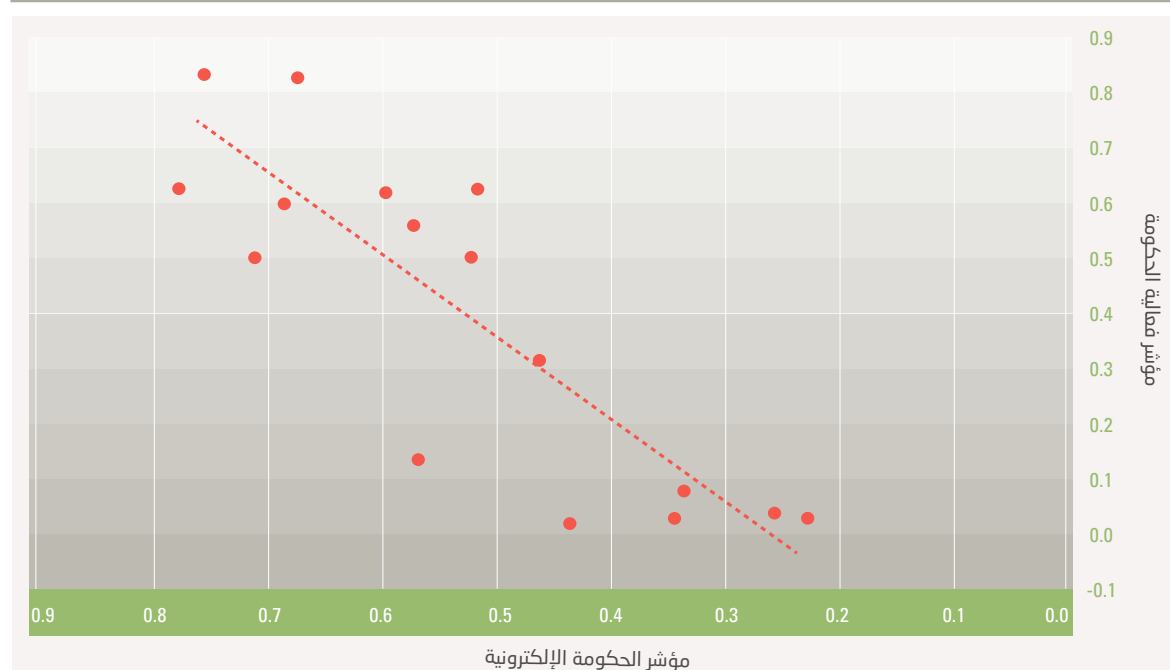
هي من منطلقات الحكومة المفتوحة)، جرى في هذه الدراسة اختيار مؤشرين؛ الأول مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية (EGDI) ⁸¹ وثانيهما مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) ⁸² لدراسة الترابط بينهما. ويبين الجدول 3.1 قيم هذين المؤشرين لعدد من دول المنطقة العربية.

الجدول 3.1 مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية في الدول العربية

الدولة	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية
الأردن	0.62	0.5123
الإمارات العربية المتحدة	0.84	0.7515
البحرين	0.63	0.7734
تونس	0.56	0.5682
الجمهورية العربية السورية	0.02	0.3404
السودان	0.03	0.2539
العراق	0.07	0.3334
عمان	0.62	0.5962
قطر	0.83	0.6699
الكويت	0.50	0.7080
لبنان	0.13	0.5646
ليبيا	0.01	0.4322
مصر	0.31	0.4594
المغرب	0.50	0.5186
المملكة العربية السعودية	0.60	0.6822
اليمن	0.02	0.2248

المصدر: DESA, 2016; World Bank, 2016.

الشكل 3.2 الترابط بين مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشر فعالية الحكومة



المصدر: الإسكوا بناءً على معطيات الجدول 3.1.

سبعة أضعاف نسبة مشاركة الدول العربية. بعبارة أخرى، تزيد نسبة مشاركة دول منطقة أمريكا الجنوبية والوسطى عن مشاركة الدول العربية بحوالي سبعة أضعاف علماً أن معظمها من الدول النامية مثلها مثل الدول العربية؛ وهو الأمر الذي قد يستدعي التساؤل حول مدى نمو الوعي العام في دول المنطقة العربية حيال أهمية وضرورة التوجه نحو الانفتاح الحكومي بأبعاده العريضة وعن مدى توفر الإرادة السياسية الفعلية لدى هذه الدول لتحقيق ذلك.

وجرى حساب معامل الترابط الخطي بين هذين المؤشرين في دول المنطقة العربية المبيّنة في الجدول أعلاه فكانت قيمته 0.848 وهي قيمة تدل على ترابط كبير بين المؤشرين. مما يؤكد وجود ترابط واضح بين تطوّر الحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية وفعالية الحكومة، وهو ما يفتح الباب أمام تطبيق الحكومة المفتوحة. من ناحية أخرى، جرى تمثيل هذين المؤشرين للدول الواردة في الجدول وفق إحداثيات ديكارتية في الشكل 3.2، ويظهر من الشكل بوضوح أن الارتباط يكاد يكون ارتباطاً خطياً.

جيم. وضع المكونات الداعمة للحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

في غياب توفر مؤشرات وبيانات دقيقة وشاملة عن الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، نجد أنه من المفيد عرض بعض المؤشرات المرتبطة بالوسائل والمكونات الداعمة building blocs لإرساء الحكومة المفتوحة مثل مدى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كونها الأداة الأساسية للانفتاح والتفاعل والتعاون بين الحكومات والمواطنين، وإمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات والمحتوى الرقمي، ومستوى تطوّر الخدمات الإلكترونية والتشاركية.

1. انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تزايد انتشار الإنترنت بشكل واضح في المنطقة العربية منذ عام 2010، وهذا ما يؤكد تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية 2003-2015⁸⁴. إلا أن متوسط انتشار الإنترنت في جميع الدول العربية وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات يصل فيها مجتمعة إلى 41.8 وهو بالتالي ما زال أدنى من المتوسط العالمي والذي يبلغ حالياً 45.9. يبيّن العمود الأول من الجدول 3.2 الإحصاءات الفعلية حول معدل انتشار الإنترنت في عدد من البلدان العربية لعام 2016 (عدد المستخدمين لكل 100 شخص). ويظهر فيه بوضوح أن دول الخليج مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة تحتل الصدارة، بينما ما زال معدل انتشار الإنترنت في سبع دول

3. شراكة الحكومة المفتوحة ومشاركة الدول العربية فيها

كما ذكرنا سابقاً في الفصل الثاني، تعد عضوية شراكة الحكومة المفتوحة (Open Government Partnership) نوعاً من التصريح من قبل الدول الأعضاء بالتزامها بتطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة، وإعداد خطة متكاملة لتنفيذها والالتزام بهذه الخطة. ومن بين الدول العربية، التي يبلغ عددها 22 دولة، هناك فقط ثلاث دول من الدول الأعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة هي الأردن وتونس والمغرب؛ وهو ما يظهر بوضوح أن مشاركة الدول العربية في الشراكة ما زالت متواضعة ولا تتجاوز 14 في المائة من مجموع الدول العربية.

من ناحية أخرى، فإن الوزن النسبي لمشاركة دول المنطقة العربية في الشراكة لا يتجاوز 4 في المائة⁸³ من مجموع الدول المشاركة؛ وهي نسبة صغيرة فيما لو أخذنا بالحسبان أن عدد الدول العربية يزيد عن 10 في المائة من عدد دول العالم (206 دول مستقلة منها 193 دولة عضو في الأمم المتحدة). كذلك، لو أجرينا مقارنة لمشاركة المنطقة العربية ككل بمشاركة مناطق أخرى يقارب عدد دولها عدد الدول العربية، مثلاً أمريكا الجنوبية والوسطى، والتي يبلغ عدد دولها مجتمعتين 23 دولة يشارك منها في الشراكة 14 دولة، نجد أن نسبة دولها المشاركة يزيد عن 18 في المائة من مجموع دول الشراكة، وهي نسبة تبلغ حوالي

الجدول 3.2 انتشار خدمات الإنترنت و الهاتف النقال وعرض الحزمة الدولية في البلدان العربية لعام 2016

البلد	مستخدمي الإنترنت (نسبة مئوية)	الإشتراكات في الهاتف النقال لكل 100 نسمة	عرض حزمة الإنترنت عالمياً (ميغابت/الثانية)
الأردن	62.30	103.84	159,420
الإمارات العربية المتحدة	90.60	214.73	1,182,247
البحرين	98.00	210.14	152,576
تونس	49.60	125.25	190,000
الجزائر	42.95	115.85	547,520
الجمهورية العربية السورية	31.87	72.43	93,000
السودان	28.00	70.26	23,082
العراق	21.23	81.19	
عُمان	69.93	155.18	198,923
فلسطين	61.18	77.51	
قطر	94.29	142.13	198,000
الكويت	78.37	133.07	200,468
لبنان	76.11	81.42	212,763
ليبيا	20.27	121.72	6,852
مصر	41.25	102.20	579,897
المغرب	58.27	117.68	515,010
المملكة العربية السعودية	73.75	148.51	1,753,254
موريتانيا	18.00	84.03	3,366
اليمن	24.58	59.57	35,139
المتوسط الإقليمي	41.8	107.1	336,195
المتوسط العالمي	45.9	101.5	

المصدر: الإسكوا بناءً على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات. ملاحظة: عرض حزمة الإنترنت هو Internet Bandwidth.

2. الوصول إلى المعلومات والبيانات المفتوحة

يواصل بعض الدول العربية الجهود الرامية إلى تحسين جاهزية الشبكة على الرغم من اضطراب الأوضاع السياسية والقيود المفروضة على بعض أصناف المعلومات في عدد من دول المنطقة. ووفقاً لمؤشر الجاهزية الشبكية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول مدى جاهزية الدول للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز قدراتها التنافسية⁸⁶، حسّن عددٌ من الدول العربية جاهزيته في عام 2016 مقارنة مع عام 2015، مثل البحرين، والمملكة العربية السعودية، والكويت،

عربية أخرى واردة في الجدول أدنى من المتوسط العالمي.

كما بيّن التقرير المذكور أعلاه، معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال في الفترة 2003-2015، وأشار إلى أن معدل المنطقة العربية تجاوز المعدل العالمي منذ عام 2007⁸⁵، وبيّن العمود الثاني من 3.2 التالي انتشار خدمات الهاتف النقال في الدول العربية في عام 2016 ويشير إلى أن معدل انتشار الهاتف النقال في 12 دولة عربية تجاوز المعدل العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الإقليمي لانتشار خدمات الهاتف النقال هو 107.1 في العام 2016 وهو أعلى من المتوسط العالمي 101.5.

الجدول 3.3 أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النفاذ إلى الخدمات الأساسية ومؤشر الجاهزية الشبكية في المنطقة لعام 2016

مؤشر الجاهزية الشبكية في المنطقة العربية في عام 2016		أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النفاذ إلى الخدمات الأساسية في المنطقة العربية في عام 2016		البلد
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
60	4.2	71	4.6	الأردن
26	5.3	4	6.1	الإمارات العربية المتحدة
28	5.1	33	5.4	البحرين
81	3.9	108	3.5	تونس
117	3.2	124	3.2	الجزائر
52	4.3	50	4.8	عُمان
27	5.2	8	6	قطر
61	4.2	95	4.1	الكويت
88	3.8	117	3.4	لبنان
96	3.7	108	3.5	مصر
78	3.9	100	3.8	المغرب
33	4.8	43	5.2	المملكة العربية السعودية
136	2.5	129	3	موريتانيا

المصدر: World Economic Forum (WEF), Global Information Technology Report, 2015, 2016. ملاحظة: القيمة هي مجموعة النقاط الخاصة بالبلد حسب المؤشر، وهي تتراوح بين 1 و7.

تهدف إلى إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتصميم الخدمات وتقديمها من أجل جعلها تشاركية وشاملة للجميع. كما أنها تزيد من الفرص المتاحة لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار وتقديم الخدمات، وتساعد على جعل المجتمعات أكثر شمولية. كما أنها تساعد على ربط المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بعضها مع بعض ومع ممثليهم المنتخبين.

ويجري قياس المشاركة الإلكترونية بقياس القنوات الإلكترونية التي توفرها الحكومة لمشاركة المواطنين والتشاور معهم في الشأن العام. وقد اعتمدت الأمم المتحدة في مسوحها الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية مؤشراً لقياس المشاركة الإلكترونية منذ عام 2003. ويعرض الشكل 3.3 مؤشر المشاركة

ولبنان، والجزائر، وموريتانيا؛ بينما تراجع ترتيب دول أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة، وُعمان، والأردن ومصر. ولتحديد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النفاذ إلى الخدمات الأساسية، ومنها خدمات الحكومة الإلكترونية، يستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشراً خاصاً بذلك في تقاريره. ويبيّن الجدول 3.3 أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النفاذ إلى الخدمات الأساسية، كما يبيّن مؤشر الجاهزية الشبكية في المنطقة لعام 2016.

3. التشاركية وارتباطها بالمشاركة الإلكترونية

التشاركية هي أحد العناصر الرئيسية في الحكومة المفتوحة. ومع أن المشاركة الإلكترونية e-participation تكنولوجيا جديدة، فإنها تؤدي دوراً محورياً في تسهيل العملية التشاركية لأنها

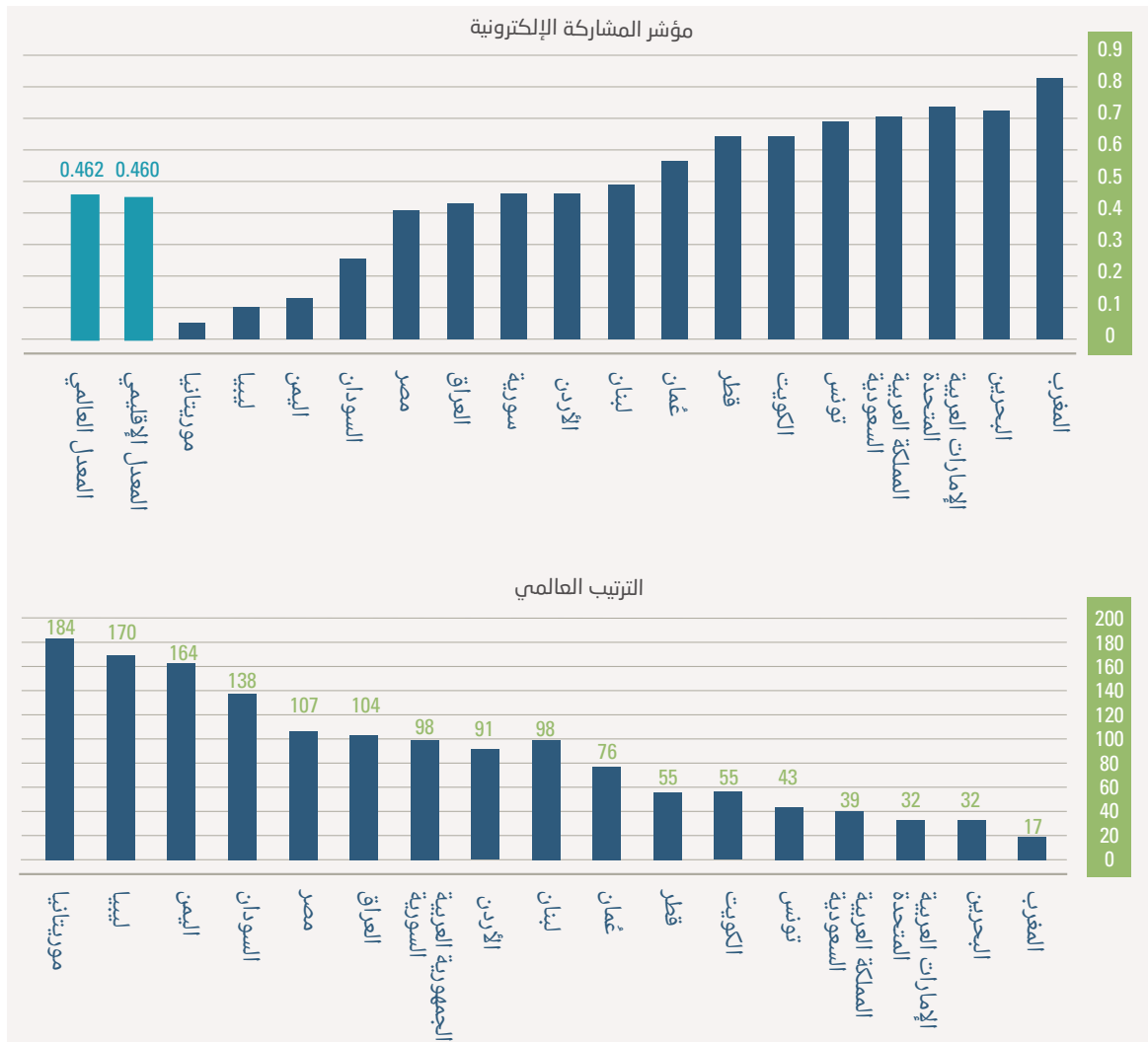
المشاركة الإلكترونية EPI. إذ قفزت الجمهورية العربية السورية 66 موقعاً في هذا الترتيب فانتقلت من الموقع 164 في مؤشر عام 2014 لتحتل الموقع 98 في مؤشر عام 2016، كما تقدمت العراق بـ 48 مرتبة من الموقع 152 في عام 2014 إلى الموقع 104 في عام 2016.

ويظهر من مجمل هذه البيانات أن الدول العربية عموماً قد حققت إنجازات جيدة خلال السنوات الماضية بخصوص المشاركة الإلكترونية مما يمثل قاعدة جيدة لتحقيق التشاركية في الحكومة المفتوحة فيها.

الإلكترونية لدول المنطقة العربية وفقاً لمؤشر المشاركة الإلكترونية الخاص بالأمم المتحدة ويشير هذا الشكل إلى تفاوت كبير بين دول المنطقة العربية، وتفاوت بين توفر الخدمات واستخدامها الفعلي. ويبين الترتيب العالمي لهذه الدول في عام 2016.

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الأزمات الحادة التي يمر بها بعض الدول العربية منذ سنوات، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن وليبيا، فقد حقق بعض هذه الدول تقدماً ملموساً في ترتيبها في قائمة مؤشر

الشكل 3.3 مؤشر المشاركة الإلكترونية وترتيب الدول العربية عالمياً في هذا المؤشر لعام 2016



دال. معايير تقييم الحكومة المفتوحة ومؤشرات قياسها

1. المؤشرات العالمية

يحتاج تقييم واقع دولة ما من حيث تقدمها في مجال الحكومة المفتوحة ومقارنته مع الدول الأخرى إلى معايير تقييم ومؤشرات قياس كمية تسمح بتحديد مستوى التقدم في كل سمة من السمات الأساسية للحكومة المفتوحة في تلك الدولة، ثم تقييم الواقع الإجمالي استناداً إلى هذه المؤشرات. ومن أبرز هذه الجهود ما قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إصدار مجموعة إحصاءات اجتماعية بعنوان «الحكومة في لمحة، 2013»⁸⁷، وقد استخدمت فيها مجموعة من المؤشرات الكمية والتقديرية من أبرزها:

(أ) مؤشرات البيانات الحكومية المفتوحة، مثل عدد مجموعات البيانات المركزة في بوابة بيانات الحكومة المفتوحة (النافذة الواحدة)، وأهم خمسة أهداف استراتيجية رئيسية للحكومة الاتحادية/المركزية بخصوص البيانات الحكومية المفتوحة؛

(ب) مؤشرات فض النزاعات والإفصاح عن الأصول، مثل مستوى الإفصاح والكشف عن الأصول وعن الأملاك وإتاحة معلوماتها للجمهور، والإجراءات الخاصة بإفصاح الموظفين العموميين عن أصولهم وأملاكهم؛

(ج) مؤشرات شفافية الموازنة، مثل استخدام ميزانيات المواطنين، ونشر المعلومات المتعلقة بالميزانية وإتاحتها للجمهور؛

(د) مؤشرات شمول السياسات للجميع، مثل متطلبات تقييم الأثر بين الجنسين على المستوى الاتحادي/المركزي للحكومة، ونسبة مشاركة الأفراد في المشاورات عبر الإنترنت أو في التصويت.

ولا يخفى أن إيجاد معايير تقييم ومؤشرات قياس تتصف بالدقة في مجال الحكومة المفتوحة أمر على درجة كبيرة من الصعوبة، وبخاصة بالنسبة لإمكانية تطبيقها في الدول النامية، بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية. وقد بذلت

جهود ملموسة لتحديد معايير للتقييم ومؤشرات للقياس لهذه الغاية، ونتيجة لصعوبة التقييم الكمي الدقيق لسمات الحكومة المفتوحة بالقياس المباشر أو من خلال المسوح للجهات ذات الصلة، توجه البعض لوضع معايير تقييم ومؤشرات قياس تعتمد على انطباعات المستفيدين من الحكومة المفتوحة (أصحاب المصلحة والخبراء). ومن بين الجهات التي عملت في هذا الاتجاه فريق مشروع العدالة الدولية⁸⁸ (World Justice Program team) الذي قام بإعداد دليل مشروع العدالة العالمية للحكومة المفتوحة⁸⁹ وطريقة القياس المستخدمة في هذا الدليل لقياس مستوى الانفتاح الحكومي تعتمد على انطباعات وآراء جمهور العامة في كل دولة ومجموعات الخبراء فيها. وعلى عكس الجهود التي تركز على المبادئ النظرية، يسلط هذا الدليل الضوء على وجهات نظر الناس العاديين من خلال تفاعلهم مع حكوماتهم، ويدخل بذلك عنصراً جديداً في الحوار حول الحكومة المفتوحة، مما يجعله أداة مفيدة لتغذية الحوار السياسي بالبيانات داخل البلد الواحد وعبر البلدان.

تضمن الدليل ست دول عربية هي تونس، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، لبنان، مصر. وبيّن الجدول 3.4 درجات وترتيب كل دولة منها من أصل الـ 102 دولة الواردة في الدليل. تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يتضمن أربعة مكونات أساسية هي الانخراط المدني Civic engagement والحق في المعلومات Right to information، وآليات الشكاوى للحكومة المفتوحة Complaint mechanisms، ونشر القوانين والبيانات الحكومية Publicized laws and government data.

2. معايير التقييم المستخدمة في استبيان الإسكوا

جرى تصميم الاستبيان بحيث تنتج عنه معايير تقييم تتماشى مع المعايير العالمية، خاصة تلك المستخدمة من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد توزعت هذه المؤشرات على سبعة محاور:

- (أ) محور سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة؛
- (ب) محور البيانات الحكومية المفتوحة؛
- (ج) محور سياسات واستراتيجيات الانفتاح والشفافية؛
- (د) محور بوابات الحكومة المفتوحة على الوب والتكنولوجيات المستخدمة؛

الجدول 3.4 ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر الحكومة المفتوحة لعامي 2015 و 2018

الدولة	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر
	2015	2015	2018	2018
الأردن	76	0.46	79	0.45
الإمارات العربية المتحدة	69	0.48	98	0.39
تونس	59	0.51	57	0.50
لبنان	81	0.45	89	0.44
مصر	91	0.42	112	0.25
المغرب	60	0.51	84	0.44

المصدر: World Justice Project, 2018.

الانفتاح والشفافية، ومحتوى هذه السياسة وأهدافها، ومدى تطبيقها. أما الجزء الثالث فيتعلق بالبيانات الحكومية المفتوحة، ويبحث في وجود سياسة وطنية معتمدة تخصّ البيانات الحكومية المفتوحة، ومحتوى هذه السياسة وأهدافها، ومدى تطبيقها. ويتعلق الجزء الرابع ببوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ والتكنولوجيا المستخدمة، ويبحث هذا الجزء في وجود بوابات للحكومة المفتوحة على الوبّ، والجهة المسؤولة عنها، وأنواع البيانات والخدمات المتوفرة عليها، وجودتها. أما الجزء الخامس فيتعلق بتشريعات وأنظمة الحكومة المفتوحة، ويبحث في وجود التشريعات واللوائح التنظيمية المختلفة التي تخصّ الحكومة المفتوحة، ومحتواها. ويتعلق الجزء السادس باستخدام الحكومة المفتوحة ومدى الاستفادة منها، ويبحث في القضايا التي تتعلّق باستخدام تطبيقات الحكومة، وتشجيعها، ومدى الاستفادة منها. وأخيراً يتعلّق الجزء السابع بتحديات الحكومة المفتوحة، ويبحث في أهمّ التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة المفتوحة على المستويات المختلفة: التكنولوجي والمؤسسي والتنظيمي والثقافي والقانوني والتمويلي.

أجابت على استبيان الإسكوا جهات رسمية وأفراد متخصصون في عدد من الدول العربية. بلغ عدد الدول التي أجابت على الاستبيان بشكل رسمي اثنتي عشرة دولة، ويبيّن الجدول 3.5 أسماء الدول المشاركة والجهات الرسمية التي أجابت على الاستبيان في الدول الأعضاء في الإسكوا.

(هـ) محور استخدام الحكومة المفتوحة ومدى الاستفادة منها؛

(و) محور التشريعات وأنظمة الحكومة المفتوحة؛

(ز) محور تحديات الحكومة المفتوحة.

هاء. استبيان الإسكوا حول الحكومة المفتوحة

وُجّه الاستبيان الذي أعدته الإسكوا، بهدف التعرّف على واقع سياسات واستراتيجيات وتشريعات الحكومة المفتوحة في الدول الأعضاء في الإسكوا، إلى وزارات وإدارات وهيئات عامة ومؤسسات اقتصادية حكومية، وإلى جهات عامة أخرى معنية في بلدان المنطقة العربية، وإلى بعض العاملين في مجال السياسات والاستراتيجيات في تلك الدول. ويتكون هذا الاستبيان من سبعة أجزاء كل جزء منه يتمحور حول جانب من جوانب الحكومة المفتوحة.

الجزء الأول يتعلق بسياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة، ويبحث في وجود سياسة أو استراتيجية وطنية مفرّدة تخصّ الحكومة المفتوحة، ومحتوى هذه السياسة/الاستراتيجية وأهدافها، والجهة المسؤولة عنها. والجزء الثاني يتعلق بسياسات واستراتيجيات الانفتاح والشفافية، ويبحث في وجود سياسة وطنية تخصّ

الجدول 3.5 الجهات الرسمية التي أجابت على الاستبيان في الدول الأعضاء في الإسكوا

الدولة	الجهة الرسمية التي أجابت على الاستبيان
الأردن	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الإمارات العربية المتحدة	هيئة تنظيم الاتصالات
البحرين	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
تونس	وزارة الوظيفة العمومية والحكومة
عمان	هيئة تقنية المعلومات
فلسطين	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الكويت	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
لبنان	وزارة الاتصالات
مصر	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
المغرب	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
المملكة العربية السعودية	مركز التميز- برنامج الحكومة الإلكترونية السعودي
موريتانيا	وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال

المصدر: الإسكوا، بالاعتماد على أجوبة الدول العربية على استبيان الحكومة المفتوحة.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/open-government-emerging-technologies-arab-region-survey-ar.pdf

تملك خطأً متكاملة يمكن أن تمثل بمجملها نوعاً من الاستراتيجية للحكومة المفتوحة. ومع ذلك فإن العديد من الدول، التي أجابت على استبيان الإسكوا الخاص بالحكومة المفتوحة، كان جوابها بأنها تمتلك فعلاً مثل هذه الاستراتيجية، لكنها أجابت في أجزاء أخرى من الاستبيان بأنها بصدد وضع مثل هذه الاستراتيجية أو السياسة، أو أن السياسة التي أشارت إليها لا تشمل بعض المواضيع التي تُعد أساسية بالنسبة لمفاهيم الحكومة المفتوحة.

فعلى سبيل المثال يبيّن الجدول 3.6 المواضيع التي تشملها سياسة أو استراتيجية كل دولة من دول المنطقة العربية. من هذا المنطلق، قد يكون من الأنسب التعامل مع سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية من خلال توفر خطط متكاملة أو جزئية لها، وليس من خلال وجود سياسة أو استراتيجية صريحة ومعتمدة، ويمكن على هذا الأساس تصنيف واقع سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة وفق المستويات التالية:

(أ) وجود خطة متكاملة، تمتلك الدولة مجموعة متكاملة أو شبه متكاملة من الخطط والمبادرات الخاصة بمعظم مواضيع الحكومة المفتوحة، ويشمل هذا المستوى الأردن، وتونس، والمغرب.

ومع أن الدول العربية المشاركة التي أجابت على الاستبيان لم تشمل جميع الدول الأعضاء في الإسكوا، فيمكن اعتبارها عينة تمثيلية جيدة جغرافياً واقتصادياً وديمقراطياً؛ فهي تمتد على كامل المنطقة العربية من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، وتشمل المغرب العربي ودول الخليج وبلاد الشام ومصر. ومن الجدير بالذكر أن بعض الأجوبة التي وردت على الاستبيان لم تكن دقيقة بالقدر الكافي مما تطلب مراجعتها ومقاطعتها ببيانات من مصادر أخرى وتصويبها عند الضرورة استناداً لتلك المصادر. وكما ذكر سابقاً، قامت الإسكوا بتقييم هذه الدراسة على الدول الأعضاء في منتصف عام 2017 واعتمدت الملاحظات التي وافتنا بها الدول والخبراء على هذه الدراسة.

1. سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة

لا تمتلك جميع دول المنطقة العربية تقريباً سياسة أو استراتيجية صريحة أو مكتملة خاصة بالحكومة المفتوحة، بالمعنى الدقيق، ولكن العديد منها لديه خطط وطنية، كلية أو جزئية، للتحويل نحو الحكومة المفتوحة أو هو بصدد وضع خطط بهذا الخصوص. ويمكن القول إن تونس والأردن والمغرب هي أكثر دول المنطقة التي

الجدول 3.6 المواضيع التي تشملها سياسة أو استراتيجية كل دولة من دول المنطقة العربية

المفاهيم المتضمنة في الحكومة المفتوحة													
موريتانيا	المملكة العربية السعودية	المغرب	مصر	لبنان	الكويت	فلسطين	عمان	تونس	البحرين	الإمارات العربية المتحدة	الأردن	الدولة	المفاهيم
													الشفافية
													إدارة البيانات/المعلومات الحكومية
													البيانات الحكومية المفتوحة
													تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات
													تحديث القطاع العام
													شفافية الميزانية
													الحصول على المعلومات
													الديمقراطية التشاركية
													مكافحة الفساد

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/open-government-emerging-technologies-arab-region-survey-ar.pdf

فيما يتعلق بطبيعة المستند الذي حدد خطط الحكومة المفتوحة، فقد صنفت هذه الطبيعة كما يلي:

(أ) وثيقة حكومية معتمدة رسمياً: في كل من الأردن، وتونس، وعمان، ولبنان، ومصر؛

(ب) مسودة وثيقة حكومية: في المغرب؛

(ج) متضمنة جزئياً في سياسات واستراتيجيات أخرى: في كل من الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، والكويت، وموريتانيا والمملكة العربية السعودية؛

(د) متضمنة جزئياً في خطط تنمية أو برامج ومبادرات خاصة: في البحرين.

2. سياسات واستراتيجيات الشفافية والانفتاح الحكومي

تُعدّ الشفافية والانفتاح الحكومي اليوم من المعايير الدولية الأساسية للمشاركة الديمقراطية، والثقة في الحكومة، وتعزيز النزاهة، واتخاذ القرارات المستنيرة، ودقة المعلومات الحكومية، وتوفير المعلومات للجمهور وللشركات والإعلاميين⁹⁰. لذلك اتجه كثير

(ب) بصد وضع خطة متكاملة، الدولة بصد وضع مجموعة متكاملة أو شبه متكاملة من خطط ومبادرات الحكومة المفتوحة، ويشمل هذا المستوى الإمارات العربية المتحدة، وعمان، والكويت، ومصر، وموريتانيا.

(ج) وجود خطط جزئية، تمتلك الدولة مجموعة من الخطط والمبادرات المتفرقة الخاصة بمواضيع الحكومة المفتوحة كمكافحة الفساد والبيانات المفتوحة، ويشمل هذا المستوى البحرين، وفلسطين، ولبنان، والمملكة العربية السعودية.

(د) لا توجد أي خطط، لا تمتلك الدولة أي خطط بخصوص الحكومة المفتوحة.

أما فيما يخص طبيعة الجهة العامة المسؤولة عن صياغة خطط الحكومة المفتوحة وبناءً على نتائج الاستبيان، نجد أن الحكومة المفتوحة تتبع وزارة في كل من تونس، ومصر، والمغرب، بينما يوجد لجنة وطنية عُليا في كل من عمان والكويت. وهي تتبع بمكتب في رئاسة مجلس الوزراء في الإمارات العربية المتحدة.

بأنها المدينة التي تحقق المعايير التالية: مدينة مواطنوها سعداء وخلاقون ومتمكنون، ومدينة حوكمتها رائدة وممتازة، ومدينة ذكية ومستدامة، ومدينة مجتمعها شامل ومتماسك تمثل مركزاً محورياً في الاقتصاد العالمي، ومدينة تمثل المكان المفضل للعيش والعمل والزيارة.

ومع أن استراتيجية مدينة دبي الذكية مبادرة لافتة للنظر ومتميزة من بين المبادرات الأخرى في الدول العربية، فهي ليست المبادرة الوحيدة. فمعظم الدول المشاركة في استبيان الإسكوا أجابت بأن لديها، بصيغة أو بأخرى، استراتيجية خاصة بالشفافية أو أنها بصدد إعداد هكذا استراتيجية. وقد حدد بعض هذه الدول الأهداف العامة من هذه الاستراتيجية وفق الجدول 3.7.

وتمثل مكافحة الفساد أحد أبرز الأهداف التي تسعى استراتيجية الشفافية لإرسائها. وتصرح جميع الحكومات العربية بأن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد يقعان في صدر أولوياتها. وقد ترجم بعضها ذلك بإطلاق مبادرات واستراتيجيات تُعنى بذلك. وتتراوح هذه المبادرات الحكومية بين تشكيل لجان أو هيئات تقوم بتنسيق الجهود الهادفة لمكافحة الفساد وبين اعتماد سياسات خاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع عموماً، وفي الحكومة خصوصاً، عن طريق وضع الأهداف والسياسات والبرامج والآليات للحد من الفساد وبناء ثقافة مجتمعية لمكافحة. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، شكل كل من الأردن، وتونس، والكويت، ومصر لجاناً أو هيئات لمكافحة الفساد تعمل على تنسيق جهود الجهات المختلفة المعنية بتعزيز النزاهة كما قامت مصر والمغرب من جهة أخرى بوضع استراتيجيات لمكافحة الفساد. وعلى مستوى المجتمع المدني، تكونت في بعض الدول كيانات تهدف إلى محاربة الفساد.

وقد تكون تونس من أبرز الدول العربية التي حققت خطوات ملموسة في مجال تعزيز النزاهة. فقد كرس الدستور التونسي الجديد في المادة 10 منه مبادئ تعزيز نزاهة القطاع العام ومحاربة الفساد، ويعزز الفصلان 12 و13 من الدستور التونسي⁹² الجديد الشفافية في مجال إدارة الموارد الطبيعية ومشاريع البنى التحتية والبيئة⁹³.

من الحكومات، في السنوات الأخيرة، نحو الانفتاح والشفافية في أعمالها. وتحقق شفافية الحكومة عبر أربع قنوات أولية⁹¹.

(أ) قيام الحكومة بنشر استباقي للمعلومات الحكومية؛

(ب) الإفصاح عن المعلومات الحكومية ونشرها عند طلبها من قبل أصحاب المصلحة؛

(ج) نشر المعلومات الحكومية خلال الاجتماعات العامة؛

(د) نشر ومعالجة الشكاوى والإبلاغات من المبلغين عن المخالفات.

نتيجة لذلك، وقد استُخدمت الحكومة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بنجاح كأدوات لتحقيق الشفافية الشاملة في عدد من الدول. وتبيّن أنها ذات تأثير هام في زيادة الوعي حول الشفافية. ولم تبق الدول العربية بعيدة عن هذا التوجه، وإن كان تطبيقها له محدوداً. ومع ذلك، تبنى بعض الدول العربية مبادرات لافتة للنظر في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الشفافية. فمبادرة مدينة دبي الذكية تعد مثلاً حياً على ذلك، خاصة فيما يتعلق بإتاحة وتبادل بيانات مدينة دبي بشكل مفتوح.

فالمبادرة هي جزء من خطة دبي 2021 التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في إمارة دبي والتصدي للتحديات التي تتعرض لها. وتضم استراتيجية «مدينة دبي الذكية» أكثر من 100 مبادرة فرعية وخطة لتحويل 1,000 خدمة حكومية إلى خدمات ذكية. ويهدف المشروع إلى تشجيع وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف في ستة مجالات بجعلها «ذكية» ومن بينها الحكم الذكي. أما باقي المجالات فهي الحياة الذكية، والنقل الذكي، والمجتمع الذكي، والاقتصاد الذكي والبيئة الذكية. وتتمثل أهداف خطة دبي 2021 في التصدي للتحديات وتحقيق التنمية الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية، وتعتمد استراتيجية تحقيق أهداف الخطة على ثلاثة مبادئ أساسية: التواصل والتكامل والتعاون. وتُعرّف المبادرة مفهوم المدينة الذكية

الجدول 3.7 الأهداف العامة للاستراتيجية الخاصة بالشفافية في المنطقة العربية

الأهداف العامة لهذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة											
الأهداف	الدولة	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين
	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين
غرس ثقافة الانفتاح											
دعم مبدأ الشفافية											
حوكمة وادارة أفضل											
اقتصاد واعد ونامي وحياء أفضل											
الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية											
تطوير الخدمات العامة وتحسين جودتها											
توسيع مشاركة القطاع الخاص											
مكافحة الفساد											
تعزيز الديمقراطية التشاركية											
إرساء بنية تحتية رقمية (نظام إدارة البيانات)											
الانفتاح الإقليمي والدولي											
بناء الثقة											

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/open-government-emerging-technologies-arab-region-survey-ar.pdf

الاستفادة من نشرها استفادة حقيقية وإشراك الجهات المستفيدة منها.

ولئن كان استخدام البيانات المفتوحة قد لاقى في الدول المتقدمة نجاحاً واضحاً في السنوات الأخيرة، لم يلق النجاح ذاته في الدول النامية. لذلك، هناك حاجة إلى زيادة الوعي لدى المسؤولين العموميين في هذه الدول بضرورة تنفيذ مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة، وذلك عن طريق تحديث أطر العمل السياسية والقانونية والمؤسسية، بما في ذلك المستويات الأعلى من صنع السياسة.

ولم تكن دول المنطقة العربية بمنأى عن إدراك أهمية البيانات المفتوحة وانعكاساتها الإيجابية، إذ أطلقت غالبيتها، بدرجات متفاوتة، مشاريع ومبادرات لإتاحة المعلومات الرسمية العامة للجميع وذلك في إطار تنفيذها لبرامج الحكومة الإلكترونية، ويبيّن الجدول

3. محور البيانات الحكومية المفتوحة وملازمها

منذ انتشار الحكومة الإلكترونية، وظهر إمكانية الوصول إلى بياناتها بسهولة وفعالية بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برز الاهتمام بفتح البيانات الحكومية لأهميتها في مراقبة عمل الحكومات وفي المشاركة في صنع السياسات وتحسين الخدمات العامة المتوفرة، بل وحتى ابتكار خدمات عامة جديدة. وقد أدى تطوّر مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي لم يعد يقتصر على تأمين خدمات إلكترونية بل بات يشمل وضع السياسات وإنشاء الأنظمة الداعمة للشفافية والمشاركة والتعاون، إلى اعتماد استراتيجيات تعزز انفتاح الحكومات. ونتيجة لذلك، تنامي الشعور بأن الوصول غير المقيد إلى البيانات الحكومية واستخدامها يعد حقاً من حقوق الأفراد والمنظمات المدنية وقطاعات الأعمال. ومع ذلك تبقى قيمة البيانات المفتوحة محدودة إذا لم تتم

بالنفاذ، بصيغة أو أخرى، إلى مجموعات من البيانات العامة. وقد تقتصر هذه الصيغة على بيانات إحصائية أساسية فتكون بذلك أقرب إلى المجموعات الإحصائية التقليدية ولكن بصيغة إلكترونية، أو قد ترقى الصيغة المطبقة إلى تخصيص بوابات متعددة على الإنترنت تُعنى بالبيانات المفتوحة.

ويعرض الجدول 3.10 وضع البيانات المفتوحة في 11 بلداً عربياً شملها التقرير العالمي حول قياس البيانات المفتوحة الصادر في عام 2017. وقد صف التقرير هذه المبادرات على المستوى العالمي في أربع مجموعات وفق مستوى النضج على النحو التالي: مبادرات ذات قدرات محدودة، مبادرات من جانب واحد، مبادرات ناشئة وفي طور التقدم، ومبادرات ذات قدرات كبيرة. إلا أن تصنيف البلدان العربية التي شملها هذا التقرير لم يرق بأي منها إلى مستوى البلدان ذات القدرات العالية واقتصر فقط على المجموعات الثلاث الأولى.

3.9 قائمة بمبادرات نشر البيانات الحكومية في عدد من الدول العربية ومعظمها في إطار الحكومة الإلكترونية.

أما بالنسبة لموريتانيا، فقد قامت الحكومة بإطلاق مبادرة للحكومة المفتوحة في عام 2016 حيث عملت على تشخيص استعداد الدولة للبيانات المفتوحة كما قامت بتطوير مخطط للأنشطة بين عامي 2016 و2019. ومن المزمع أن يتم إطلاق بوابة البيانات المفتوحة في أوائل عام 2018⁹⁴. كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الموريتانية تشارك في العديد من المبادرات في مجال الشفافية كبرنامج BOOST التابع للبنك الدولي حول نشر جميع بيانات الميزانية (منذ عام 2009) ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. كما أطلقت موريتانيا مبادرة دولية للشفافية في مجال الصيد البحري في أوائل عام 2016⁹⁵.

وفي إطار هذه المبادرات تسمح الإدارات الحكومية للمواطنين ووسائل الإعلام ومختلف أصحاب المصلحة

الجدول 3.8 القدرات التي ترمي سياسة أو استراتيجية الشفافية والانفتاح إلى تعزيزها لدى الموظفين الحكوميين

القدرات التي ترمي سياسة أو استراتيجية الشفافية والانفتاح إلى تعزيزها لدى الموظفين الحكوميين											
الدولة	البحرين	البحرين	تونس	عمان	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	السعودية العربية	موريتانيا
إجراء معالجات للبيانات الواردة من مصادر مختلفة											
الربط المتبادل بين الجهات العامة لإنتاج محتوى وخدمات وسياسات مشتركة بين الإدارات الحكومية											
إجراء بحوث تحليلية بغرض تطوير ومحاكاة السياسات العامة وتقديم خدمات أفضل											
قدرات أخرى، حدّد: غرس ثقافة الانفتاح ومبادئ الشفافية في العمل الإداري											
قدرات أخرى، حدّد: الانفتاح على المواطنين ومشاركتهم											
قدرات أخرى، حدّد: النشر التلقائي للمعلومات ذات الطابع العام											

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

الجدول 3.9 قائمة بمبادرات البيانات الحكومية المفتوحة في عدد من الدول العربية

الدولة	المبادرة/الموقع	الوصف
الأردن	منصة البيانات الحكومية المفتوحة https://data.jordan.gov.jo	توجد منصة البيانات الحكومية المفتوحة على بوابة الأردن للحكومة الإلكترونية حيث تعمل على إتاحة البيانات الحكومية للامة والإفصاح المسبق عنها بالصيغة المفتوحة وفي مكان واحد لتسهيل عملية الوصول للبيانات الحكومية المفتوحة واستخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص ولأي غرض.
الإمارات العربية المتحدة	بوابة البيانات الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة Bayanat.ae	يسمح هذا المشروع بالنفاذ إلى البيانات والمعلومات الحكومية بصيغة يسهل استعمالها. وملفاتها متوفرة في صيغ pdf و wordg xml.
البحرين	منصة البحرين للبيانات المفتوحة http://www.data.gov.bh	تهدف منصة البيانات المفتوحة إلى نشر مجموعات البيانات الصادرة عن مختلف الوزارات والجهات الحكومية بصيغ تسهل معالجتها وإعادة استخدامها وإتاحتها للجمهور، بغرض تعزيز الشفافية وتشجيع المشاركة الإلكترونية.
تونس	بوابة البيانات المفتوحة www.data.gov.tn	تشجع هذه المبادرة الجهات الحكومية على نشر البيانات عبر الموقع، وهي تمكن الإدارات في الدولة، والهيئات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة من النفاذ إلى عدة بيانات ومعلومات عمومية باعتبارها حق لكل مواطن في إطار الشفافية.
عُمان	المبادرة الوطنية للبيانات المفتوحة www.oman.om/opendata	تشجع المبادرة الوطنية للبيانات المفتوحة جميع الجهات الحكومية على جعل أرشيف البيانات الحكومية الخاصة بها متاحاً للجميع، من تأسيس حكومة تفاعلية وتعاونية تتسم بمستوى عالٍ من الشفافية.
قطر	مشروع قطر لتبادل المعلومات "قلم" Portal www.gov.qa/wps/portal/opendata	جرى نشر البيانات المفتوحة في قطر عبر موقع قطر لتبادل المعلومات (قلم)، وهو مشروع وطني طموح يهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الوطنية المستمدة من الوزارات والهيئات الحكومية، وذلك من خلال pdf و excel و svg.
المغرب	بيانات الإدارة المغربية العامة Data.gov.ma	يندرج هذا الموقع في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية الذي وضعته وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الجديدة بغية تجميع بيانات عامة جمعها كيانات متعددة في منفذ واحد، وبصيغة يسهل استعمالها والنفاذ إليها مباشرة.
المملكة العربية السعودية	البيانات السعودية المفتوحة data.gov.sa	تهدف إلى نشر مجموعات البيانات الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية في شكل بيانات مفتوحة، وإتاحة هذه البيانات لكافة المستفيدين بحيث توفر نقطة مركزية تمكن المستخدمين من الدخول على قواعد البيانات الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية المختلفة في المملكة العربية السعودية ونسخ تلك البيانات واستخدامها.

المصدر: الإسكوا بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

- (أ) مستوى محدود، تتوفر في الدولة بوابات للحكومة الإلكترونية خاصة ببعض المؤسسات تنشر فيها بشكل أساسي بيانات احصائية، وقد تكون الدولة قد أنجزت بعض الدراسات الأولية المتعلقة بتوفير البيانات الحكومية المفتوحة، ويشمل هذا المستوى الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، وموريتانيا، واليمن؛
- (ب) مستوى ناشئ، تتوفر في الدولة بوابات للحكومة الإلكترونية على الإنترنت تضم بيانات حكومية واسعة الطيف، وقد تتوفر لديها مبادرات مجتمع مدني لنشر التوعية بأهمية البيانات المفتوحة، ويشمل هذا المستوى فلسطين، ولبنان، ومصر⁹⁶؛
- (ج) مستوى متوسط، تتوفر في الدولة بوابة حكومية على الإنترنت متخصصة بالبيانات المفتوحة، إضافة لبوابات خدمات الحكومة الإلكترونية، ولكن لا توجد لديها سياسة أو استراتيجية معتمدة للبيانات المفتوحة، ويشمل هذا المستوى قطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛
- (د) مستوى متقدم، اعتمدت الدولة سياسة أو استراتيجية للبيانات المفتوحة إضافة لتوفر بوابة على الإنترنت أو أكثر خاصة بالبيانات المفتوحة، ويشمل هذا المستوى الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وعُمان، والمغرب.

الجدول 3.10 مؤشر مقياس البيانات المفتوحة في عدد من البلدان العربية

التصنيف وفق مستوى النضج	تغير الترتيب مقارنة بعام 2015	المؤشرات الفرعية			مؤشر مقياس البيانات المفتوحة لعام 2016	البلد	
		خاص بالأثر	التنفيذ	الجاهزية			
مبادرات ناشئة وفي طور التقدم	-11	22	32	45	50	32.17	تونس
مبادرات من جانب واحد	-12	12	23	47	59	26.17	الإمارات العربية المتحدة
مبادرات من جانب واحد	-14	2	18	41	74	19.26	قطر
مبادرات من جانب واحد	-17	7	20	33	74	18.91	البحرين
مبادرات من جانب واحد	-17	12	15	37	74	18.66	المملكة العربية السعودية
مبادرات ناشئة وفي طور التقدم	-17	7	12	38	79	16.86	المغرب
مبادرات ذات قدرات محدودة	-10	6	14	27	85	13.89	مصر
مبادرات ذات قدرات محدودة	-17	6	11	28	87	12.58	الأردن
..	..	2	7	23	100	8.24	فلسطين
..	..	0	7	17	104	5.82	لبنان
مبادرات ذات قدرات محدودة	-23	0	6	0	114	0	اليمن

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى: World Wide Web Foundation. Open Data Barometer Global Report Third Edition. May 2017. [Online]. Available at: <http://opendatabarometer.org/4thedition/report/>

والفائدة المرجوة من هذه البيانات لأنها لا تصبح حينية. كما أنه لا يوجد جرد منظم للبيانات. ويبين الجدول 3.12 معدل تحديث البيانات الحكومية في الدول العربية وكيفية جرد البيانات الحكومية المنشورة.

وأكدت ثلاث دول، هي الإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وجود مسؤول رئيس عن البيانات الحكومية تعيينه الحكومة.

أما الأردن وتونس وعمان وموريتانيا فلا يوجد لديها مسؤول رئيس عن البيانات الحكومية. من ناحية أخرى، تقوم معظم الدول التي أجابت على الاستبيان باستشارة المستفيدين من البيانات المفتوحة فيها وهم المواطنون والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية والهيئات الإعلامية.

وترتبط الاستفادة الحقيقية من البيانات المفتوحة بتوفر تعريف موحد لها عبر المؤسسات الحكومية المختلفة بما يسمح بربط البيانات بعضها ببعض. ومن المفيد أن يكون هذا التعريف مستمداً من معايير عالمية. وقد بين جميع الدول التي أجابت على الاستبيان، باستثناء لبنان وفلسطين والكويت، أن لديها تعريفاً موحداً للبيانات الحكومية المفتوحة. ويطبق هذا التعريف في مؤسسات هذه الدول على مستويات مختلفة.

أما من حيث العناصر المكونة لسياسة أو مبادرة البيانات المفتوحة، فقد تنوعت في الدول العربية وفق ما هو وارد في الجدول 3.11.

ومع أن البيانات الحكومية المفتوحة قد تكون أبرز عناصر الحكومة المفتوحة انتشاراً في المنطقة العربية، فإن معدل تحديث البيانات فيها منخفض، مما يقلص

وجود جرد سنوي للبيانات في الحكومة

الدول	الأردن	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	عمان	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	السعودية	المملكة العربية	موريتانيا
لا، لا يوجد أي جرد في أي من الجهات في الحكومة													
نعم، ولكن هذا الجرد ليس شاملاً													
لا، تقوم كل جهة بجرد البيانات الخاصة بها													
لا، تقوم بعض الجهات فقط بهذا الجرد													
نعم، ثقة جرد شامل													

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/open-government-emerging-technologies-arab-region-survey-ar.pdf

4. بوابات البيانات المفتوحة

وفقاً لنتائج الاستبيان، فإن جميع الدول العربية المشاركة فيه، باستثناء لبنان وفلسطين وموريتانيا، لديها بوابات للبيانات المفتوحة. ومع ذلك يرحب أن بعض هذه الإجابات لا يتسم بالدقة الكافية وأن البوابات المقصودة في الإجابات تتعلق ببوابات جهات عامة وليست بوابات خاصة بالبيانات المفتوحة. ويبين الجدول 3.13 تفصيل المواضيع التي تنشر على هذه البوابات.

وبيّنت نتائج الاستبيان أن أصناف البيانات المتوفرة على بوابات الحكومات تتضمن بشكل أساسي معلومات حول الاقتصاد، والمال، والصحة، والتعليم، والنقل والطرق، والعدل والجريمة. ويجري تمويل بوابات البيانات المفتوحة في الغالبية العظمى من هذه الدول من قبل الوزارة المسؤولة عن البوابة كما يجري تمويل هذه البوابات في حالات قليلة من قبل منظمات دولية. أما فيما يخص إدارة هذه البوابات والجهات المسؤولة عن ذلك فهي في أغلب الأحيان

هيئات متخصصة بتقانة المعلومات (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، والكويت، والمملكة العربية السعودية) أو الوزارات المعنية بالحكومة الإلكترونية (الأردن، وتونس، والمغرب).

ومن التحديات الهامة التي تواجهها الدول بالنسبة لبوابات البيانات المفتوحة ضمان جودة البيانات المنشورة فيها وكيفية تحقيق ذلك. وبناءً على نتائج استبيان الإسكوا ذكرت البحرين أنها تطبق المعايير الدولية، بينما بيّنت المغرب أنها تقوم بمراجعة البيانات بشكل دوري، أما تونس فتعتمد على معايير محلية لضمان جودة البيانات.

5. التشريعات وأنظمة الحكومة المفتوحة

يتطلب نجاح أي مشروع للحكومة المفتوحة وجود إطار تشريعي ملائم يعزز تطبيق المشروع. فوجود تشريعات أو لوائح تنظيمية تتعلق بتعريف قانوني للبيانات المفتوحة والوصول إليها، وتُلزم الجهات

الجدول 3.13 طبيعة البيانات التي توضع على بوابات الحكومة المفتوحة

طبيعة البيانات التي توضع على بوابات الحكومة المفتوحة												
موريتانيا	المملكة العربية السعودية	المغرب	مصر	لبنان	الكويت	فلسطين	عمان	تونس	البحرين	الإمارات العربية المتحدة	الأردن	الدولة البيانات الموضوعة
												نتائج الانتخابات الوطنية
												نتائج الانتخابات المحلية
												الموازات الحكومية والإنفاق العام على المستوى الوطني
												تعدادات السكان
												الموازات الحكومية والإنفاق العام على المستوى المحلي
												إحصاءات تسجيل المركبات
												الرموز البريدية في المدن
												نتائج المسوح الإدارية عن مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الحكومة

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/open-government-emerging-technologies-arab-region-survey-ar.pdf

(أ) الأردن

- (1) قانون حق الحصول على المعلومات لسنة 2007؛
- (2) مسودة قانون حماية البيانات الشخصية (لم يُقر بعد).

(ب) الإمارات العربية المتحدة

- (1) خطة دبي 2021؛
- (2) قانون بيانات دبي رقم 26 لسنة 2015 الذي ينظم نشر وتبادل البيانات في الامارة؛
- (3) قانون رقم 2 لسنة 2016 حول إنشاء مؤسسة بيانات دبي.

(ج) البحرين

- (1) قرار (21) لسنة 2015 بإنشاء اللجنة الوطنية للمعلومات؛
- (2) قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة.

العامية بنشر الوثائق الحكومية وتحدد طريقة نشرها وطبيعة بياناتها، أمر أساسي لأي استراتيجية للبيانات المفتوحة. كما أن التشريعات أو اللوائح التنظيمية المتعلقة بتوفير واقتناء واستخدام التكنولوجيا وما يترتب على ذلك من قوانين تتعلق بالخصوصية وأمن المعلومات ضرورية أيضاً. كذلك، فإن التشريعات الخاصة المتعلقة بمشاركة الجمهور في صنع القرار تساعد على انتشار التشاركية. ويعتبر القانون المرتبط بالوصول إلى المعلومات الأساس في تشريعات الحكومة المفتوحة، إلا أن هذا القانون متوفر فقط في خمس دول عربية.

ولقد أدركت بعض الدول العربية أهمية الإطار التشريعي، وعملت على إصدار بعض التشريعات اللازمة أو تعديل التشريعات القائمة لتتضمن الجوانب المطلوبة. وفيما يلي بيان بالتشريعات التي صدرت في بعض الدول العربية والمتعلقة بالأطر التشريعية المرتبطة بحق الوصول إلى المعلومات والخصوصية وحماية البيانات الشخصية والبيانات المفتوحة.

الإطار 3.1 التشريعات المرتبطة بالوصول إلى المعلومات في المنطقة العربية

وضعت خمس دول عربية فقط تشريعات تعالج قضية الحق في الوصول إلى المعلومات، وثمة جهود جارية في بلدان أخرى من أجل إعداد تشريعات مشابهة:

الأردن: أصدر القانون رقم 47 لسنة 2007 الذي يمنح الحق بالوصول إلى المعلومات؛

تونس: الفصل 32 من الدستور: تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. وتسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال؛

المرسوم 41 لعام 2011 المتعلق بالوصول إلى الوثائق الإدارية للمؤسسات العامة: كرس هذا القانون الحق بحرية الوصول للمعلومات الحكومية؛

المنشور الإداري رقم 25 لعام 2012، الذي يشرح الإطار القانوني المرتبط بالحصول على وثائق إدارية؛ القانون الأساسي رقم 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 آذار/مارس 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة؛

لبنان: قانون الحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان المعتمد من قبل مجلس النواب بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2017؛

المغرب: الفصل 27 من الدستور «حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات»؛

اليمن: أصدر القانون رقم 13 لعام 2012 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات؛

المصدر: نتائج استبيان الإسكوا؛ ESCWA, 2016, p. 48.

(د) تونس

(5) المنشور رقم 13 لسنة 2011 المتعلق بتفعيل

المقاربة التشاركية في تقريب الخدمات الأساسية؛

(6) الأمر رقم 1682 لسنة 2012 المؤرخ

14 آب/أغسطس 2012 المتعلق باعتماد مسار تشاركي لتقييم الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية ومراجعتها.

(هـ) عُمان

(1) المراسيم السلطانية رقم 2011/118، 2015/42 حول تصنيف المعلومات؛

(2) المرسوم السلطاني رقم 2007/60 المتعلق بقانون أرشفة البيانات؛

(1) الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية: «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة»؛

(2) المرسوم رقم 41 لسنة 2011 المؤرخ 26 أيار/مايو 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية؛

(3) القانون الأساسي رقم 22 لسنة 2016 المؤرخ 24 آذار/مارس 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة؛

(4) المنشور رقم 12 لسنة 2011 حول إشراك المتعاملين مع الإدارة في تقييم الخدمات العمومية؛

(ي) المملكة العربية السعودية

تقوم المملكة بإعداد مسودة المرسوم رقم 40 المتعلق بخصوصية البيانات والبيانات الحكومية (لم يقر بعد).

(3) المرسوم السلطاني رقم 2014/40 بخصوص البيانات المفتوحة؛

(4) قانون عُمان للخصوصية.

6. التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة المفتوحة

يواجه تطبيق الحكومة المفتوحة تحديات متعددة يمكن تصنيفها وفق طبيعتها في المجموعات التالية: التحديات المتعلقة بسياسات الحكومة المفتوحة، التحديات ذات الطابع التكنولوجي، التحديات ذات الطابع التنظيمي والمؤسسي، التحديات ذات الطابع الثقافي والسلوكي، التحديات ذات الطابع القانوني، التحديات المتعلقة بتمويل الحكومة المفتوحة.

(أ) التحديات المتعلقة بسياسات الحكومة المفتوحة

وتشمل مجموعة من المشاكل أهمها:

(1) عدم وجود نموذج أو إطار عمل مرجعي معتمد للحكومة المفتوحة؛

(2) عدم وجود جرد موحد وفعال للبيانات الحكومية؛

(3) التطبيق غير المتسق للإرشادات التي تخص نشر البيانات الحكومية عبر المؤسسات المختلفة⁹⁷.

(ب) التحديات ذات الطابع التكنولوجي

وتشمل مجموعة من المشاكل أهمها:

(1) محدودية إمكانيات الوصول إلى البيانات الحكومية واستخدامها؛

(2) النقص في اكتمال ودقة وجودة وحينية البيانات الحكومية؛

(3) اختيار التكنولوجيا المناسبة من حيث الكلفة وسهولة الاستخدام؛

(4) عدم اتساق مصاغات أو أنساق البيانات (data format) الحكومية ومعاييرها.

ويبين الجدول 3.14 التحديات ذات الطابع التكنولوجي كما تراها بعض الدول العربية وفق الاستبيان.

(و) فلسطين

جرى إعداد مجموعة مسودات تشريعات تتعلق بالحكومة المفتوحة ولم تُعتمد بعد أهمها:

(1) مسودة قانون حق الحصول على المعلومات؛

(2) مسودة قانون الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

(ز) لبنان

قانون الحق في الوصول إلى المعلومات المعتمد من قبل مجلس النواب بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2017.

(ح) المغرب

(1) الفصل 27 من الدستور «حق المواطنين

والمواطنين في الحصول على المعلومات»؛

(2) القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

(3) القانون رقم 03-01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلي والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية؛

(4) القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

(ط) مصر

(1) المادة (68) من الدستور المصري الجديد المتعلقة بالمعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية والذي تكفل الدولة توفيرها وإتاحتها للمواطنين؛

(2) المادة (70) من الدستور المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام المسموع والمرئي والإلكتروني.

الجدول 3.14 التحديات ذات الطابع التكنولوجي وفق الاستبيان

أهم التحديات التي تواجه تطبيق وتطوير سياسات الحكومة المفتوحة على المستوى التكنولوجي											
الدولة	البحرين	العمان	قطر	السعودية	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	السعودية العربية	موريتانيا	البحرين
محدودية إمكانيات الوصول إلى البيانات الحكومية واستخدامها											
النقص في اكتمال ودقة وجودة وحيوية البيانات الحكومية											
اختيار التكنولوجيا المناسبة من حيث الكلفة وسهولة الاستخدام											
عدم كفاية البنى التحتية وسعة حزمة الاتصالات والتجهيزات والبرمجيات اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة											
عدم اتساق صياغات/أنساق البيانات (data format) الحكومية ومعاييرها											
عدم احترام متطلبات ضمان الأمن والخصوصية والأمان											
قلة الوعي لدى المستخدمين ومزودي البيانات بصيغ البيانات المفتوحة وسبل استخدامها											
عدم وجود بوابة/بوابات على الوِب تخص الحكومة المفتوحة											

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/open-government-emerging-technologies-arab-region-survey-ar.pdf

(ج) التحديات ذات الطابع التنظيمي والمؤسسي

وتشمل مجموعة من المشاكل أهمها:

- (1) النقص في الموارد البشرية الحكومية المؤهلة تأهيلاً مناسباً؛
 - (2) عدم كفاية الترابط بين الإدارات الحكومية المختلفة وتكامل البيانات فيما بينها؛
 - (3) عدم كفاية إجراءات العمل في القطاع العام الخاصة بجمع البيانات، ومكاملتها، والتحقق منها، وإقرارها، ونشرها، وتحديثها، والترويج لاستخدامها؛
 - (4) النقص في الحوافز لدى الجهات العامة على نشر بياناتها ومشاركتها مع جهات عامة أخرى.
- ويبين الجدول 3.15 التحديات ذات الطابع التنظيمي والمؤسسي كما تراها بعض الدول العربية وفق الاستبيان.

(د) التحديات ذات الطابع الثقافي

وتشمل مجموعة من المشاكل أهمها:

- (1) عدم كفاية المهارات لدى المواطنين لإتاحة وصولهم إلى خدمات الحكومة المفتوحة؛
- (2) عدم كفاية التوعية والجاهزية في مجال الحكومة المفتوحة لدى الموظفين الحكوميين، وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع الأهلي؛
- (3) عدم كفاية التوعية والجاهزية في مجال الحكومة المفتوحة لدى الموظفين الحكوميين، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني؛
- (4) تدني مستوى مشاركة منظمات المجتمع المدني/الأهلي في دورة رسم السياسات واتخاذ القرار⁹⁸.

الجدول 3.15 التحديات ذات الطابع التنظيمي والمؤسسي وفق الاستبيان

أهم التحديات التي تواجه تطبيق وتطوير سياسات الحكومة المفتوحة على المستوى المؤسسي والتنظيمي											
المملكة العربية السعودية	المغرب	مصر	لبنان	الكويت	فلسطين	عمان	تونس	البحرين	الإمارات العربية المتحدة	الأردن	الدولة التحديات على المستوى المؤسسي
											النقص في الموارد البشرية الحكومية المؤهلة تأهيلاً مناسباً
											عدم كفاية الترابط بين الإدارات الحكومية المختلفة وتكامل البيانات فيما بينها
											عدم كفاية ثقافة المشاركة في القطاع العام والتعاون بين الموظفين الحكوميين
											عدم كفاية إجراءات العمل في القطاع العام الخاصة بجمع البيانات، ومكاملتها، والتحقق منها، وإقرارها، ونشرها، وتحديثها، والترويج لاستخدامها
											النقص في الحوافز لدى الجهات العامة على نشر بياناتها ومشاركتها بياناتها مع جهات عامة أخرى
											مقاومة التغيير لدى الجهات العامة
											النقص في الصلاحيات الممنوحة للجهة المنوط بها تنسيق العمليات الخاصة بالحكومة المفتوحة
											عدم وجود خطط وآليات مثبتة لدى القطاع العام تسمح بإشراك المواطنين والتعامل مع مقترحاتهم بفعالية
											وجود عوائق داخلية في القطاع العام تحول دون الوصول إلى البيانات الحكومية واستخدامها
											الصعوبة في موازنة استقلالية البيانات التي تنتجها الإدارات الحكومية المختلفة
											عدم كفاية ثقافة وإجراءات التفاعل مع منظمات المجتمع المدني/الأهلي
											عدم كفاية الترابط بين الإدارات الحكومية المختلفة وتكامل البيانات فيما بينها

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

المغرب إلى شراكة الحكومة المفتوحة في عام 2018. بينما أخفق بعضها في تحقيق تقدم حقيقي باتجاه تطبيق جوانب الحكومة المفتوحة.

تمكنت خمس دول عربية من الارتقاء في ترتيبها عالمياً فيما يتعلق بالمشاركة الإلكترونية لتنضم إلى قائمة أفضل خمسين دولة في هذا المجال، وهذه الدول هي المغرب، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وتونس. كما تمكن عدد من الدول العربية التي تمر منذ بضع سنوات بأزمات حادة مثل الجمهورية العربية السورية، والعراق، واليمن من تحقيق تقدم غير متوقع في ترتيبها على الرغم من هذه الأزمات.

من ناحية أخرى، ظهر واضحاً أن الدول التي نجحت في تطبيق الحكومة الإلكترونية والاستفادة منها استفادة حقيقية تمكنت من تحقيق تطور أكبر باتجاه الحكومة المفتوحة. مما يسلط الضوء على الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً والحكومة الإلكترونية، خصوصاً من طرف والحكومة المفتوحة من طرف آخر.

أما من الناحية التشريعية، فقد أصدرت خمس دول عربية فقط قوانين تخص الوصول الى المعلومات كان آخرها المغرب عام 2018. كما صدرت في دول متفرقة تشريعات مختلفة تتعلق بجوانب أخرى من الحكومة المفتوحة كالشفافية والبيانات المفتوحة وتعزيز النزاهة والشفافية المالية. وهناك عدد من مسودات التشريعات المماثلة قيد الاعتماد.

ولا يخفى من ناحية أخرى أن تنفيذ الحكومة المفتوحة يواجه عدداً من التحديات الهامة منها التحديات السياسية والتنظيمية والتحديات التكنولوجية والثقافية والتحديات التمويلية والقانونية.

(هـ) التحديات ذات الطابع القانوني

وتشمل مجموعة من المشاكل أهمها:

- (1) عدم ملاءمة الإطار التشريعي لإجراءات الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية واستخدامها؛
- (2) عدم وجود اللوائح التنظيمية اللازمة لتطبيق التشريعات الخاصة بالحكومة المفتوحة.

(و) التحديات المتعلقة بتمويل الحكومة المفتوحة

وتشمل مجموعة من المشاكل أهمها:

- (1) عدم توفر الموازنات اللازمة لتنفيذ الحكومة المفتوحة و/أو في فعالية إجراءات رصد تلك الموازنات؛
- (2) النقص في المقاربات المتبعة لدى الإدارات الحكومية لتقدير كلف ومنافع نشر البيانات الحكومية؛
- (3) التكاليف المرتفعة للموارد البشرية اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة ولتنشرو وتحديث البيانات الحكومية؛
- (4) التكاليف المرتفعة اللازمة لتحويل حجوم كبيرة من البيانات إلى مصاغ/أنساق قابلة للاستخدام⁹⁹.

واو. الخاتمة

واكبت دول المنطقة العربية تطور الحكومة المفتوحة عالمياً بدرجات متفاوتة من النجاح. فنجح عدد قليل منها بوضع خطط متكاملة ترقى لمرتبة استراتيجيات الحكومة المفتوحة، الأردن، والبحرين، كتونس، والمغرب، الأمر الذي أهّل كل من الأردن وتونس للانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة وقد انضمت



الجزء الثالث

الإطار السياسي لتعزيز الحكومة
المفتوحة في الدول العربية





4. إطار عمل مقترح لتطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

العلمي، أما البيانات المفتوحة فتمكّن من تعزيز الابتكار وإيجاد حلول وتطبيقات جديدة تعتمد على توافر البيانات الحكومية، ويمكن أن يقوم بتصميم وتنفيذ هذه التطبيقات رواد الأعمال مما يساعدهم على إنشاء مؤسسات جديدة وبالتالي إنشاء فرص عمل جديدة والمساهمة بمكافحة الفقر (الهدف 1). ويبيّن الفصل الأخير من هذه الدراسة كيفية مساهمة الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الف. الوصف العام لإطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية ومراحله

يهدف إطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة المقترح هنا إلى أن يكون دليلاً نموذجياً يمكن الاستفادة منه في الإدارات والمؤسسات الحكومية¹⁰⁴ في البلدان العربية لوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ برامج الحكومة المفتوحة، وذلك وفق تسلسل منطقي، يتضمّن مراحل متعاقبة، ويحدّد لكل مرحلة من المراحل متطلباتها فيما يخص مجال التركيز، والتكنولوجيا الداعمة، والإجراءات التنفيذية، ومؤشرات القياس.

وقد انطلقنا في وضع إطار العمل من المتطلبات التالية:

- (أ) أن يكون مستقى من الممارسات الفضلى العالمية؛
- (ب) أن يكون واقعياً وبسيطاً بحيث يمكن وضع خطط العمل اللازمة لتطبيقه بسهولة؛
- (ج) أن يكون مرتبطاً ارتباطاً واضحاً بنشاطات الحكومة الإلكترونية المعتمدة أو التي هي في قيد التطوير في الإدارات الحكومية؛

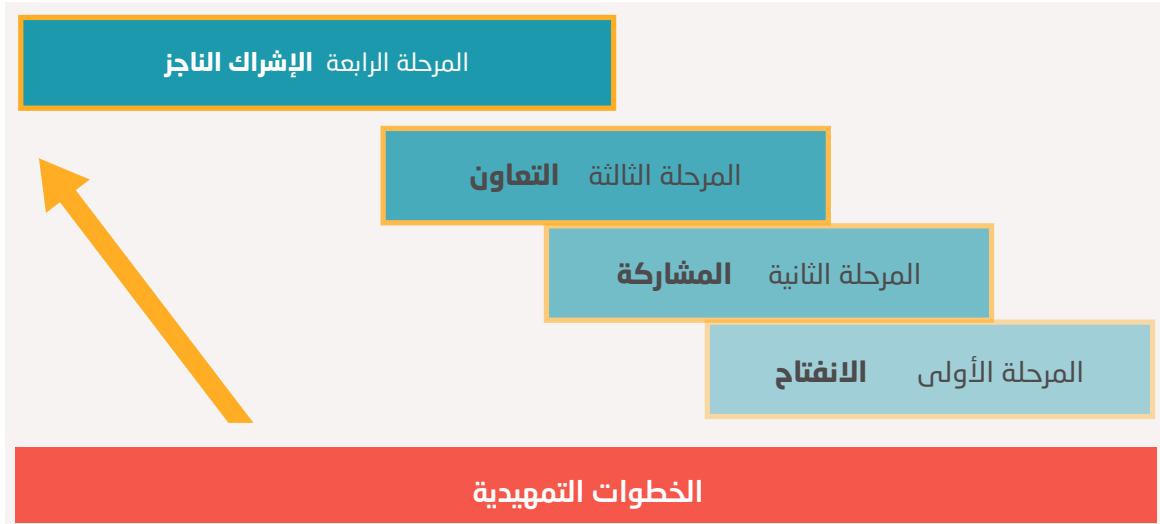
يقترح هذا الفصل إطار عمل لتطبيق الحكومة المفتوحة على مراحل، مستقى من مجموعة من النماذج المنشورة في الأدبيات، والمعروض ملخصاً عنها في الفصل الأول من هذه الدراسة، وبوجه خاص نموذج «تطبيق الحكومة المفتوحة»¹⁰⁰ ونموذج «بحيرة Ness»¹⁰¹. ونشير أيضاً إلى أن بعضاً من الإجراءات التنفيذية المقترحة في مراحل إطار العمل هذا مستقاة بتصرف من آليات تنفيذ نموذج «تطبيق الحكومة المفتوحة» التي وضعها «مركز أبحاث الإدارة العامة» في النمسا، بالتعاون مع مدينة فيينا¹⁰².

وعند تصميم هذا الإطار أخذ في الاعتبار وضع الدول العربية ومدى جهوزيتها للتحوّل نحو الحكومة المفتوحة من جميع النواحي وكما هو مفصل في الفصل الثالث، وأيضاً قصص النجاح في الدول العربية وكذلك بعض قصص النجاح من الدول المتقدمة أو الدول النامية التي تتشابه مع دول المنطقة.

ترمي الإسكوا من خلال اقتراح هذا الإطار تحفيز الدول العربية على زيادة الشفافية لدى الحكومات العربية وتحسين المساءلة والتجاوبية، كما تهدف إلى تعزيز المشاركة في المجتمعات العربية وخاصة بين الحكومات والمواطنين. وتتقاطع هذه الأهداف مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وبالتحديد مع الغايات 16.6 و16.7 و16.10.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المفتوحة تساعد في تحقيق جميع الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة¹⁰³. فهي مثلاً تساعد في تسريع الجهود للقضاء على الفقر (الهدف 1) وذلك عن طريق جعل المؤسسات أكثر شفافية وفعالية وتسهم في إعطاء المواطنين دوراً في ضمان إنفاق الأموال العامة، كما تساعد في تعزيز الابتكار (الهدف 9) إذ أن سياسات العلم والابتكار المفتوحة تمكّن من تعزيز التعاون في مجال البحث

الشكل 4.1 نموذج إطار العمل لتطبيق الحكومة المفتوحة



ونشير إلى أن إطار العمل هذا يفترض مبدئياً احترام تسلسل مراحل التنفيذ قدر الإمكان، وصولاً إلى الغاية النهائية المتمثلة بالإشراف الناجز للمواطنين، ولهذا السبب وضع بشكل منفصل في الشكل 4.1. وتعد زيادة الانفتاح (المرحلة الأولى)، بوجه خاص، شرطاً لازماً لتنفيذ المراحل التالية. وبالمثل، ستكون الإدارات الحكومية المعنية قادرة أكثر على تعزيز التعاون (المرحلة الثالثة)، وتحقيق الإشراف الناجز (المرحلة الرابعة) بعد تحسين المشاركة (المرحلة الثانية). وفي حال رغبت الإدارات في العمل على عدة مراحل على التوازي، فعليها التنبيه إلى التحديات المتعلقة بتوفير الموارد وتدريب وإعداد الموارد البشرية، والزمن، والتكنولوجيا، ومقاومة التغيير وكذلك التحديات التشريعية؛ في حين يساعد العمل على التسلسل بالتركيز على مرحلة واحدة في آن واحد وهي بناء الإمكانيات اللازمة للحكومة المفتوحة من دون إثقال كاهل العاملين الحكوميين والمواطنين، ويسهم في زيادة إشراف المواطن والانفتاح في العمل الحكومي، ومن ثم زيادة القيمة العائدة على المواطن والحكومة. ويتزايد التعقيد التكنولوجي والإداري لمبادرات الحكومة المفتوحة في كل مرحلة، لذلك يجب على الإدارات الحكومية المنفذة أن تتوقع مواجهة تحديات ومخاطر أكبر في مراحل التنفيذ اللاحقة. وسنشرح فيما يلي هذه المراحل تباعاً، بعد أن نعرض أولاً للإجراءات التمهيدية الواجب اتخاذها قبل البدء بإطلاق مبادرات وبرامج الحكومة المفتوحة.

(د) أن يسمح باستخدام سلس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي المعروفة وتقنيات «الويب 2.0»؛

(هـ) أن يكون قابلاً للتكيف، وقائماً على مراحل؛ ويمكن التوسع في تطبيقه على بعدين:

(1) الامتداد «العمودي»، أي تطبيق مراحل التنفيذ المختلفة بصورة تسلسلية، مع إمكان وجود تداخل بين المراحل المختلفة في بعض الحالات، وفق مستوى التقدم في الإنجاز في كل إدارة أو مؤسسة؛

(2) الامتداد «الأفقي»، أي إمكانية تطبيقه على إدارات محدّدة، ثم التوسع لاحقاً إلى إدارات أخرى، إضافة إلى إمكانية تطبيقه على مستوى الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية.

(و) أن يكون مرتبطاً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويعرض الشكل 4.1 رسماً توضيحياً لهذا النموذج، الذي يتألف من أربع مراحل هي: (1) الانفتاح Openness (2)، المشاركة participation (3)، التعاون collaboration (4)، الإشراف الناجز citizen engagement.

باء. الخطوات التمهيديّة

1. الارتباط مع مبادرات الحكومة الإلكترونيّة

قبل شيوع مفهوم الحكومة المفتوحة، كانت معظم الدول في العالم قد اتخذت إجراءات متنوعة لتحسين أداء الحكومات، وهي تقع غالباً في السياق العام لمبادرات الحكومة الإلكترونيّة. هذه الإجراءات يمكن اعتبارها بمنزلة أساس تُبنى عليه تطبيقات الحكومة المفتوحة، وهو ما يوفّر نوعاً من الاستمرارية والانسجام بين نشاطات الحكومة الإلكترونيّة والحكومة المفتوحة.

غير أننا إذا عدنا إلى نموذج «الحضور على الوب» الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (الفصل الأول)، سنجد أن العديد من الدول النامية لا تزال في المراحل الأولى منه، وكثير من الإدارات الحكومية في تلك الدول لا تزال تركز اهتمامها على نشر المعلومات للمواطنين معتمدة على التكنولوجيات التقليدية «الوحيدة الاتجاه»، مثل المواقع الإلكترونيّة على الوب التي تفتقر إلى إمكانيات التواصل الفعال التي توفرها وسائل التواصل

الاجتماعي وأدوات ال Web2.0. هذا الوضع يجعل المواطن غير مشارك بالمعنى الحقيقي في بيانات ونشاطات تلك الإدارات، خاصة وأن تلك البيانات ستكون أصلاً في هذه الحالة محدودة الحجم. إضافة إلى ذلك، لا تتوفر أدوات فعالة تسمح بتقييم مدى المشاركة الحقيقية المتاحة للمستخدمين، وأثرها على كفاءة الحكومة وحياة المواطن.

من حيث المبدأ، سنفترض في إطار العمل المقترح أن مبادرات الحكومة الإلكترونيّة المطبّقة قد سمحت في الحد الأدنى تحسين تقديم الخدمات الحكومية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن بعض التدابير قد أُخذت على التوازي لإعادة هندسة إجراءات العمل في الإدارة الحكومية؛ وهو ما يفترض الوصول عملياً إلى المرحلة الثانية على الأقل من مراحل نموذج «الحضور على الوب».

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحكومة المفتوحة، وإن كانت تستند تكنولوجياً إلى قاعدة الحكومة الإلكترونيّة، فإنها تتميز عنها بالتركيز على الجوانب الاجتماعية والسياسية والإدارية المتعلقة بتعزيز الشفافية

الجدول 4.1 قيود تطبيق الحكومة المفتوحة حسب السياق العام لها

المؤشرات	نوع القيد	
هل لدى الحكومة إرادة سياسية لتنفيذ إصلاحات مؤسسية؟	الاستعداد	القيود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
هل لدى جميع المواطنين فرص عادلة في المشاركة في عمليات صنع القرار؟	العدالة	
ما مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة؟	درجة الثقة	
ما هي الحوافز التي تدفع المواطنين إلى المشاركة؟	التحفيز	
هل لدى المواطنين الحد الأدنى من الدراية الرقمية والقدرة على التعامل مع المعلومات على النحو الذي يمكنهم من المشاركة في عمليات صنع القرار؟	المقدرة	
هل يتوفر الإطار القانوني التمكيني اللازم على مستوى البلد (قانون حق الوصول إلى المعلومات)؟	الإطار القانوني	القيود التقنية
هل يوجد مستوى معين من الجاهزية الإلكترونيّة على مستوى البلد (نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؟	الجاهزية	
هل تتناسب التكنولوجيا مع السياق الاجتماعي والاقتصادي (استخدام وسائل الإعلام التقليدية)؟	الملاءمة	
هل برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستقرة مالياً ومستدامة اجتماعياً على المدى الطويل؟	الاستقرار	
هل الحلول التكنولوجية المستخدمة تؤمن متطلبات أمن المعلومات؟	الأمن	

(أ) في مجال التوعية

لا يزال مفهوم الحكومة المفتوحة غامضاً في كثير من الدول النامية، سواء لدى المواطنين أم لدى الإدارات الحكومية ذاتها. لهذا السبب، يُنصح أن تقوم الحكومة، كخطوة أولى، بإعداد «ورقة مفاهيم» concept paper، تشرح فيها معنى الحكومة المفتوحة. ويمكن أن تتراشق ورقة المفاهيم هذه مع إعداد وثائق توضيحية عن المواضيع التي تنطوي تحت عناوين الحكومة المفتوحة والبيانات الحكومية المفتوحة والغاية منها، وعلاقتها بالحقوق والحريات العامة، مثل حق الحصول على المعلومات وحق التعبير عن الرأي. وتُنشر هذه الوثائق على الإنترنت في المواقع الحكومية المختلفة، وتوزع في المراكز الحكومية، وبخاصة مراكز خدمات المواطن.

ويجب إطلاق حملات توعية من أجل إطلاع المواطنين على «ورقة المفاهيم» وشرحها للمواطنين بكافة فئاتهم، بما فيهم العاملين في الحكومة. كما يجب توضيح الأبعاد والمفاهيم الخاصة بالحكومة المفتوحة بأسلوب سلس ومفهوم وبيان الأهداف المتعددة للتحوّل نحو الحكومة المفتوحة مع بيان الفوائد التي يجنيها المواطنون. وترمي حملات التوعية بشكل أساسي إلى تغيير ذهنية المواطنين وكذلك العاملين في الحكومة من أجل تعظيم الاستفادة من التحوّل نحو الحكومة المفتوحة.

وتؤدي وسائل الإعلام، بأشكالها المختلفة، دوراً كبيراً في عملية التوعية، إذ يمكن مثلاً عقد ندوات إذاعية أو تلفزيونية، ونشر تقارير وتحقيقات صحفية عن مفهوم الحكومة المفتوحة ومزاياها وحقوق المواطن المتعلقة بها وخطط العمل والبرامج الموضوعة لتطبيقها.

(ب) في مجال بناء القدرات

تتطلب الحكومة المفتوحة توفير موارد بشرية كفوءة، لا في الجوانب التكنولوجية فحسب، بل فيما يخص السياسات والإجراءات الخاصة بالحكومة المفتوحة والانفتاح والتفاعل بين الموظفين الحكوميين والمواطنين وكذلك السلوك الوظيفي السليم. فعلى الموظفين الحكوميين تعلّم آليات نشر البيانات، وتلقي المعلومات الراجعة feedback من المواطنين، وتفسيرها، والاستفادة

والمساءلة والديمقراطية وآليات الحوكمة الرشيدة وإشراك المواطنين في صنع القرار وتسريع الاستجابة لمتطلباتهم، أكثر من تركيزها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل تقديم الخدمات وإجراء المعاملات الحكومية على الشبكة، الذي يبقى الغرض الأساسي من الحكومة الإلكترونية.

لقد بيّنا في الفصل الثالث حالة الحكومة المفتوحة في الدول العربية وبدا واضحاً وجود العديد من العوائق التي ما زالت تعيق تطبيق الحكومة المفتوحة. ويلخص الجدول 4.1 أهم القيود على تطبيق الحكومة المفتوحة، كما يوضح الأسئلة الواجب التعامل معها لإزالة هذه القيود¹⁰⁵.

2. التدابير المسبقة

قبل الشروع في تطبيق الحكومة المفتوحة، لا بد من اتخاذ عدد من التدابير التمهيديّة المسبقة التي تسمح بالتحضير للإجراءات المتضمنة في المراحل المختلفة من إطار العمل المقترح.

ولا بدّ من التنبيه هنا إلى أن هذه الإجراءات هي «تمهيدية» بمعنى أن التفكير فيها والبدء باتخاذها يجب أن يسبق إطلاق مراحل تنفيذ الحكومة المفتوحة، لكنها في الواقع عمليات مستمرة قد ترافق جميع مراحل التنفيذ، وليست إجراءً يُتخذ مرة واحدة فقط.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المفيد القيام بمسح للتعرف على جهوزية الدولة (أو المؤسسة) للتحوّل نحو الحكومة المفتوحة من النواحي التشريعية والتنظيمية والبشرية وكذلك التكنولوجية، وذلك بهدف الإحاطة بمواضع النقص المختلفة التي يجب التركيز عليها في المراحل المختلفة لإطار العمل المقترح. ويمكن الاستعانة باستبيان الإسكوا المتوفر على الرابط التالي:

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/open-government-emerging-technologies-arab-region-survey-ar.pdf

ويمكن تصنيف أهم التدابير التمهيديّة في المجالات التالية:

الاتصالية، أو كلفتها المرتفعة، أو عدم كفاية عرض الحزمة، من أهم العقبات التي تواجه المجتمعات والمواطنين الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، أو في ظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، وتحول دون تحقّق العدالة في المشاركة في منافع التكنولوجيا، ومن ثمّ دون الاستفادة من انفتاح الحكومات.

(د) في مجال الهياكل التنظيمية

يحتاج تطبيق الحكومة المفتوحة إلى تعاون حثيث ومستمر بين الأقسام والبنى التنظيمية داخل كل إدارة حكومية. لهذا السبب، لا تحتاج الإدارات الحكومية بالضرورة إلى إحداث أقسام متخصصة فيها لتنفيذ المهام المتعلقة بالحكومة المفتوحة؛ بل يُنصح بأن تقوم، بدلاً من ذلك، بوضع مصفوفة «للعمل البيئي الافتراضي» virtual interworking، بإشراف الإدارة العليا، تضم الأقسام المختلفة المعنية في كل إدارة، على أن تشترك فيها، في الحد الأدنى، البنى الوظيفية المعنية بخدمات المعلومات والاتصالات وخدمات الحكومة الإلكترونية، والتنمية الإدارية، والشؤون القانونية، والإعلام والعلاقات العامة، إضافة إلى جميع البنى الوظيفية المسؤولة عن إصدار البيانات. وتكون هذه البنية التشاركية مسؤولة عن تنسيق جميع نشاطات الحكومة المفتوحة لدى الإدارة الحكومية المعنية، ومنها الخيارات التكنولوجية (مثلاً: مصاغات البيانات (data formats)، وأولويات اختيار البيانات والتحقق من صحتها، والمشاريع التنفيذية، والتعامل مع المعلومات الراجعة من المواطنين والاستجابة لهم، ونشاطات الرصد والتقييم، وتحديد الاحتياجات من التدريب والموارد البشرية اللازمة).

وإضافة إلى التعاون داخل كل إدارة حكومية، لا بد أيضاً من تنظيم التعاون فيما بين الإدارات الحكومية المختلفة. وثمة العديد من التوجهات المتباينة التي يمكن النظر فيها بخصوص التنسيق والتنظيم على المستوى الوطني. فقد يرى بعض الدول مثلاً إحداث بنية مؤسسية مركزية (هيئة عامة) تحوّل بمهام تطبيق الحكومة المفتوحة، في حين قد يرى بعضها الاكتفاء بمجلس أعلى أو لجنة توجيهية عليا أو مفوضية مستقلة، أو قد يرى بعضها الآخر أن التنسيق بين الإدارات الحكومية هو من مهام الحكومة حصراً، دون الحاجة إلى وجود بنية تنظيمية مختصة.

منها على النحو الذي يضمن فعالية المشاركة. لهذا السبب، لا بد من اللجوء إلى برامج التدريب المستمرة والاختيار الدقيق للموظفين المشاركين فيها، الذين سيكونون لاحقاً على صلة وثيقة بالبرامج التطبيقية للحكومة المفتوحة، إضافة إلى توقيت التدريب ليتزامن مع التطبيق.

ومن مجالات التدريب ذات الأهمية الخاصة في هذا السياق:

- (1) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة معالجة البيانات بأشكالها المختلفة وتطبيقات المكتب؛
- (2) الأدوات الإحصائية؛
- (3) هندسة إجراءات العمل في المؤسسات؛
- (4) إدارة المشاريع التشاركية؛
- (5) إدارة التغيير.

(ج) في مجال الإنترنت وشبكات المعلومات

تستخدم الحكومة المفتوحة الإنترنت وشبكات المعلومات استخداماً كثيفاً، لذلك لا بد من وضع سياسة استخدام واضحة للإنترنت في المكاتب الحكومية، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي. فالمطلوب من الموظف الحكومي، في سياق الحكومة المفتوحة، أن يبقى على تواصل مستمر مع المواطن؛ وهذا يتعارض أحياناً مع القيود الموضوعية أو مع سياسات «الحظر» التي قد تنتهجها بعض الإدارات. لا بد إذاً من وضع خطة تضمن الانتقال من حالة المنع - في حال وجوده - إلى حالة تسمح بإدماج خدمات الإنترنت في إجراءات العمل الحكومي؛ وهذا يتطلب أيضاً - أكثر من أي وقت مضى - اعتماد سياسات واضحة للخصوصية وأمن البيانات، وقواعد معلنة للتعامل مع شبكات المعلومات.

وقد أصبح من المسلّم به اليوم أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً ملموساً في زيادة الشفافية والمساءلة، وأنها قد أثبتت قدرتها على إشراك المجتمع المدني/الأهلي، لأنها تصل إلى جمهور واسع وبتكلفة منخفضة نسبياً. بيد أن القيود الاقتصادية والاجتماعية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعذر وصول المستفيدين إلى البرامج المطلوبة. وفي حالة تكنولوجيا المعلومات، يعدّ عدم توقّر

(ه) في مجال إدارة التغيير

البنى التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على الحكومة المفتوحة، في كل إدارة حكومية أو على المستوى الوطني (مهما كان شكلها)، مهمة وضع خطط خاصة لإدارة التغيير (الإطار 4.1) في كل إدارة حكومية معنية بتطبيق الحكومة المفتوحة، ومتابعة تنفيذها.

تتطلب الحكومة المفتوحة إحداث تغييرات جذرية في الإدارة الحكومية وإجراءات العمل، بل وحتى في الرؤى السياسية أحياناً. لذلك يُنصح بأن تتولى

الإطار 4.1 إدارة التغيير في المؤسسات

عندما تقوم إحدى المؤسسات أو الإدارات باعتماد تدابير أو تنفيذ برامج لتحسين الأداء أو تطوير العمل أو إضافة أدوار جديدة، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى التغيير: التغيير في الإجراءات، وفي المهام، وفي البنى التنظيمية، وفي استخدام التكنولوجيا اللازمة لأداء العمل. ولكن، إذا دققنا جيداً في هذا الأمر، سنجد أن العبء يقع في الحقيقة على عاتق العاملين في المؤسسة، الذين سيتعين عليهم في نهاية المطاف تغيير الطريقة التي يؤدون بها عملهم.

إدارة التغيير هو المجال الذي يدرس كيفية تهيئة ومساندة العاملين بغية تمكينهم من الاستجابة لمتطلبات التغيير في المؤسسة التي يعملون فيها، وانتقالهم بنجاح من الحالة الراهنة إلى الحالة الجديدة المبتغاة. وتقسم إدارة التغيير عادة إلى ثلاثة مستويات:

إدارة التغيير الفردي

مع أن مقاومة التغيير هي رد فعل طبيعي لدى جميع الأفراد، فإن الإنسان بطبعه كائن قادر على التأقلم مع المستجدات. ويسمح هذا المستوى من إدارة التغيير بـ:

- توضيح الأهداف التي يجري التغيير لأجل تحقيقها؛
- تفهم الكيفية التي يعيش فيها الأفراد تجربة التغيير؛
- تحديد القضايا المطلوب منهم تغييرها؛
- تحديد القضايا التي يمكن مساعدة الأفراد فيها لإحداث تغيير ناجح، وارتباط هذه القضايا ببيئة العمل؛
- تحديد المهارات الجديدة المطلوب من الأفراد اكتسابها، وكيفية مساعدتهم في اكتسابها.

إدارة التغيير التنظيمي

مع أهمية إدارة التغيير على المستوى الفردي، لا يمكن النجاح في التغيير من دون دراسة أثر التغيير على المستوى التنظيمي، أي المرتبط بالبنى التنظيمية أو فرق العمل في المؤسسة. ويتطلب ذلك تحديد هذه البنى التنظيمية أو فرق العمل التي سيطالها التغيير، وتحديد طبيعة التغيير المطلوب، ووضع الخطط الكفيلة بإعلام العاملين بهذا التغيير وطريقة تحقيقه.

إدارة التغيير المؤسسي

تعني إدارة التغيير المؤسسي دمج إجراءات التغيير في صلب مهام المؤسسة ونشاطاتها وإجراءات عملها وهيكليتها التنظيمي وقيادتها وحوكمتها. وتكون إدارة المؤسسة مسؤولة عن قيادة العاملين وفرق العمل لاجتياز التغيير المطلوب وتحقيقه بنجاح، وتمكين المؤسسة من الاستجابة للظروف الجديدة التي تطلبت التغيير، واعتماد إجراءات العمل الجديدة أو استخدام التكنولوجيات الجديدة.

3. رسم الإطار العام للحكومة المفتوحة

1. مجال التركيز

إلى جانب التدابير المسبقة التي يجب اتخاذها قبل البدء بتطبيق الحكومة المفتوحة، والتي قد يستمر بعضها - كما ذكرنا - حتى أثناء التنفيذ، قد يكون مفيداً أن تضع الحكومة «وثيقة سياسات» معلنه ترسم بموجبها الإطار الوطني العام للحكومة المفتوحة، وتبين فيه رؤيتها في هذا الصدد، والمبادئ التي تستند إليها في التطبيق، والتي توجه اتخاذ القرار. وتختلف وثيقة السياسات هذه عن ورقة المفاهيم المشار إليها آنفاً في أن الثانية تهدف أساساً إلى نشر الوعي بمواضيع الحكومة المفتوحة، في حين تعدّ الأولى بمنزلة التزام أو ميثاق من الحكومة، تتعهد بموجبه بتطبيق الحكومة المفتوحة، والاستمرار فيها، والنظر إليها كمكوّن متكامل من سياساتها العامة.

ومن المهم أن تشير وثيقة السياسات إلى انطباق مفاهيم الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي كما تنطبق على المستوى المركزي الوطني، فالواطن - في نهاية المطاف - يعيش حياته اليومية في مجتمعه المحلي، ويتفاعل معه تفاعلاً أكبر.

جيم. المرحلة الأولى: الانفتاح

يمكن تحديد الغرض الرئيسي من المرحلة الأولى بالانفتاح من أجل تعزيز الشفافية، وذلك عن طريق الأهداف العامة التالية:

- (1) التركيز على البيانات المفتوحة ونشرها وجودتها؛
- (2) بناء ثقافة التعاون بين الجهات الحكومية؛
- (3) نشر الوعي لدى الجمهور بأهمية انفتاح الحكومات ومساءلتها؛
- (4) تشجيع الابتكار وتقديم خدمات مبتكرة وجديدة عن طريق استخدام البيانات المفتوحة.

وتتميز هذه المرحلة باستخدام التكنولوجيات المتاحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

الانفتاح باعتماد البيانات المفتوحة بهدف تعزيز الشفافية، هو المدخل إلى تنفيذ الحكومة المفتوحة، وهو يمثل المرحلة الأولى من إطار العمل للحكومة المفتوحة، وذلك نظراً للسهولة والسرعة النسبية في إنجازه، إضافةً لاستجابته لاحتياجات المواطنين المباشرة من المعلومات؛ وهو - من ثم - يضع حجر الأساس للمشاركة المفتوحة والتعاون بين الحكومة والمواطنين الأطراف الأخرى المعنية.

ويعني الانفتاح واعتماد البيانات الحكومية المفتوحة، وضع جميع البيانات التي لدى الإدارات الحكومية في تصرف الجمهور، إما بمبادرة منها، مثلاً على بوابة أو موقع على الوبّ، أو بناءً على طلب يقّمه واحد أو أكثر من المهتمين إلى إحدى الإدارات الحكومية، في حال لم تكن البيانات المطلوبة متاحة للعموم وفق الحالة الأولى. وتكون هذه البيانات المطلوبة غالباً مجانية، أي أن الإدارة الحكومية صاحبة البيانات لا تتقاضى أي أجور أو رسوم من المواطنين مقابل الحصول عليها واستخدامها، باستثناء أجور معالجة ونسخ وطباعة البيانات غير المتاحة للعموم في بعض الأحيان، التي يجب أن تكون مبيّنة على الكلفة، وبالحد الأدنى. وتحدد التشريعات أو اللوائح التنظيمية الخاصة بحق الوصول إلى المعلومات آليات نشر البيانات أو إتاحتها وفق الحالتين السابقتين (يمكن الاطلاع على الفصل الخامس بخصوص تشريعات الحكومة المفتوحة).

وبسبب التضخم الكبير في حجم البيانات الذي نشهده اليوم، لا بد من اللجوء في هذه المرحلة الأولى إلى الانتقاء. ويعني الانتقاء هنا تحديد البيانات ذات الأثر الكبير على المواطن من جهة، وضمان جودة هذه البيانات من حيث الدقة والاتساق والحينية (أي المناسبة الزمنية) من جهة أخرى.

على الإدارات الحكومية في هذه المرحلة الأولى إذاً ألاّ تسعى إلى نشر جميع البيانات التي تملكها، لأن ذلك لن يكون عملياً، ولن يكون أيضاً - وهو الأهم - فعالاً. لكن يجب أن يحتل الاهتمام بجودة البيانات حيزاً أساسياً في هذه المرحلة، إذ يمكن لنشر بيانات غير موثوقة أن

العام هو شرط لازم للوصول في نهاية المطاف إلى إشراك المواطنين إشراكاً ناجزاً، فإن التدفق الوحيد الاتجاه للمعلومات في هذه المرحلة لا يقدم إلا إسهاماً محدوداً في تعزيز المساءلة، لأن الحكومة تكتفي هنا في التعامل مع المواطن كمتلق فقط. هذا إضافة إلى أن مجرد إمكانية الوصول إلى البيانات دون تعزيز القدرة على التعامل معها لاستخلاص «المعلومات» منها يبقى غير كاف لإحداث الأثر المرغوب من الانفتاح.

لهذه المرحلة أهمية خاصة في تطبيق الحكومة المفتوحة، لأنها تعدّ بمنزلة الأساس الذي تُبنى عليه المراحل التالية، وصولاً إلى الإشراك الناجز في المرحلة الأخيرة.

2. التكنولوجيا الداعمة

في هذه المرحلة، لا تعدّ التكنولوجيا المستخدمة عاملاً حاسماً في التنفيذ، إذ يمكن استخدام أي تكنولوجيا متاحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فمثلاً، قد تكون تطبيقات الوبّ التقليدية (أي مواقع الإدارات الحكومية على الوبّ، والبريد الإلكتروني، وقواعد البيانات، والأدوات المكتبية وغيرها) كافية تماماً في هذه المرحلة لإتاحة البيانات الحكومية على الشبكة ومشاركتها مع المواطنين، دون الحاجة بالضرورة إلى الانتقال إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أو التطبيقات المخصصة للأجهزة النقّالة. ما يهم هنا في المقام الأول هو الوفاء بمتطلبات البيانات المفتوحة والجودة بهدف الشفافية، ونشر الوعي لدى الجمهور بأهمية انفتاح الحكومة ومساءلتها وسهولة الوصول إلى المعلومات.

3. الإجراءات التنفيذية

(أ) جرد البيانات

أولى إجراءات الانفتاح تتعلّق بتحديد البيانات القابلة للنشر في المرحلة الأولى، وهذا يتطلب إجراء جرد inventory للبيانات المتاحة لدى كل من الإدارات الحكومية المعنية. ونكرر أن الهدف في هذه المرحلة هو ليس نشر أكبر قدر ممكن من البيانات، بل نشر البيانات ذات الأهمية العالية فقط.

يؤدي إلى تضليل كبير للمواطن، وإلى سوء فهم كبير لعمل الحكومة. فبعد نشر البيانات، سيكون تصحيحها أو سحبها من التداول، إذا تبين أنها لا تحقق متطلبات الجودة، أمراً في غاية الصعوبة، وسيؤدي ذلك إلى الإساءة إلى سمعة المؤسسة وإلى اهتزاز ثقة المواطن بها. لهذا السبب، على الإدارات أن تتوخى عدم إتاحة البيانات للعموم، إلا بعد التأكد من صحتها ودقتها.

والبيانات التي تملكها الإدارات الحكومية هي في حقيقة الأمر مورد وطني مهم يمكن استخدامه لتحسين فهم المواطن لما تقوم به الحكومة، وتقييمه لكفاءة أدائها ومدى تحملها لمسؤولياتها؛ بل إن نشر البيانات والمشاركة فيها يمكن أن يسهم في إيجاد رؤى جديدة لتحسين أداء الحكومة، وتحفيز الأداء، والإبداع فيها لتقديم خدمات جديدة ذات قيمة مضافة، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى، لا بد من الاهتمام، إلى جانب جودة البيانات، بسهولة الوصول إليها واستخدامها. فالمواطن يرغب عادة في استخدام البيانات الحكومية لأنها ذات أثر في حياته. لذلك يفترض أن تحرص الإدارات على طلب معلومات من المواطن عن مدى فائدة هذه البيانات، وعن سهولة الوصول إليها، وذلك لضمان تحسينها المستمر. ولا بد أيضاً من الاهتمام بتوليد البيانات المنشورة في هذه المرحلة وأن تكون حديثة وتنشر في الوقت المناسب.

ولا بد أيضاً، في هذا السياق، من التفريق بين استخدام البيانات data use، بمعنى الاطلاع عليها للاستفادة الشخصية منها، وإعادة استخدام البيانات data reuse، بمعنى إعادة نشرها أو إنتاجها أو الاستفادة منها (لأغراض تجارية أو غيرها)، إذ لا بد في هذه الحالة الأخيرة من مراعاة أحكام التشريعات المتعلقة بالخصوصية، وحقوق الملكية الفكرية. ويمكن أن يكون لإعادة استخدام البيانات تبعات مالية، بحسب ما تنصّ عليه التشريعات أو اللوائح التنظيمية ذات الصلة (يمكن الاطلاع على الفصل الخامس بخصوص تشريعات الحكومة المفتوحة).

وعلى الرغم من أن الانفتاح من حيث إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنشاطات الحكومية والشأن

(ب) ضمان جودة البيانات المتاحة

وضعت مؤسسة سنلايت Sunlight Foundation (وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية تنشط في مجال تعزيز انفتاح الحكومات) عشرة مبادئ يمكن بواسطتها تقييم مدى جاهزية البيانات الحكومية للإتاحة، بالجودة المناسبة¹⁰⁷. ويمكن، بغرض تحديد البيانات القابلة للنشر وضمن جودتها، اعتماد هذه المبادئ هنا مع بعض التعديلات الملائمة:

(1) الاكتمال، يجب أن تكون البيانات المختارة للنشر مكتملة بقدر الإمكان، أي تضم كل ما هو متوفر حول موضوع ما، مع عدم الإخلال بالضوابط الخاصة بالبيانات ذات الصيغة الشخصية؛ وهذا ما يسمح للمستخدمين بفهم المجال الذي تغطيه المعلومات المتاحة بأكبر قدر ممكن من التفصيل؛

(2) أولوية المصدر primacy، يجب أن تكون الجهات الحكومية هي المصدر الأولي للبيانات، ويمكن إعطاء تفاصيل عن كيفية جمع البيانات وتحضيرها للنشر؛

(3) الحينية، يجب أن تكون البيانات المختارة للنشر حديثة ومنشورة في الوقت الملائم. ومن المهم أن يجري نشر البيانات فور تكوينها وجمعها، مع إعطاء الأولوية للبيانات التي يعّد الزمن عاملاً حساساً في الاستفادة منها؛

(4) سهولة الوصول، يجب أن يكون الوصول إلى البيانات المختارة للنشر سهلاً قدر الإمكان، سواء أكان الوصول بالوسائل المادية أم الإلكترونية. ومن العقبات التي تحول دون الوصول المادي إلى المعلومات مثلاً المتطلبات التي تفرض زيارة مكاتب حكومية محددة شخصياً، أو تنفيذ إجراءات معينة (مثل تعبئة النماذج أو تقديم الطلبات). أما العقبات الإلكترونية فمنها عدم إتاحة البيانات إلا عبر أنظمة تتطلب استخدام متصفحات أو تكنولوجيات محددة (مثلاً: JavaScript, Java applets). ومن الممكن أيضاً تطوير واجهات استخدام موحدة لتحميل المعلومات مع إمكانيات بحث متطورة؛

ويبدل تطبيق مبدأ باريتو¹⁰⁶ على هذه الحالة أن 20 في المائة من البيانات يمكن أن تنتج 80 في المائة من الأثر المتوخى، لذلك يُنصح أولاً، عند إجراء الجرد، تحديد الـ 20 في المائة من البيانات تقريباً ذات القيمة العليا التي يمكن أن تقدّم أكبر فائدة للمواطنين، ثم استكمال جرد باقي البيانات التي تتعامل معها الإدارة الحكومية المعنية لاحقاً. ومن المفيد دوماً - في هذا السياق - الاطلاع على البيانات المنشورة لدى إدارات حكومية أخرى، أو في بلدان أخرى.

ويمكن أن تقوم الحكومة، بحسب سياساتها المقرّرة، بإجراء تصنيف للبيانات الحكومية، سواء على المستوى الوطني أم على مستوى كل إدارة حكومية، بغية تحديد البيانات ذات الأولويات العليا، مع الأخذ في الحسبان لمدى «حساسية» هذه البيانات، أو أهميتها للمواطن، أو درجة التعقيد في نشرها، أو غير ذلك من المعايير. فمثلاً، يمكن أن تصنّف البيانات إلى الفئات التالية:

- البيانات الاقتصادية؛
- البيانات المالية؛
- البيانات المتعلقة بالمشتريات الحكومية والإنفاق العام؛
- البيانات المتعلقة بالدعم؛
- البيانات المتعلقة بالعمل والعمالة؛
- البيانات السكانية؛
- البيانات البيئية؛
- البيانات المتعلقة بالتربية والتعليم؛
- البيانات السياحية والثقافية؛
- البيانات الجغرافية والمكانية؛
- الأراشيف الحكومية؛
- وغيرها.

ويمكن التمييز بين الفئات المختلفة من المستفيدين: المواطنون، رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي، وسائر الإدارات الحكومية الأخرى. ويمكن أيضاً إجراء مسح أو عقد لقاءات لتقصي احتياجات جميع أصحاب المصلحة وترتيب الأولويات المتعلقة بالبيانات المفتوحة.

وبغية زيادة العدالة في توزيع البيانات، يمكن اعتماد مبدأ إدراج البيانات التي ترد إلى الإدارة الحكومية بطلبات للحصول عليها في قائمة البيانات ذات الأولوية.

من الرسوم لقاء تهيئة المعلومات أو تنزيلها أو معالجتها، الخ. لكن يجب الانتباه إلى أن معظم البيانات يتم جمعها في المقام الأول لأغراض تخصّص عمل الحكومة، ومن ثمّ فلا مبرر في مثل هذه الحالة للرسوم المفروضة على المستخدم.

(ج) نشر البيانات

يجري عادة نشر البيانات الحكومية، تدريجياً، وحسب الأولوية، على الوبّ، إما على الموقع الخاص بالإدارة الحكومية (في هذه المرحلة)، أو على بوابة منفصلة للبيانات المفتوحة، سواء أكانت خاصة بالإدارة الحكومية، أم عامة تنشر عليها جميع البيانات الحكومية المفتوحة من جميع الإدارات.

ومن المفضّل أن يحوي موقع الوبّ أو البوابات التي ستنشر عليها البيانات الحد الأدنى من الإمكانيات التي تسهّل استخدامها، مثل: صفحات المساعدة، والأسئلة المتكررة، FAQ، وإمكانية إرسال التعليقات والمقترحات، وحتى منتديات الحوار. ولا بد، مع عملية اختيار البيانات المعدة للنشر ذات الأولوية والقيمة المرتفعة، من وضع خطة معلنة لنشر هذه البيانات مع برنامج زمني واضح للنشر والتحديث.

ومع أن النشر الإلكتروني للبيانات هو الأساس، فمن الممكن أيضاً اللجوء في هذه المرحلة إلى إتاحة البيانات بالوسائل التقليدية (مثلاً: نشر المعلومات الحكومية في تقارير دورية مطبوعة أو على أقراص مضغوطة). ويمكن بوجه خاص اللجوء إلى الوسائل التقليدية في حالة المعلومات التي تُتاح بناءً على طلب يقّمه واحد أو أكثر من المهتمين (في مقابل البيانات المنشورة للعموم على الوبّ بمبادرة من الإدارة الحكومية)، إذ يمكن في هذه الحالة تزويد طالب المعلومات بنسخة مطبوعة أو إلكترونية من المعلومات المطلوبة (مثلاً: وثيقة حكومية)، على أن تكون النسخة الإلكترونية بمصاغة مفتوحة قابلة للمعالجة والتحليل باستخدام التطبيقات الشائعة، أو بالمصاغة التي يرغب فيها صاحب الطلب أو يستطيع التعامل معها. ويمكن أيضاً الاستفادة من مراكز خدمة المواطن (في حال وجودها) لتقديم طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها والاستجابة لها.

(5) القراءة الآلية، من المفضّل أن تكون البيانات المختارة للنشر قابلة للقراءة آلياً *machinereadable*، حيث من الصعب جداً معالجة الملاحظات المكتوبة بخط اليد أو الملفات الممسوحة على شكل صور؛

(6) اللاتمييزية، قد توجد مجموعة من الحواجز التي قد تحول دون استخدام البيانات، مثل متطلبات التسجيل المسبق، أو عدم السماح بالوصول إلى البيانات إلا عن طريق بعض التطبيقات فقط. لذلك لا بدّ من العمل على إتاحة البيانات المختارة للنشر على نحو يسمح لأي شخص بالوصول إلى البيانات في أي وقت، ودون الحاجة إلى تقديم أي مبررات لذلك؛

(7) استخدام المصاغات المفتوحة، يجب أن تكون البيانات المختارة معدة للنشر باستخدام مصاغات مفتوحة،¹⁰⁸ لا أن يتطلّب الوصول إليها استخدام برامج للمعالجة من مصدر محدّد، أو برامج تتطلّب الحصول على ترخيص بالاستخدام (مثلاً: MS Excel)، إذ أن إزالة مثل هذه الكلفة يتيح وصول مجموعة أوسع من المستخدمين المحتملين إلى البيانات؛

(8) شروط الاستخدام، يعدّ فرض شروط للترخيص بالحصول على الخدمة من الحواجز التي تحول دون الاستخدام العمومي للبيانات؛ فالانفتاح يفرض بوضوح إتاحة البيانات المختارة للنشر دون أي قيود على استخدامها، باعتبارها تقع ضمن النطاق العام *public domain*؛

(9) الديمومة، يعدّ استمرار القدرة على العثور على المعلومات مع مرور الوقت، مؤشراً للجودة والكفاءة، فالبيانات المختارة المعدة للنشر يجب أن تكون ثابتة، بمعنى أن تكون متاحة على الدوام (حتى لو تمت أرشفتها). غير أنه في كثير من الأحيان، يجري تحديث المعلومات أو تغييرها أو حذفها دون أي إشارة إلى ذلك. لذلك يفضّل أن تبقى البيانات المختارة للنشر متاحة على الشبكة منذ لحظة وضعها، مع توفر تتبّع الإصدارات المختلفة لها وأرشفتها مع الزمن؛

(10) كلفة الاستخدام، من أهم العوائق التي تحول دون الوصول إلى البيانات هي الكلفة التي يمكن أن تفرض على المستخدمين لقاء الحصول عليها، حتى عندما تكون هذه الكلفة في أدنى حد ممكن. وقد تعتمد الحكومات إلى فرض مجموعة

(د) الإدارة والتقييم

- يُضاف إلى ذلك مجموعة من المؤشرات الكيفية، مثل:
- (1) الفهم العام لمبادرات وخدمات الحكومة المفتوحة؛
 - (2) الرضا العام عن التفاعل مع الحكومة؛
 - (3) تغيير ثقافة الإدارات الحكومية نحو الانفتاح؛
 - (4) دقة البيانات واتساقها؛
 - (5) مدى حينية البيانات وملاءمتها زمنياً.

تخضع عملية نشر البيانات إلى إجراءات محدّدة في كل إدارة حكومية معنية، تتضمن تحديد البنى التنظيمية المسؤولة عن هذا العمل، والعمل البيئي، وقواعد اختيار البيانات المعدّة للنشر، إضافة إلى تصميم بنى وقواعد البيانات ونظم إدارة المحتوى content management systems وغيرها من النظم المعلوماتية، التي تسمح بجمع المعلومات وتخزينها وتصنيفها واسترجاعها، وفهرستها، وأرشفتها.

دال. المرحلة الثانية: المشاركة

يمكن تحديد الغرض الرئيسي من المرحلة الثانية بتعزيز مشاركة المواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة التالية:

- (1) تعزيز التفاعل مع المواطن، ومع منظمات المجتمع المدني/الأهلي، وتلقي الملاحظات والاقتراحات، والتجاوب بتقديم معلومات راجعة؛
- (2) تحسين آليات صنع القرار؛
- (3) تعزيز الشمولية؛
- (4) استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، لزيادة الفعالية والحينية؛
- (5) مكافحة الفساد وبناء الثقة وتعزيز ثقافة الانفتاح.

1. مجال التركيز

تسعى الإدارات الحكومية، في المرحلة الثانية، بفضل التواصل مع المواطن، إلى تعزيز ثقافة الحكومة المفتوحة وممارساتها. فإذا كان هدف الحكومة في المرحلة الأولى هو «إتاحة» البيانات الحكومية للمواطن، فإن هذه المرحلة الثانية تتعلق بالانفتاح على «مشاركة» المواطنين بتقديم الأفكار والمعارف والتعليقات والاقتراحات للحكومة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الشمولية inclusiveness، وإلى تحسين إسهام المواطن في العمل الحكومي وفي صنع القرار، وذلك عبر طرائق

ويجباً بعض الإدارات الحكومية إلى تشكيل لجنة خاصة بإدارة البيانات، وأو تعيين «مسؤول رئيس عن البيانات» Chief Data Officer، يساعده عدد من «مديري البيانات»، تكون مهمتهم متابعة الإجراءات التنفيذية المذكورة آنفاً، وتقييم الأعمال والنشاطات المنجزة بهدف ضمان استدامتها، وكذلك تقييم الإجراءات الإدارية المفضية إلى اختيار البيانات المعدّة للنشر، ونظم المعلومات المستخدمة، الخ.

4. مؤشرات القياس

تكمن أهمية مرحلة الانفتاح في تعزيز الشفافية وتمكين ثقافة الانفتاح لدى الإدارات الحكومية وزيادة مشاركة المواطن في العمل الحكومي. ويكفي في هذه المرحلة أن تستخدم الإدارات مؤشرات القياس الكمي، بدلاً من محاولة قياس الأثر، وذلك لصعوبة قياس القيمة الفعلية الناجمة عن مشاركة المواطن في هذه المرحلة. ومن أهم مؤشرات القياس الكمي الممكن استخدامها هنا:

- (1) عدد مجموعات البيانات المنشورة؛
- (2) عددمرات تحميل البيانات؛
- (3) نسبة تكرار الزيارات؛
- (4) المدة الزمنية للمكوث في موقع الوّب؛
- (5) عدد قنوات التواصل المتاحة؛
- (6) عدد أدوات تحليل البيانات المتاحة؛
- (7) معدل تحديث البيانات.

وأدوات متعددة تسمح بتلقي المدخلات المقدمة من المواطنين والاستفادة منها ونشرها وتعميمها.

التنسيق، وتخصيص موظفين حكوميين للاستجابة لهذه المعلومات.

ونشير هنا إلى أن مشاركة المواطنين يمكن أن تكون إما مباشرة، أي بصفتهم الشخصية، أو عن طريق انخراطهم في منظمات المجتمع المدني/الأهلي التي تمثلهم في مجال عملها. وقد يكون من الأسهل، في البداية على الأقل، أن يجري التفاعل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي، وبخاصة عندما تكون المشاركة تتعلق بقضايا تخص السياسات الحكومية أو صنع القرار.

وكما في المرحلة السابقة، يهدد ضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعف القدرة لدى بعض الفئات المهمشة على التعامل مع المعلومات، بإفشال تحسين المشاركة، ومن ثم عدم تحقق الغرض من هذه المرحلة. لا بد إذًا في هذه المرحلة من التصدي لهذه العقبات الاجتماعية والثقافية، لتوسيع قاعدة مقدّمي المعلومات الراجعة إلى أبعد حدّ ممكن، وذلك تمهيداً للمرحلة القادمة.

وتشمل المزايا المحققة من تحسين المشاركة المفتوحة ما يلي:

2. التكنولوجيا الداعمة

إن وسائل التواصل الاجتماعي التعبيرية، وعلى عكس الوسائل التقليدية المستخدمة للحصول على المعلومات الراجعة مثل الاستبيانات واستطلاعات الرأي، تتيح للمواطن المشاركة التلقائية غير الرسمية، التي تسمح في الوقت نفسه بإجراء حوار تفاعلي مع الحكومة. وتسعى الإدارات من هذا الحوار إلى جمع تجارب وخبرات المواطنين، وتستخدم في ذلك تقنيات متعدّدة مثل المدوّنات والتصويت واستطلاعات الرأي والمسابقات. وتستخدم الإدارات الحكومية هذا الحشد من الأفكار، المقدم من أفراد ذوي خلفيات متنوعة، لمساعدتها على اتخاذ قرارات موثوقة، مبنية على الوقائع، وفي الوقت المناسب. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل تدفق المعلومات «الثنائي الاتجاه» يمكن أن يدعم المشاركة الحقيقية عن طريق تشجيع التفاعل المتكرر، والاستجابة المحددة له وفي الوقت المناسب. ويظهر ذلك الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً، ووسائل التواصل الاجتماعي خصوصاً، في تمكين أوسع مجموعات من المواطنين في جعل أصواتهم مسموعة عند مناقشات السياسة العامة. ولا بدّ من التنبيه إلى أن الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي (وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً) لزيادة مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع المدني/الأهلي، ورفع مستوى التشميلية، يرتبط ارتباطاً مباشراً بتحسين البنية التحتية للاتصالات، وبتخفيض تكاليف استخدامها.

- (1) الحوار المستمر، المبني على التواصل؛
- (2) الحصول على معلومات راجعة متنوّعة، وبصورة حينية timely، أي في الوقت المناسب؛
- (3) زيادة الحس المجتمعي العام لدى الإدارات الحكومية؛
- (4) تخفيض زمن وكلفة الابتكار، إذ أن التفاعل وتبادل المعلومات بين المواطنين وموظفي الحكومة يساعد على استثمار أفضل للبيانات المفتوحة، وهو ما يؤدي إلى المزيد من الابتكار.

تؤكد هذه المرحلة إذًا على ضرورة تجاوز مجرد تحقيق الشفافية نحو تعزيز مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي مشاركةً كاملة وفاعلة في البرامج الحكومية. وفي هذا التوجه، يتحول دور الحكومة من «مزود خدمة» إلى منظومة تعمل على الاستماع إلى هموم المواطنين وتستجيب لاحتياجاتهم بالسرعة وبالدفقة الممكنة، وذلك عن طريق «مداولات ونقاشات عامة» مستمرة تهدف إلى تحسين جودة القرارات الحكومية، وصولاً إلى تقديم خدمات عامة أكثر فعالية وكفاءة.

إن قدرة الإدارات الحكومية على الاستفادة من المعلومات الراجعة التي يقدّمها المواطن، بالسرعة والوقت المناسبين، هي جوهر هذه المرحلة؛ ويتطلب ذلك الوضوح في توصيف الإجراءات، ووضع آليات

الإطار 4.2 تصنيف وسائل التواصل الاجتماعي

ازداد نمو وسائل التواصل الاجتماعي ازدياداً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا ما أتاح للمستخدمين والعموم فرصة أكبر للتواصل فيما بينهم، وتبادل الأفكار والمعلومات بأنواعها المختلفة؛ كما أتاح فرصاً جديدة من التعاون سواء بين الأصدقاء والزملاء أو حتى بين أشخاص لم تجمعهم معرفة سابقة. ويمكن عموماً تصنيف وسائل التواصل الاجتماعي في مجموعتين مختلفتين:

- (1) وسائل التواصل الاجتماعي التعبيرية expressive، التي تسمح بتبادل النصوص والصور ومقاطع الموسيقى والفيديو (ومن الأمثلة عليها: فيسبوك، تويتر، يوتيوب، ماي سبيس، فليكر).
- (2) وسائل التواصل الاجتماعي التعاونية collaborative، التي تسمح بالعمل المشترك بغية تحقيق أهداف مشتركة (ومن الأمثلة عليها: الويكي، Google Docs).

وقد فتحت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (وبخاصة أدوات الـ Web 2.0) آفاقاً واسعة لإشراك المواطن في العمل الحكومي، وعملت على تغيير توقعات المواطنين حول الطريقة التي ينبغي على الحكومة العمل بها. فمثلاً تتوقع الأجيال الجديدة من المؤسسات الحكومية أن تتفاعل معه كما تتفاعل معه الشركات التجارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المصدر: Kotler, P., Kartajaya, H., and Setiawan, I. Marketing 3.0: From Products to Customers to the Human Spirit. Wiley, 2010; Lee and Kwak, 2011.

الأدنى المبادئ الإرشادية للتعامل مع هذه الوسائل، وبخاصة لدى الإدارات الحكومية، وتحديد التطبيقات الممكن استخدامها لتنفيذ المشاريع التشاركية (الفقرات التالية)، إضافة إلى آليات استخداماتها العملية. ويظهر الجدول 4.2 بعض الخطوط الإرشادية للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي¹⁰⁹.

ويمكن البدء بإدخال وسائل التواصل الاجتماعي أولاً لدى الأقسام المعنية بالعلاقات العامة وخدمة المواطن في الإدارة الحكومية، واستخدامها لتلقي المعلومات الرجعة حول البيانات الحكومية المنشورة والخدمات الحكومية المقدمة، وإقامة حوارات افتراضية مع مجموعات المستخدمين، بحسب اهتماماتهم. ومن المفيد دوماً، في هذا السياق، تشجيع العاملين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مجالات عملهم (بعد مراجعة الجدول 4.2 أنفاً)، بدلاً من اعتبارها أدوات دخيلة على آليات العمل الحكومي، وهذا ما يسمح بتكامل إجراءات العمل، والانتقال التدريجي من المشاركة نحو مزيد من التعاون الفعال بين الحكومة والمواطن في المرحلة التالية.

ولتحقيق مشاركة المواطن في العمل الحكومي بأكبر قدر ممكن من الفعالية، لا بد من أن تقوم الإدارات الحكومية في هذه المرحلة بنقله تكنولوجياً لتمثل في التحول نحو أدوات التواصل الاجتماعي «التعبيرية» expressive (الإطار 4.2)، وتطبيقات الـ Web 2.0، والويب الدلالي، وذلك للاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها هذه الأدوات (منتديات الحوار، المدونات، مشاركة الصور والفيديوهات، المحتوى التشاركي، الخ.) في توليد الأفكار وفرزها. ويتوفر اليوم العديد من وسائل التواصل الاجتماعي تلك، غير أنه يفضل أن تبدأ الإدارات باستخدام أكثر هذه الوسائل انتشاراً، مثل فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب.

3. الإجراءات التنفيذية

(أ) آليات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو أساس المرحلة الثانية، لذلك فإن أول الإجراءات في هذه المرحلة سيكون وضع آلية واضحة تتضمن في الحد

الجدول 4.2 خطوط إرشادية للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي

1.	أنت مسؤول	أنت مسؤول شخصياً عن المحتوى الذي تنشره على الإنترنت، سواء أكان قد نُشر على مدونة، أم شبكة تواصل اجتماعي، أم بأي شكل آخر من أشكال المحتوى.
2.	على شبكة الإنترنت، أنت لست مجرد فرد له خصوصيته، بل ينظر لك أيضاً كموظف في الإدارة الحكومية	احرص على المشاركة على النحو الذي تراه مناسباً. وعند الضرورة، تأكد من الإشارة إلى أنك تمرير فقط عن وجهة نظرك وأفكارك الشخصية، وأنت لا تكتب باعتبارك ممثلاً عن المؤسسة التي تنتمي إليها.
3.	حافظ على خصوصيتك وعلى مكانة أصحاب العمل	لا ينبغي للنزاعات التي قد تحدث في مكان العمل أن تظهر على الملأ عبر وسائل الإعلام العامة.
4.	أظهر لباقة فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية	كل ما يخصك من مدونات، أو ويكي، أو شبكات تواصل اجتماعي، أو ما شابهها، يجب ألاّ يستخدم لمناقشة محتوى له صلة بالمؤسسة التي تعمل فيها. ولا يجدر أن تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الزملاء في أمور تخص العمل، بل استخدم قنوات الاتصال الداخلية المعتمدة.
5.	لا تكتب أو تظهر أي شيء لا تريده أن ينتشر عنك	يجب أن تكون على علم بمن يقوم بالوصول إلى ما يخصك في وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي (المنتديات، القوائم البريدية، المدونات، الويكي، وما إلى ذلك). ويجب أن يكون حاضراً في ذهنك إن المحتوى الإلكتروني قابل للانتقال إلى منصات أخرى بسهولة. كل ذلك يجب أن يؤخذ في الحسبان عندما تقرر ماهية المعلومات الشخصية التي ترغب في مشاركتها.
6.	شبكة الإنترنت لا تنسى أبداً	كن على يقين أن كل ما تنشره يبقى متاحاً للجمهور مدة طويلة، وأنه من غير الممكن ضمان حذفه ضماناً كاملة.
7.	حافظ على خصوصيتك، وخصوصية عائلتك وأصدقائك وزملائك	اطلب الإذن قبل نشر صور الآخرين أو محادثاتهم، ولا تنشر المعلومات السرية أبداً. ويجب التنبه إلى مدى سهولة وسرعة تبادل المعلومات السرية.
8.	الملكية هي الملكية، حتى على الوب	احترم حقوق التأليف والنشر. وحيثما كان ممكناً، أشر إلى الرابط أو المصدر الذي فيه المحتوى أو المرجع الذي نقلت عنه أو استشهدت به.
9.	يرجى التقيد بالتزاماتك في ضمان الخصوصية، والحفاظ على السرية المهنية	يوصى عموماً بعدم التعامل مع المسائل المتعلقة بالعمل باستخدام حسابك الشخصي. وإذا لم ترغب بالالتزام بذلك، عليك على الأقل التقيد بالتزامات الحفاظ على السرية والخصوصية المهنية.
10.	تعليمات استخدام تكنولوجيا المعلومات تنطبق أيضاً على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي	عليك التزام القواعد المطبقة على استخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تأخذ في الحسبان استخدام الإنترنت في الشؤون المهنية والشخصية على حد سواء.

ويتطلب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي دوماً توقُّر أهداف واضحة. ومن مسؤولية الإدارة العليا في كل جهة حكومية تحديد هذه الأهداف، والقيمة المضافة المتوقع الحصول عليها من مشاركة المواطن باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتقييم النتائج على نحو مستمر. كما ينبغي وضع وتنفيذ برنامج لتدريب وتوعية العاملين في المجال الحكومي على أسس استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والالتزام بسياسة المؤسسة حولها.

ويتطلب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي دوماً توقُّر أهداف واضحة. ومن مسؤولية الإدارة العليا في كل جهة حكومية تحديد هذه الأهداف، والقيمة المضافة المتوقع الحصول عليها من مشاركة المواطن باستخدام وسائل

(ب) تنفيذ البرامج التشاركية

(2) المشارك الناقد، الذي ينشر المحتوى رداً على مشاركات سابقة؛

(3) المشارك المشترك، الذي ينضم إلى وسائل التواصل الاجتماعي من دون مشاركات منتظمة؛

(4) المشارك المشاهد، الذي يكتفي بمشاهدة المشاركات من دون استجابة لها؛

(5) المشارك اللفظي، الذي لا يهتم بالمشاركة أساساً.

ليس تنفيذ المشاريع التشاركية بالأمر الجديد. ولكن الجديد هنا هو إيجاد آليات لتحفيز وتعظيم مشاركة المواطن في النشاطات الحكومية؛ وهذا يتطلب مقاربات من نمط جديد تكون فيها الأهداف وآليات العمل واضحة، متضمنة آليات التحضير والتنفيذ والتقييم. ويعرض الجدول 4.3 أهم الأسئلة المرتبطة بتحديد هذه الآليات¹¹⁰.

ومن المفيد، في إطار تطبيق الحكومة المفتوحة، التركيز على السياسات والبرامج التي تدفع المواطن إلى الانخراط في النشاطات الحكومية. وقد اقترح Bernhard Krabina «سلاًماً» ladder يقيس ويقيم مشاركة المواطن على درجات متتالية، سواء «نزولاً» (أي من المنظور الاستراتيجي)، أو «صعوداً» (أي من المنظور التنفيذي)، للوصول إلى أثر حقيقي من مشاركة المواطن على جودة واتساع تقديم الخدمات الحكومية (الإطار 4.3).

وإلى جانب سلم المشاركة هذا، يمكن العمل على تصنيف المواطنين المشاركين (أو الجهات المشاركة عموماً) على النحو التالي:

(1) المشارك الخلاق، الذي يبادر دوماً في وضع ونشر المحتوى؛

4. مؤشرات القياس

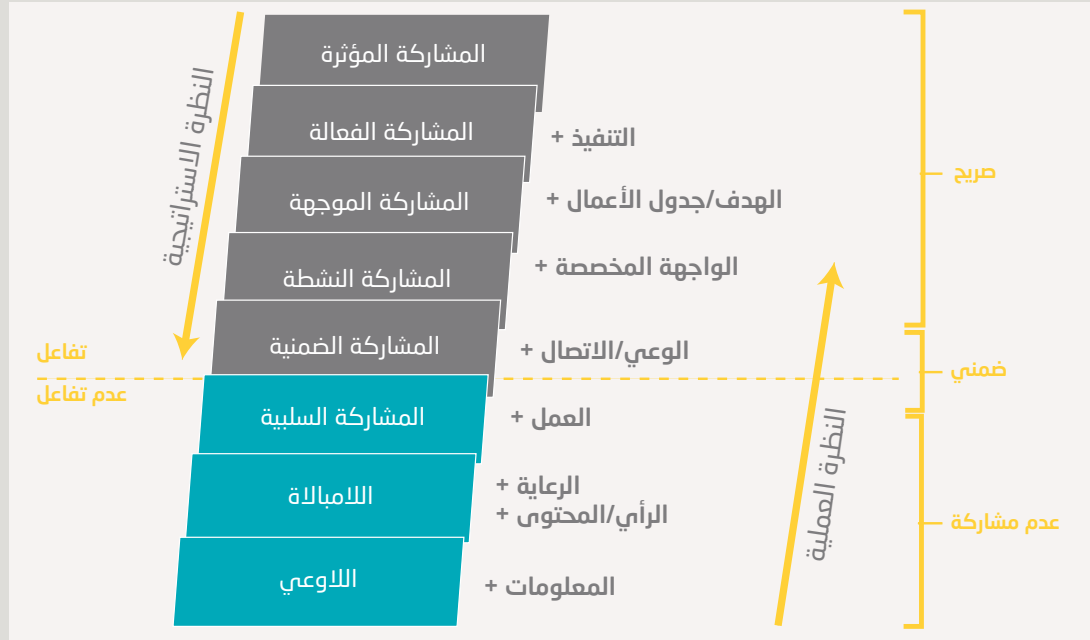
تستمر الإدارات الحكومية في هذه المرحلة باستخدام أدوات القياس الكمي لقياس مستوى مشاركة المواطن. ومن أهم مؤشرات القياس الكمي الممكن استخدامها هنا:

الجدول 4.3 خطوط إرشادية لآليات العمل في النشاطات الحكومية التي يشارك فيها المواطن

ما المطلوب تحقيقه من النشاط؟	مرحلة التحضير
من هي الجهات المعنية المشاركة في هذا النشاط؟	
ما هي الأهداف والمنافع المتوخاة من مشاركة المواطن في هذا النشاط؟	
ما هي الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ النشاط؟	
ما هو الإطار الزمني للنشاط؟	
ما هو الإجراء المتبع للتنفيذ؟	مرحلة التنفيذ
ما هي آليات وقنوات مشاركة المواطن في النشاط؟	
ما هي الأدوات الممكن أن يستخدمها المواطن في المشاركة على الشبكة؟	
كيف يمكن تحفيز مشاركة المواطن في هذا النشاط؟	
كيف يمكن زيادة القيمة المضافة المحققة من مشاركة المواطن في النشاط؟	
ما هي المعايير القياسية المستخدمة في جمع المشاركات (مثلاً: مصاغات البيانات)؟	مرحلة التقييم
ما هي المعايير المعتمدة في تقييم مشاركة المواطن في هذا النشاط؟	
ما هو الأثر المتوخى من مشاركة المواطن في هذا النشاط؟	

الإطار 4.3 سُلّم المشاركة الإلكترونية

فيما يلي شرح مختصر لسُلّم من ثماني درجات تسمح بالانتقال نحو مشاركة فعالة للمواطن في النشاطات الحكومية، مع التركيز في كل درجة على العناصر المطلوبة للانتقال إلى الدرجات التالية، والأسئلة المطلوب الإجابة عليها للمضي قدماً



اللاوعي

في الدرجة الأولى، يكون المواطن غير واعي لمفهوم المشاركة وإمكاناتها. لذلك لا بدّ في هذه الدرجة من توفير معلومات عن الإمكانيات التي تقدمها المشاركة بغرض الارتقاء إلى الدرجة التالية. والأسئلة الأساسية المطروحة هنا هي:

- ما هي الفئات المستهدفة؟
- كيف يمكن تقديم المعلومات إلى المواطنين بفئاتهم المختلفة؟

اللامبالاة

في الدرجة الثانية، يكون بمقدور المواطن الحصول على معلومات عامة عن الموضوع المطروح للمشاركة من وسائل الإعلام العامة ووسائل التواصل الاجتماعي، لكنه يشعر باللامبالاة تجاه الموضوع، لكونه لا يستطيع تقديم رأي شخصي عنه. والأسئلة الأساسية المطروحة هنا هي:

- كيف نجد المواطن المهتم بإبداء الرأي في الموضوع المطروح للمناقشة؟
- ما هي المعلومات الإضافية اللازمة للمواطن كي يكون رأيه؟ وكيف يمكن تقديمها لهم؟
- ما هي المعلومات الراجعة الهامة التي يمكن للمواطن أن يقدمها؟

المشاركة السلبية

في الدرجة الثالثة، يهتم المواطن بالموضوع المطروح للمشاركة، ويبدأ بتكوين رأي واضح عنه، لكنه، مع ذلك، لا يقوم بأي فعل إيجابي لعدم وجود محفزات كافية. والأسئلة الأساسية المطروحة هنا هي:

- كيف يمكن تحفيز المواطن للقيام بفعل إيجابي؟
- ما هي الإمكانيات التي يملكها المواطن للقيام بهذا الفعل؟
- هل آليات المشاركة جذابة وسهلة بما يكفي لاستخدامها؟

المشاركة الضمنية

- في الدرجة الرابعة، يبدأ المواطن بالتّباع بعض الممارسات المتاحة للمشاركة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بواسطة الآليات المتوفرة (تسجيل الإعجاب، تشغيل محتوى فيديو)؛ لكن هذه المشاركة تبقى ضمنية، أي أن المواطن لا يدرك أبعاد مشاركته. والأسئلة الأساسية المطروحة هنا هي:
- كيف يمكن جعل المواطن مدركاً أن مشاركته تستحق الجهد المبذول؟
 - كيف يمكن ربط الإمكانات التي يملكها المواطن بالهدف من المشاركة؟
 - كيف يمكن تصميم الأنظمة للاستفادة من المشاركة الضمنية؟
 - كيف يمكن تحليل المشاركات الضمنية؟

المشاركة النشطة

- في الدرجة الخامسة، يبدأ المواطن بالقيام بالمشاركة على نحو متعمد، فقد ينضم مثلاً إلى مجموعات في وسائل التواصل الاجتماعي، ويضع الملاحظات، ويشارك بإبداء وجهات النظر (مع ملاحظة أنه قد يُساء استخدام المشاركة أو قد تكون للتسلية). وفي هذه الحالة، تعمل الإدارات الحكومية على أن يقوم المواطن بتحميل مشاركاته في مواقع مخصصة لذلك. والأسئلة الأساسية المطروحة هنا هي:
- كيف يمكننا استقطاب المواطن لاستخدام موقع محدّد؟
 - هل توجد خيارات بديلة؟
 - كيف يمكننا أن نجعل المنظومات سهلة الاستخدام وتشجع على المشاركة النشطة؟

المشاركة الموجهة

- في الدرجة السادسة، تكون المشاركة معدّة لتوجيهها نحو الأغراض التي صمم النظام لأجلها: منشورات المواطنين، وجهات نظرهم، أفكارهم، الخ. وتنشر المشاركات عبر الواجهات المصممة بوجه خاص لهذا الغرض، وفق أهداف وبرامج محددة، بحيث يدرك المواطن الغاية من مشاركته. والأسئلة الأساسية المطروحة هنا هي:
- كيف نقوم بإيصال الهدف من المشاركة إلى المواطن؟
 - ما هو الإطار الزمني الذي يكون المواطن مستعداً ضمنه للمشاركة في الموضوع المطروح؟
 - ما هو الإطار الزمني الكافي للحصول على ما يكفي من المشاركات؟
 - ما هي المراحل اللازمة لذلك؟

المشاركة الفعّالة

- في الدرجة السابعة، لا يضع المواطن ملاحظاته أو أي محتوى يقدمه بصورة اعتباطية، لكنه يكون جزءاً من برنامج عمل ذي أهداف محدّدة ومعلنة. هنا نكون قد بدأنا بإطلاق مشاريع مشاركة ناجحة، ويكون التركيز على التنفيذ، وعلى الاستفادة من مخرجات المشاركة بأفضل ما يمكن. والأسئلة الأساسية المطروحة هنا هي:
- كيف يمكن التأكيد من أن المخرجات تستخدم وتوضع في موضع التنفيذ؟
 - كيف يمكن إيصال المعلومات عن نتائج المشاركة وما تمّ إنجازه إلى المهتمين؟

المشاركة المؤثرة

- في الدرجة الثامنة، تأخذ المشاركة شكلها المستدام، ويجري التركيز على الأثر. وهذا يعني أن مشاركات المواطنين أتاحت الحصول على مساهمات قيّمة جرت الاستفادة منها في التنفيذ، وكانت النتيجة خدمة عامة أفضل، وبرامج ومشاريع حكومية محسّنة، ومبادرات ناجحة.

- (1) التعامل بين جميع الأطراف: فيما بين الإدارات الحكومية، وفيما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني/الأهلي والعموم؛
- (2) التداول في السياسات العامة والقرارات؛
- (3) التجاوب بتقديم الخدمات وفق حاجة المستفيدين؛
- (4) التوجه نحو الحكومة الرشيقة agile government، وإعادة بناء مؤسساتها.

- (1) عدد الزوار، والمعجبين، والمتابعين في وسائل التواصل الاجتماعي؛
- (2) عدد الأفكار المعروضة من قبل المواطن؛
- (3) نسبة المنشورات إلى الملاحظات؛
- (4) معدل التصويت؛
- (5) اتجاهات المشاركة العامة؛
- (6) عدد حالات «الخروج عن السيطرة» مثل: المضايقات، والتعليقات المسيئة.

1. مجال التركيز

يُضاف إلى ذلك مجموعة من المؤشرات الكيفية، مثل:

بعد أن تنجح الإدارات الحكومية في زيادة شفافية البيانات وتحسين المشاركة المفتوحة، يمكنها الانتقال إلى المرحلة الثالثة المتمثلة بتعزيز التعاون المفتوح بين الإدارات الحكومية والمواطن ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي والقطاع الخاص. وتركز هذه المرحلة على دور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لا «تعاون» في مقابل التركيز على دورها كأداة لا «تعبير» في المرحلة السابقة. ويوضح الإطار 4.4 الفرق بين المشاركة والتعاون.

- (1) تغيير ثقافة الإدارات الحكومية نحو الانفتاح؛
- (2) الرضا العام عن التفاعل مع الحكومة؛
- (3) فائدة التعليقات العامة؛
- (4) الأفكار الابتكارية المنشورة.

هاء. المرحلة الثالثة: التعاون

ويتعدى تركيز الإدارات الحكومية في هذه المرحلة نشاطات التعاون التقليدية التي يمكن أن تكون قائمة بين الإدارات، باتجاه التعاون مع المواطن ومع القطاع

يمكن تحديد الغرض الرئيسي من المرحلة الثالثة بتعزيز التعاون بين المواطن والحكومة، وذلك عن طريق الأهداف العامة التالية:

الإطار 4.4 المشاركة المفتوحة والتعاون المفتوح

المشاركة المفتوحة: يقصد بها مشاركة المواطن في نشاطات تفاعلية بسيطة، باستخدام أدوات مثل الشبكات الاجتماعية، والمدونات، ومشاركة المعلومات والصور والفيديوهات؛ وهي تعتمد في المقام الأول على وسائل التواصل الاجتماعي التعبيري لربط المستخدمين وتبادل الأفكار فيما بينهم.

التعاون المفتوح: يقصد به مشاركة المواطن (سواء مباشرة بصفته الشخصية، أو عن طريق منظمات المجتمع المدني/الأهلي التي يمكن أن يكون منتسباً إليها) في مهام ومشاريع أكثر تعقيداً، بهدف الوصول إلى مخرجات محددة، باستخدام أدوات مثل تطبيقات كتابة وتحرير الوثائق، وتطوير وثائق الويكي، وتطوير التطبيقات المفتوحة المصدر، وتنظيم الفعاليات؛ وهي تعتمد في المقام الأول على أدوات التواصل الاجتماعي التعاوني.

ويمكن تطبيق مبدأ باريتو المذكور آنفاً، لا في المرحلة الأولى فقط، بل في المرحلتين الثانية والثالثة أيضاً؛ أي أن الإدارات الحكومية تستمر حتى هذه المرحلة بانتقاء الخدمات ذات القيمة العالية والأثر الكبير، والتركيز أساساً على ما يجري تنفيذه عوضاً عن القلق بشأن ما لا يتم تنفيذه.

2. التكنولوجيا الداعمة

في هذه المرحلة، تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لشبكات التواصل الاجتماعي التعاونية (الشكل 4.2)، دوراً حاسماً في تعزيز التعاون بين الحكومة والمواطنين. وتحوّل هذه التكنولوجيا إلى أداة قوية لتعزيز التوجه نحو اللاهربية، وترشيق المؤسسات الحكومية، والتعاون في وضع السياسات.

ويعمل النمو المتسارع في وسائل التواصل الاجتماعي، والتطبيقات النقالة الذكية، والانخفاض الكبير في أجورها، على الحد من حواجز الاتصال، ودعم المشاركة المباشرة للمواطنين في جميع المناطق، حتى الريفية والنائية منها، وتسهيل إنشاء المنصات التعاونية لتوسيع المشاركة في صنع القرار السياسي. وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في انخفاض «تكلفة التعبير عن الرأي»، وتعزيز الانفتاح في المداولات العامة، من جهة، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات العامة وتحسين جودتها، من جهة أخرى. وستسمح هذه التكنولوجيا بظهور «جماعات ذات مصالح مشتركة» تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وبالتعاون فيما بينها في تحقيق أهدافها بطريقة فاعلة لم تكن متاحة من قبل¹¹¹.

ونشير هنا إلى أن أولوية استخدام أدوات التواصل الاجتماعي في هذه المرحلة لا تمنع من الاستمرار في استخدام بعض وسائل التواصل الأخرى غير التكنولوجية، كتنظيم ورشات عمل ولقاءات مباشرة بين ممثلين عن الإدارات الحكومية وعن المواطنين (عن طريق منظمات المجتمع المدني/الأهلي) بغية التفاعل والنقاش الحي.

الخاص، وذلك بغية توفير خدمات حكومية مبتكرة ذات قيمة مضافة، وعلى نحو يتيح للمستهدفين، بأي موقع، وفي أي وقت، الوصول إليها والمشاركة فيها.

يهدف التعاون في هذه المرحلة إذاً إلى تشجيع المساهمة الفعالة للمواطنين في تصميم وتقديم الخدمات العامة، وذلك عن طريق:

- (1) تعزيز التواصل وتدفق المعلومات بين الجهات الحكومية والمواطنين، وفي الاتجاهين؛
- (2) الشراكة والتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، وكذلك بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين في تصميم وتنفيذ البرامج المستهدفة؛
- (3) الوصول إلى مستويات متقدمة من التشاركية، عن طريق إجراء مداولات عامة مفتوحة حول السياسات والبرامج الحكومية المخطط لها؛
- (4) مساهمة المواطن في صنع القرار الحكومي. ويُحقّق إشراك المواطن، عن طريق منظمات المجتمع المدني/الأهلي التي يمكن أن يكون منتسباً إليها، في المهام والمشاريع الحكومية المعقدة انفتاحاً أكبر لدى الإدارات الحكومية، وينتج عن ذلك أشكال تعاون متعدّدة بين أطراف مختلفة، إضافة إلى النتائج المحقّقة من حيث الاقتصاد في الزمن والكلفة، ورفع مستوى الجودة والابتكار في الخدمات الحكومية.

وفي مرحلة التعاون، تبقى سلطة اتخاذ القرار النهائي منوطة بواضعي السياسات في الإدارات الحكومية، والذين قد لا يتأقلمون تأقلاً تاماً مع نتائج النشاطات التعاونية. ومع ذلك، تقرّ الحكومة في هذه المرحلة بأهمية مساهمة المواطنين لتطوير أفكار وإيجاد حلول جديدة.

وتقوم الإدارات الحكومية هنا إذاً بدور الوسيط، الذي يعمل على توفير منصة لالتقاء جميع أصحاب المصلحة، والتعاون فيما بينهم لتحقيق أغراض مشتركة، بحيث يتحوّل المواطن من متلق سلبي للحلول الحكومية إلى مساهم فاعل في التعاون مع المسؤولين الحكوميين لإيجاد أفضل السبل لتحسين تقديم الخدمات العامة ووضع السياسات وصنع القرار.

3. الإجراءات التنفيذية

(أ) استخدام التكنولوجيا التعاونية

رصد هذه الأدوات على متطلبات الخصوصية والسرية وسهولة الاستخدام.

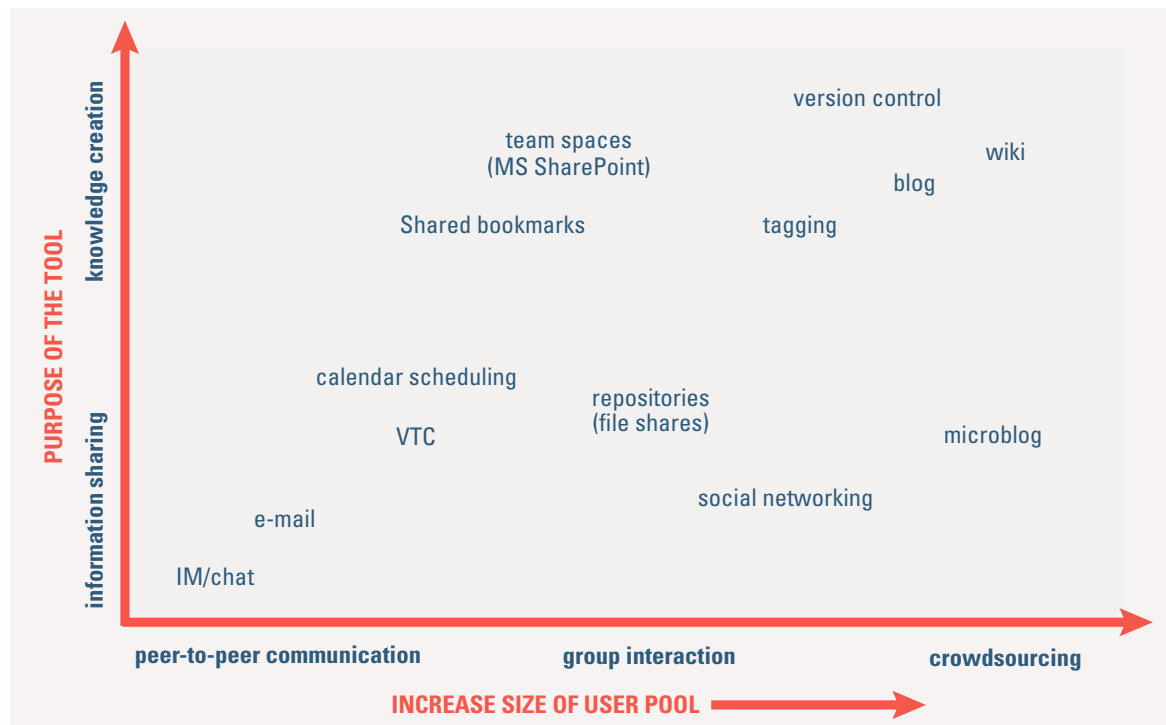
ومن المعايير التفصيلية التي يمكن النظر إليها عند اختيار الأداة المناسبة:

- (1) هل الأداة متاحة تكنولوجياً؟
- (2) هل الأداة تحتاج إلى تنصيب لدى المستخدم؟
- (3) هل يحتاج استخدام الأداة إلى إجراءات تسجيل؟
- (4) هل يتطلب استخدام الأداة تقديم بيانات عن الجهة صاحبة المشروع و/أو عن المستخدمين؟ وهل تذهب هذه البيانات إلى طرف ثالث؟
- (5) هل تضمن الأداة سلامة البيانات integrity؟
- (6) هل استخدام الأداة مجاني أم مأجور؟
- (7) هل الأداة منيعة من ناحية الأمن والأمان (الاختراق)؟

في هذه المرحلة، لا بد من إيلاء أهمية خاصة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة والأدوات المعلوماتية التي تسمح بوضع «المشاريع التعاونية» collaborative projects موضع التنفيذ. وهذه الأدوات، بخلاف أدوات التواصل الاجتماعي التعبيرية (التقليدية)، هي أدوات أقل شيوعاً وأكثر تعقيداً من ناحية التصميم والاستخدام. لا بد إذاً، في بداية هذه المرحلة، من رصد الأدوات المتاحة (سواء أكانت متاحة للاستخدام العام أم لا)، وتصنيفها من ناحية الوظائف التي تتضمنها.

فعلى سبيل المثال، يعرض الشكل 4.2 تصنيفاً للأدوات التعاونية collaborative tools من حيث الغرض منها وحجم قاعدة مستخدميها¹¹². ومن المهم التركيز عند

الشكل 4.2 تصنيف الأدوات التعاونية



(ب) تنفيذ المشاريع التعاونية

التشاركية التخصصية (مثال: SlideShare)، وقوائم المشاركين في المؤتمرات والفعاليات التخصصية، والفئات المتخصصة من المواطنين (مثال: أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات)، الخ¹¹³.

وبوجه عام، يمكن تصنيف المشاريع التعاونية، حسب أنواعها وإدارتها والمستفيدين منها، كما يلي¹¹⁴:

- (1) التعاون الإداري المفتوح، يركّز هذا النوع من المشاريع التعاونية على مشاركة المواطنين أو ممثلي منظمات المجتمع المدني/الأهلي بمبادرة وتوجيه فعال من الإدارات الحكومية. ومن الأمثلة عن هذا النوع إشراك المواطنين في المجالس الاستشارية، ويمكن إدراج هذه المشاريع في سياق النشاطات «حكومة إلى حكومة» G2G؛
- (2) التمهيد للمواطنين citizen sourcing، في هذا النوع من المشاريع التشاركية أو التعاونية (الإطار 4.5)، يساعد

عند تنفيذ المشاريع التعاونية، لا بدّ في البداية من البحث عن «شركاء التعاون»، إذ أن الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو استهداف شركاء التعاون المناسبين، بحسب الموضوع، لا التعاون بالضرورة مع جميع المواطنين في الوقت ذاته، كما كان التركيز في المرحلة السابقة.

ومن الواضح أنه ليس من السهل إجراء تصنيف شامل للمواطنين بحسب اهتماماتهم، ولكن يمكن بالمقابل الاستفادة من المعلومات والبيانات العديدة التي يوفرها اليوم «مجتمع المعلومات» (مع ضرورة التنبه إلى عدم اختراق الأحكام الخاصة بالخصوصية والبيانات الشخصية)، مثل المعلومات الممكن الحصول عليها من شبكات الأعمال (مثال: LinkedIn)، والشبكات

الإطار 4.5 التمهيد للمواطنين

يمكن تعريف «التمهيد الحشدي» crowdsourcing بأنه النشاط الذي يسمح بإشراك «جمع» أو «حشد» من الجمهور في تنفيذ عمل محدد (مثل البحث عن حلول ابتكارية لمسألة معينة) بغية الوصول إلى هدف مشترك موضوع. ومن الواضح أن الزيادة الكبيرة في التوصيلية الشبكية connectivity عبر العالم جعلت التشارك والتعاون الجمعي أكثر سهولة وفعالية.

أحد أشكال التمهيد الحشدي هو «تمهيد العمل للمواطن» citizensourcing، الذي يعني تطبيق هذا المفهوم على عملية حشد المواطنين لإشراكهم في نشاط محدد يخص الحكومة، وذلك بهدف الاستفادة من المهارات والخبرات الفردية والجمعية التي يملكها المواطنون أو منظمات المجتمع المدني/الأهلي التي ينتسبون إليها. وعن طريق التمهيد للمواطن، يمكن للحكومة جمع الأفكار والآراء والمقترحات (بل والتمويل أحياناً) من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي، بإيجاد حلقة دائمة من التواصل.

وبالتأكيد، ليست الأسس التي تقوم عليها عملية التمهيد للمواطن جديدة. ففي الماضي، كانت مثل هذه النشاطات تُقام في قاعات الاجتماعات العامة (مثلاً: بهو مجالس المدن town hall)، أو تُجرى عن طريق زيارات ميدانية يقوم بها موظفون حكوميون إلى منازل المواطنين أو محالّ عملهم، أو عن طريق الاتصال بهم هاتفياً، أو عن طريق ملء استمارات خاصة توضع لهذه الغاية. لكن من الواضح أن هذه الوسائل أصبحت اليوم تفتقر إلى الكفاءة والفعالية، إضافة إلى كونها ذات كلفة مرتفعة في الوقت والمال. ولهذا السبب، ثقة احتمال كبير دوماً أن تضيع مساهمات قيمة من المواطنين بسبب عدم إمكان الوصول إليها. إضافة إلى ذلك، فإن التواصل بهذه الوسائل يجري عادة بين الحكومة وفئة المواطنين المشاركين، ولا توجد إمكانية فعالة للتواصل والحوار بين المواطنين.

أما في «العصر الرقمي» الذي نعيش فيه اليوم، فإن عدداً كبيراً من المواطنين والمنظمات أصبحوا متصلين «على الشبكة» online اتصالاً دائماً، وهذا ما يسمح للإدارات الحكومية بالوصول السريع إلى المواطنين وإشراكهم في معالجة

المواضيع التي يمكن أن تُعرض عليهم. وقد كانت الشركات التجارية سبّاقة في هذا المجال بالتواصل مع موظفيها وعملائها، ثم انتقلت الفكرة إلى الإدارات المحلية التي استخدمتها لإيجاد «حضور» دائم للمدن والبلديات على الشبكة، وبخاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر.

لنتخيّل مثلاً أن اجتماعات إحدى الإدارات الحكومية أو المحلية (مثلاً مجلس المدينة) تكون في حالة انعقاد دائم على الشبكة، بحيث يمكن الوصول إليها عن طريق أي جهاز معلوماتي. يسمح ذلك بمضاعفة نطاق الوصول إلى المواطنين أضعافاً مضاعفة، بحيث يمكن في هذه الحالة إطلاق مواضيع للحوار أو مسائل للبحث عن حلول مبتكرة لها، يشارك فيها جميع الراغبين، على نحو يتصف بالسهولة والمتعة، وهو ما يسمح باستجابة أفضل لاحتياجات المواطنين.

فمثلاً، أطلقت مدينة باريس (فرنسا) برنامجاً تشاركياً على الشبكة، يهدف إلى دراسة تمويل المشاريع البلدية، اسمه «سيدي العمدة، لدي فكرة». وقد أفضى هذا البرنامج إلى اعتماد مشاريع خلاقة، منها مشاريع الحدائق العمودية التي أعلنت المدينة عن الاستثمار بها بمبلغ مليوني يورو، بعد أن حصلت، بنتيجة التصويت، على 20,000 صوتاً.

إن تعميم مثل هذه البرامج في مجال التعهيد للمواطنين على الإدارات الحكومية المختلفة، وحتى على مستوى الحكومات على المستوى الوطني والمحلي، هو في صميم النشاطات التي تدرج ضمن مبادرات الحكومة المفتوحة، وصولاً إلى الإشراف الناجز للمواطن.

المصدر: <https://www.citizenlab.co/blog/civic-engagement/what-is-citizensourcing>

لكنها تستطيع العمل، بفضل سلطتها وقدرتها على التأثير، لزيادة مستوى القيمة العامة. ويمكن إدراج هذه المشاريع في سياق النشاطات «حكومة إلى مواطن» G2C؛

(5) المواطن في موقع الحكومة، في هذا النوع من المشاريع التعاونية، يعمل المواطنون على مساعدة أنفسهم ومساعدة بعضهم بعضاً. ولا يبقى للإدارات الحكومية دور فعال في هذه النشاطات، ولكنها تعمل على توفير الشروط والأطر الداعمة. ويمكن إدراج هذه المشاريع في سياق النشاطات «مواطن إلى مواطن C2C».

4. مؤشرات القياس

كما في المرحلتين السابقتين، يبقى استخدام آليات القياس الكمي هو الغالب في هذه المرحلة. ومن أهم مؤشرات القياس الكمي الممكن استخدامها هنا:

- (أ) عدد حالات التعاون بين المؤسسات والمواطن؛
- (ب) عدد حالات التعاون بين القطاعين العام والخاص؛
- (ج) عدد حالات ومدى تنوع الشراكات الخارجية؛
- (د) عدد خدمات القيمة المضافة التي جرى إيجادها.

المواطنون في أداء النشاطات والمهام العامة كمشاركين منتجين (مثل حشد الأفكار؛ أو إنجاز بعض الأعمال التي تحتاجها الحكومة بمساعدة جمهور المواطنين، كجمع البيانات العامة؛ أو حتى حشد التمويل في بعض الحالات). ومع أن الإدارات الحكومية تبقى في هذا النوع مسؤولة أساساً عن هذه النشاطات، فيمكن للمواطنين أن يؤثروا عن طريقها في التوجهات الحكومية والنتائج المتوخاة منها، ويمكن لهم أن يقدموا مساعدة فعلية في مراحل التنفيذ. ويمكن إدراج هذه المشاريع في سياق النشاطات «مواطن إلى حكومة» C2G؛

(3) الشراكة بين القطاع العام والمواطن، في هذا النوع من المشاريع التعاونية، تشارك الإدارات الحكومية مع المواطنين في المسؤوليات بالتساوي، حيث يقدم كلا الجانبين مهاراتهم الخاصة لحل المشاكل وتوليد القيمة العامة. ويمكن إدراج هذه المشاريع في سياق النشاطات «حكومة مع مواطن» G+C؛

(4) الحكومة كمنصة، في هذا النوع من المشاريع التعاونية، تساعد الإدارات الحكومية المواطنين على تنظيم أنفسهم، ولا تبقى الحكومة مسؤولة مباشرة عن هذه النشاطات،

ضبط مبادرات الحكومة المفتوحة القائمة وتحسينها لزيادة الاستفادة منها، كما تعمل على توسيع نشاطاتها في هذه المبادرات لتقديم مزيد من الفائدة إلى المواطن.

وتسعى الإدارات الحكومية في هذه المرحلة الرابعة إلى تحقيق هدفين هاميين:

(أ) الهدف الأول، أن تصبح إمكانية وصول المواطن إلى البيانات الحكومية، ومشاركته وتعاونته، أكثر سهولة وإتاحة، وذلك باستخدام الحواسيب والأجهزة النقلة والتطبيقات الواسعة الانتشار، وبخاصة الهواتف الذكية، والحواسيب اللوحية، وحتى أجهزة اللعب. وبالمقابل، تجري مواءمة المواقع والتطبيقات الحكومية مع هذه المنصات الحاسوبية لضمان التكامل الفعال بين مختلف المنصات وسهولة التنقل السلس فيما بينها؛

(ب) الهدف الثاني، أن يجري ضمان التكامل السلس بين أدوات وطرائق إشراك المواطن في نشاطات الإدارات الحكومية، على النحو الذي يضمن سهولة العمل وإمكانية تنقل المواطن بين عدة فعاليات دون أن يضطر إلى التنقل بين عدة تطبيقات أو تكرار تسجيل الدخول والخروج.

وفي هذه المرحلة تعمل الإدارات الحكومية على إقامة البنى والإجراءات الحكومية الفعالة التي تضمن التحسين المستمر والابتكار في برامج إشراك المواطن، كما تعمل الإدارات مع المواطن والقطاع الخاص وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة على بناء نظام قوي للمشاركة الفعالة وضمان استدامته.

تمثل هذه المرحلة ذاك أعلى مستوى من مستويات الانفتاح، الذي يتميز بمشاركة المواطن في عملية صنع القرار الحكومي، في إطار علاقة متبادلة ومتكافئة بين الموظفين الحكوميين المختصين والمستخدمين، والبيئة العامة المحيطة إجمالاً. ويتطلب ذلك إعادة تعريف العلاقة بين الموظفين الحكوميين والمواطنين لتحويلها من شكل «التبعية» التقليدي إلى شكل «الندية»، حيث يصبح المواطن عنصراً فاعلاً في تصميم وتقديم الخدمات العامة، بحيث يجري التعامل مع «رأس المال البشري» لدى المواطنين باعتباره من الأصول الرئيسية في وضع البرامج العامة ونشاطات التخطيط والتنمية وتقديم الخدمات العامة. ويعني ذلك - على أرض الواقع - نوعاً من تقاسم

ويمكن أن يُضاف إلى هذه المؤشرات بعض مؤشرات قياس الأثر، مثل مدى جودة وابتكار مدخلات التعاون والرضا العام عن التفاعل مع الحكومة.

واو. المرحلة الرابعة: الإِشراك الناجز

يمكن تحديد الغرض الرئيسي من المرحلة الرابعة بالوصول إلى الإِشراك الناجز الكلي للمواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة التالية:

- (1) الوصول الشامل إلى البيانات والخدمات؛
- (2) إشراك جميع الأطراف (المواطنون، ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي، والقطاع الخاص، إلى جانب الحكومة) في رسم السياسات وصنع القرار؛
- (3) بناء الحكومة المتمركزة في المواطن، والخاضعة للمساءلة؛
- (4) استدامة الحكومة المفتوحة؛
- (5) الوصول إلى الإِساهام الفعّال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونذكر بأن الهدف من جميع المراحل السابقة يجب أن يكون الوصول إلى الإِشراك الناجز، لأنه تم تقسيم بلوغ الهدف إلى مراحل من أجل الأخذ في الحسبان لتطوير الأبعاد المختلفة للحكومة المفتوحة: المؤسسية والتنظيمية والبشرية والتكنولوجية والثقافة والوعي العام لهذه الأبعاد سواء في الحكومة أو لدى المواطنين أو لدى أصحاب المصلحة الآخرين: القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الأهلي.

1. مجال التركيز

يتم في هذه المرحلة الرابعة والأخيرة الوصول إلى التطبيق الناجز للحكومة المفتوحة، وذلك استناداً إلى تطبيق المراحل الثلاث السابقة. وتعمل الإدارات الحكومية في هذه المرحلة على نقل الشفافية والمشاركة والتعاون إلى مستوى الإِشراك الكلي للمواطن وانخراطه في العمل الحكومي، أي أن يُشرك المواطن إِشراكاً واضحاً في عمليات صنع القرار العام. وتعمل الإدارات الحكومية في هذه المرحلة أيضاً على

الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي، بأشكالها المختلفة، في دعم اتخاذ القرار بصورة لاهرمية، تسمح لجميع المواطنين بإسراع صوتهم.

توجد بعض العوامل الحاسمة التي تؤثر على مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالإشراك. ويتعلق ذلك، بوجه خاص، بثلاثة عوامل رئيسية:

- (أ) تكلفة تنفيذ المشروع، حيث تعدّ التكلفة من العقبات التقليدية التي تحول دون استدامة المشروع. ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور في تخفيض التكلفة وزيادة سرعة التنفيذ؛
- (ب) توافق النتائج مع الأهداف، حيث تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة فعالية المشروع وتوافق النتائج مع الأهداف الموضوعة، وتسهّل عمليات الرصد والتقييم؛
- (ج) القبول المؤسسي للتغيير والأدوات التكنولوجية المستخدمة في هذه العملية.

3. الإجراءات التنفيذية

كما ذكرنا آنفاً، هذه المرحلة هي محصلة المراحل الثلاث السابقة معاً، ويجري فيها الاستمرار في جميع الإجراءات التنفيذية في تلك المراحل وتدعيمها وتوسيعها ونقلها إلى منصات جديدة (مثلاً: المنصات النقّالة). ولا بدّ أولاً من التعلّم من المراحل السابقة، والاستفادة - بوجه خاص - من المعلومات الراجعة من المواطنين، بهدف تقييم الإجراءات والنشاطات المتخذة والمنقّدة في المراحل السابقة، بهدف نقل الخبرة إلى داخل الإدارات الحكومية، وذلك بغية زيادة الانفتاح إلى الحد الأقصى.

ويمكن إضافة أدوات ووظائف جديدة إلى المنصات التكنولوجية التي تدعم الإشراك الناجز، مثل:

- (أ) توسيع منتديات الحوار التخصصية، مثلاً لجمع المعلومات، أو الاستشارات وطلبات تقديم مقترحات، أو تحديد مشكلات والنقاش حول سبل معالجتها؛
- (ب) توسيع إمكانات التصويت واستطلاعات الرأي؛
- (ج) توسيع النقاشات العامة، وخاصة في السياق السياسي؛

السلطة بين الإدارات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني/الأهلي، وعموم المواطنين. ويتطلب تحقيق ذلك تحريراً كاملاً لإمكانيات الوصول إلى المعلومات، وتوسيع نطاق المداولات العامة إلى الحد الأقصى.

وإذا كانت المرحلة الأولى من إطار العمل المقترح لتطبيق الحكومة المفتوحة هي بمنزلة الأساس الذي تُبنى عليه مرحلتان الثانية والثالثة، فإن هذه المرحلة الأخيرة هي محصلة جميع الإجراءات والنشاطات المتخذة والمنقّدة في المراحل الثلاث السابقة معاً، وصولاً إلى الإشراك الناجز للمواطنين في صنع القرار المتعلق بالشأن العام. وتبقى الأهداف العامة من الحكومة المفتوحة قائمة في جميع مراحل التطبيق، وعلى رأس هذه الأهداف التعزيز المستمر للشفافية، القائمة على حق وصول عموم المواطنين إلى البيانات والمعلومات الحكومية (الذي يفرض عادة بقانون، يمكن الاطلاع على الفصل الخامس بخصوص تشريعات الحكومة المفتوحة).

ومن أهم مزايا الانفتاح والشفافية (التي جرى التركيز عليها منذ المرحلة الأولى) أنها تقود إلى المساءلة accountability، أي إلى تعزيز مسؤولية الحكومة عن أفعالها وقراراتها وسياساتها وإنفاقها العام أمام المواطنين. فالوصول إلى المعلومات يضع الحكومة تحت الرقابة الشعبية، ويدعم الممارسات الديمقراطية، ويدفع باتجاه أن تصبح القرارات الحكومية موجهة على نحو أفضل للاستجابة إلى احتياجات المواطنين، وهو ما يدفع بدوره إلى أن تصبح الخدمات العامة أكثر كفاءة وفعالية. ويزيد كل ذلك من ثقة المواطن بالحكومة، ومن شعوره بأن ليس لدى الحكومة ما تخفيه عنه¹¹⁵.

ومع أن التخطيط لتطبيق الحكومة المفتوحة يجب أن يرتبط بأهداف التنمية المستدامة SDGs التي اعتمدها الأمم المتحدة¹¹⁶ منذ المراحل الأولى، فإن هذه المرحلة تسمح بالوصول إلى الإسهام الفعال في تحقيق هذه الأهداف.

2. التكنولوجيا الداعمة

كما في المرحلة السابقة، تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المرحلة دوراً حاسماً. ويمكن

المادية أيضاً، كالابتكار والتعلم، وذلك بغية التأكد من أن الانفتاح قد أصبح معيار الثقافة الحكومية وإشراك المواطن. وبالنتيجة، تغدو الرؤى والأهداف الواردة في إرشادات الحكومة المفتوحة محققةً في هذه المرحلة تحقّقاً ناجزاً. ومن أهم مؤشرات القياس الممكن استخدامها هنا:

- (أ) الزيادة في المشاركة العامة، والتعاون العام والخاص؛
- (ب) مستوى التكامل بين خدمات وإجراءات الحكومة المفتوحة؛
- (ج) الفائدة الملموسة لتطبيقات وأدوات إشراك المواطن؛
- (د) تقييم تجربة المستخدم عموماً؛
- (هـ) استمرار مشاركة المواطن مع الزمن؛
- (و) أثر تطبيق الحكومة المفتوحة على مستوى الشفافية والمساءلة والثقة؛
- (ز) أثر تطبيق الحكومة المفتوحة على مستوى تجاوب الحكومة مع متطلبات المواطنين؛
- (ح) أثر تطبيق الحكومة المفتوحة على الإنتاجية والابتكار.

هذا إضافة إلى مؤشرات القياس التقليدية الأخرى، مثل:

- (أ) عدد مستخدمي الهاتف النقال؛
- (ب) عدد مستخدمي المنصات والتطبيقات والخدمات؛
- (ج) الزيادة في عدد المستخدمين، ومجموعات البيانات التي جرت مشاركتها.

زاي. محصّلة عامة

أخيراً، نلخص في الجدول 4.4، مجالات الاهتمام، والمخرجات المتوقعة، والمزايا لأجل كل مرحلة من مراحل تنفيذ إطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة¹¹⁸.

(د) أدوات دعم القرار؛
(هـ) الأدوات التعاونية في إنشاء وتحرير الوثائق.

كما يمكن في هذه المرحلة اتخاذ خطوات جديدة نحو زيادة الشفافية والانفتاح، مثل:

- (أ) زيادة في الشفافية المالية: آليات التمويل، المعونات، تمويل الأحزاب والمؤسسات غير الحكومية؛
- (ب) تصحيح الموازنات العامة وضبط الإنفاق العام (وهو موضوع يبدي فيه المواطنون عادة اهتماماً خاصاً)؛
- (ج) تحسين شروط المشتريات الحكومية، واستخدام المناقصات الإلكترونية لزيادة الشفافية؛
- (د) التصريح عن مداخل كبار الموظفين الحكوميين؛
- (هـ) نشر كامل البيانات المتعلقة بالخدمات العامة؛
- (و) تعزيز حرية التعبير عن الرأي.

وبعد تعزيز الإجراءات المتخذة في المراحل السابقة وتدعيمها، لا بد من التساؤل عن كيفية ضمان الاستدامة، بهدف أن يصبح للمواطنين دوراً رئيسياً في عملية صنع القرار، وزيادة «القيمة العامة» public value¹¹⁷. ويتطلّب ذلك إجراء إعادة هيكلة شاملة للأجهزة والإدارات الحكومية، وإعطاء دور جديد للمؤسسات الحكومية يتناسب مع سياسة الانفتاح الشامل، بحيث يتحوّل دور الحكومة إلى تسهيل الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة، وتمكين المواطنين والمجتمعات المحلية من المشاركة في إدارة الموارد العامة.

4. مؤشرات القياس

في هذه المرحلة، تبدأ الإدارات الحكومية باستخدام أدوات ومنهجيات قياس الأثر والمخرجات، إلى جانب الاستمرار في استخدام أدوات القياس الكمي كما في المراحل السابقة. ويسمح قياس الأثر بتقصي مخرجات تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة، لا من الناحية المالية والمادية فحسب، بل من النواحي غير

الجدول 4.4 مجالات الاهتمام، والمخرجات المتوقعة، والمزايا، في كل مرحلة من مراحل تنفيذ إطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة

المرحلة	مجال التركيز	المخرجات	المزايا
المرحلة الأولى: الانفتاح (من أجل الشفافية)	<ul style="list-style-type: none"> شفافية الإجراءات والأداء الحكومي؛ جودة البيانات؛ نشر الوعي بأهمية الانفتاح. 	<ul style="list-style-type: none"> البيانات الحكومية التي يجري نشرها ومشاركتها على الشبكة؛ الإجراءات الحكومية وسياسة نشر المعلومات ومشاركتها على الشبكة؛ التركيز على القيمة والأثر للبيانات المنشورة، كالكلفة والأداء؛ تحسين جودة البيانات: الدقة، الاتساق، الحيئية؛ المعلومات الراجعة من المواطن حول فائدة البيانات المفتوحة؛ أدوات القياس المركزية الكمية والإجرائية المستخدمة. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الوعي والمعرفة لدى المواطن بالبيانات الحكومية والإجراءات والسياسات الحكومية المتبعة؛ زيادة المساءلة الحكومية؛ تحسين جودة البيانات: الدقة، الاتساق، الحيئية؛ التأسيس لتحسين الأداء؛ التأسيس لخدمات القيمة المضافة على الشبكة؛ التحول الثقافي نحو بدء الانفتاح؛ المواطن مشارك عن طريق البيانات المفتوحة.
المرحلة الثانية: المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> المعلومات الراجعة من المواطن، المحادثات والتصورات؛ الاتصالات التفاعلية؛ المشاركة الجماعية؛ وسائل التواصل الاجتماعي التعبيرية. 	<ul style="list-style-type: none"> انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتفاعل بين المواطن والحكومة؛ إمكانيات التصويت والاقتراع، والمعلومات الراجعة؛ الاستجابة المتسقة، في الوقت المناسب، للمعلومات الراجعة؛ تجميع الموارد للاستفادة من تجارب وخبرات وأفكار المواطن؛ المحتوى المنشأ من المستخدم والذي جرى نشره ومشاركته؛ التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي المنتشرة مثل فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب؛ أدوات القياس المركزية الكمية والإجرائية المستخدمة. 	<ul style="list-style-type: none"> المعلومات الراجعة من المواطن آتياً وفي الوقت المناسب؛ النقاشات المجتمعية حول الأعمال الحكومية؛ خفض كلفة وزمن الابتكار؛ ابتكار أكثر؛ زيادة الإحساس بالانتماء المجتمعي المتمحور حول الحكومة؛ التحول الثقافي نحو زخم أكبر للانفتاح؛ المواطن مشارك من خلال المحادثات؛ زيادة ثقة المواطنين بالحكومة.

<ul style="list-style-type: none"> • التأثير المتناغم لتعاون المؤسسات: اقتصاد في الكلفة والزمن، ومخرجات بجودة أعلى؛ • الاقتصاد في الكلفة والزمن، والإبداع بالشراكة مع المواطن؛ • المزايا العامة المحققة من ارتفاع الجودة والخدمات الإبداعية المطورة لدى القطاع الخاص؛ • السياسات والقواعد الجديدة المصوغة بفضل إجراءات التعاون المفتوح؛ • الاستجابة الفعالة والكفاءة لحالات الطوارئ والكوارث؛ • القبول الواسع للانفتاح في الحكومة؛ • مشاركة المواطن عبر المهام والمشاريع. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعاون المؤسسات في صنع القرار والمشاريع المعقدة؛ • التعاون مع المواطن لحل المسائل والمشاكل المعقدة؛ • التعاون بين المواطن والقطاع الخاص لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة؛ • التعاون المفتوح لصناعة القرارات والسياسات؛ • الاستجابة التعاونية لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية؛ • استخدام وسائل التواصل التعاونية مثل Google Docs، والويكي؛ • تضمين وتنفيذ إجراءات التعاون المفتوح عبر الشبكة؛ • أدوات القياس المركزية الكمية والإجرائية المستخدمة. 	<ul style="list-style-type: none"> • التعاون بين المؤسسات؛ • التعاون مع المواطن؛ • المشاركة في إيجاد خدمات القيمة المضافة؛ • وسائل التواصل الاجتماعي التعاونية. 	<p>المرحلة الثالثة: التعاون</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إشراك المواطن على نطاق واسع عن طريق القنوات المتعددة لوسائل التواصل الاجتماعي؛ • إشراك المواطن المستمر في النشاطات والبرامج الحكومية المتنوعة عن طريق المنصات الحاسوبية الواسعة الانتشار؛ • إشراك المواطن، وفي جميع الأوقات؛ • نظام فعال يضمن الاستدامة والتحسين المستمر لإشراك المواطن؛ • الانفتاح يصبح معيار ثقافة الحكومة؛ • تحقق مزايا الحكومة المفتوحة على نحو تام. 	<ul style="list-style-type: none"> • توسيع مجال وعمق إمكانيات الشفافية والمشاركة والتعاون وصولاً إلى الإشراك؛ • التوظيف المتكامل والسلس لقنوات التواصل الاجتماعي المتعددة بين وعبر المؤسسات؛ • استخدام الهاتف النقال والمنصات الحاسوبية الواسعة الانتشار في المشاركة المستمرة؛ • نظام متكامل للإشراك المواطن؛ • إجراءات وبنية حكومية متكاملة لإشراك المواطن؛ • الأدوات المركزية لقياس الأثر والمخرجات، إضافة إلى أدوات القياس الكمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • توفر آليات لإشراك المواطن في الأعمال والقرارات الحكومية؛ • زيادة الشفافية والمشاركة والتعاون؛ • المشاركة المستمرة الواسعة الانتشار من المواطن؛ • الإشراك المتكامل للمواطن. 	<p>المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز</p>



5. تشريعات الحكومة المفتوحة

ألف. مقدمة

الحكومية. وفي مرحلة متقدمة يفرض هذا القانون «الإفصاح الاستباقي» proactive disclosure، أي نشر أصناف من المعلومات الحكومية بمبادرة من الإدارات الحكومية، في مقابل إتاحتها استجابة لطلب يقدمه إليها واحد أو أكثر من المواطنين، أو أي جهة مهتمة. ويمكن أن ينص القانون كذلك على التدابير المتعلقة بـ use-re «إعادة الاستخدام»، أي استخدام المعلومات خارج النطاق المفضي إلى جمعها وإتاحتها، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أم غير تجارية.

حق الحصول على المعلومات هو من الحقوق الأساسية للإنسان، لأنه يؤدي إلى تدعيم الحقوق الأخرى المتعلقة بحرية الرأي والمشاركة في الحياة العامة، ومن ثم تعزيز الممارسات الديمقراطية؛ هذا إضافة إلى أثره الجوهرى على تعزيز المساءلة والشفافية، والكشف عن حالات الفساد المحتملة، بفضل توسيع دائرة الرقابة على أداء الحكومات، سواء على المستوى المركزي أم المحلي.

وكمثال على التشريعات المتعلقة بحق الوصول إلى المعلومات واستخدامها وإعادة استخدامها، يمكن استعراض تطوّر بعض الإرشادات واللوائح التنظيمية الأوروبية المتعلقة بهذا الموضوع:

وقد جاء الاعتراف بالحق في المعلومات في المحافل الدولية مبكراً منذ عام 1946، وذلك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/59، الذي نصّ على أن الحرية في المعلومات هي «حق أصيل من حقوق الإنسان، وهي المحك الأساسي لكل الحريات التي تتركس لها الأمم المتحدة عملها». ويمكن الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) لعام 1948، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1976، وهي معاهدات ملزمة، تتضمن الحق في التعبير الحر، والحق في طلب ونقل المعلومات¹¹⁹. كما يمكن الإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 التي انطلقت من خلال اعتبار أن إتاحة المعلومات للجمهور هي من السبل المفضية إلى الوقاية من الفساد، وحثت على اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في الإدارات العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- (أ) في عام 1995، صدر عن المفوضية الأوروبية الإرشاد 95/46/EC المتعلق بمعالجة البيانات الشخصية¹²⁰؛ وجرى إلغاء هذا النصّ في عام 2016 باللائحة التنظيمية رقم 679 التي حلت محله¹²¹. وهذه النصوص، وإن لم يكن لها علاقة مباشرة بالحكومة المفتوحة، فهي تبقى - كما سنرى - متمماً تشريعياً مهماً في هذا السياق؛
- (ب) في عام 2001، صدرت عن البرلمان الأوروبي اللائحة التنظيمية رقم 1049، التي نصّت على ضوابط وصول الجمهور إلى وثائق البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية¹²²؛
- (ج) في عام 2003، صدر عن المفوضية الأوروبية الإرشاد 2003/4/EC، المتعلق بوصول الجمهور إلى المعلومات البيئية¹²³؛
- (د) وفي عام 2003 أيضاً، صدر عن المفوضية الأوروبية الإرشاد 2003/98/EC، المتعلق بضوابط إعادة استعمال معلومات القطاع العام¹²⁴؛ وجرى تعديل هذا النصّ في عام 2013 بالإرشاد 2013/37/EU الصادر عن الاتحاد الأوروبي¹²⁵.

ولترسيخ هذه الحق وضمن حُسن تطبيقه، تقوم الدول عادة بسن تشريعات خاصة و/أو إصدار قرارات أو لوائح تنظيمية أو تعليمات تنفيذية. وتنصّ هذه التشريعات في الحد الأدنى على الاعتراف بحق العموم في الوصول إلى المعلومات الحكومية، أي حق المواطن في معرفة ما تقوم به الحكومة، والإطلاع على البيانات والمعلومات المتعلقة بالبرامج والعمليات والخدمات

1. الغرض من القانون ونطاق تطبيقه

ينصّ القانون في البداية على الغرض منه، وعلى نطاق تطبيقه، الذي يشمل، بوجه خاص، ضمان حق الوصول إلى أصناف من البيانات والمعلومات الحكومية، بطرق وآليات متعدّدة، بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين كفاءة وفعالية الحكومة وجودة الخدمات المقدمة، وزيادة إشراك المواطن في الشأن العام وإجراءات اتخاذ القرار.

وقد يتسع نطاق القانون ليضيف إلى البيانات الحكومية بعض البيانات التي تمتلكها الجهات الخاصة (جهات القطاع الخاص)، وذلك عندما تكون هذه البيانات مرتبطة موضوعياً بالبيانات الحكومية، أو يؤدي حق الحصول عليها إلى تعزيز ممارسة المواطن لحقوقه، ومشاركته في الحياة العامة.

ويحدّد نطاق تطبيق القانون المستفيدين منه، من المواطنين في الدولة والأشخاص الاعتباريين. ويمكن أن ينصّ على شروط تطبيق القانون على الرعايا الأجانب، سواء أكانوا مقيمين في الدولة أم لا.

ويمكن أن يعرّف القانون أهم المصطلحات المستخدمة فيه، وعلى رأسها البيانات الحكومية، أي البيانات التي تنتجها أو تحصل عليها الإدارات الحكومية في معرض تطبيقها لمهامها، وتحفظها في شكل أو صيغة محددة. ويمكن أيضاً إضافة تعريف المعلومات والوثائق والسجلات الحكومية، وتعريف الإدارات الحكومية، وغير ذلك.

2. مبادئ عامة

ينصّ القانون على المبادئ العامة التي يستند إليها في إتاحة البيانات والمعلومات الحكومية (وغيرها إن وُجدت)؛ ويفرّق في ذلك بين الإفصاح الاستباقي لأصناف من المعلومات، وإتاحة أصناف أخرى منها لمن يتقدّم بطلب للحصول عليها.

ويؤكد القانون على أهمية إعلام الجمهور بحقوقهم بالوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية، كما يؤكد على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في إتاحة المعلومات لهم ومعالجة الطلبات التي يتقدّمون بها.

يمكن النظر إذاً إلى قانون الحق في الوصول إلى المعلومات على أنه التشريع الأساسي المرتبط بتطبيق الحكومة المفتوحة، وبخاصة فيما يتعلّق بتعزيز الشفافية والمساءلة والتشميلية، غير أن ثمة تشريعات أخرى يمكن أن تكون أحكامها، إضافة إلى هذا القانون، ذات صلة بالحكومة المفتوحة. من هذه التشريعات، القوانين السبرانية، وقوانين حرية التعبير والإعلام. ويضاف إلى هذه التشريعات أيضاً القوانين المنظمة للوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والقانون الإداري بشكل عام.

في العالم العربي، أنهت بعض الدول إصدار تشريعات تخصّ إتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية، في حين ما زال بعضها الآخر يعمل على ذلك. وهذه النصوص تندرج في سياق نشاطات الحكومة المفتوحة في تلك البلدان. وقد أقرت دول عربية محدودة قانون حق الوصول إلى المعلومات وهذه الدول هي: الأردن، وتونس، ولبنان، واليمن، بينما تقوم فلسطين بإعداد هذا القانون.

سنعرض في الفقرات التالية بشيء من التفصيل محتوى قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، ثم سنعرض باختصار علاقة التشريعات الأخرى بالحكومة المفتوحة.

باء. تشريع الحق في الوصول إلى المعلومات

سنقدّم في هذا القسم عرضاً لأهم الأحكام التي يمكن أن يشملها تشريع نموذجي للحق في الوصول إلى المعلومات، مبنية تبويماً موضوعياً. ونشير هنا إلى أن انتقاء الأحكام المناسبة، وترتيبها، في كل دولة يخضع للاعتبارات التشريعية الخاصة بتلك الدولة.

ونشير هنا إلى أن تطبيق هذا القانون (وباقى التشريعات الأخرى المرتبطة بالحكومة المفتوحة) قد يستوجب إصدار مجموعة من اللوائح التنظيمية والتعليمات التنفيذية، وإحداث اللجان أو البنى التنظيمية المنصوص عليها في القانون، وذلك على النحو الذي يتناسب مع إجراءات العمل في كل دولة.

ويعرض الإطار 5.1 بعض أهم المبادئ التي يستند إليها قانون حق الوصول إلى المعلومات من وجهة نظر المجتمع المدني/الأهلي.

ويضع القانون الشروط الواجب توفُّرها في البيانات الحكومية الخاضعة للقانون، من حيث إتاحتها، وقابلية الوصول إليها، ودقتها، واكتمالها، وحينيتها، ومناسبتها لاحتياجات واهتمامات المواطنين.

الإطار 5.1 مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول إلى المعلومات

قامت منظمة «المادة 19» ARTICLE 19 (وهي منظمة بريطانية تنشط في مجال حقوق الإنسان)، منذ عام 1999، بوضع مجموعة من تسعة مبادئ تتعلق بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية، وترى المنظمة أنها يجب أن تؤخذ في الحسبان في التشريعات الوطنية للوصول إلى أقصى حد من الانفتاح. وقد اعتمد مقرّر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير هذه المبادئ في تقرير رفعه في عام 2000 إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ونورد فيما يلي موجزاً سريعاً عن هذه المبادئ التسعة:

1. الإفصاح عن المعلومات إلى الحد الأقصى

- أ. تخضع جميع المعلومات التي تحتفظ بها الإدارات العامة إلى واجب الإفصاح، مع استثناءات محدودة جداً؛
- ب. ينطبق الحق في الوصول إلى المعلومات على كل من يوجد على أراضي الدولة؛
- ج. لا يُفرض على من يطلب الحصول على معلومات أن يبزر اهتمامه بهذه المعلومات.

2. واجب النشر

- أ. تقوم الإدارات العامة بالاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات، وتتعامل مع هذه الطلبات بسرعة وحيادية؛
- ب. تقوم الإدارات العامة بنشر المعلومات والوثائق ذات الأهمية للجمهور.

3. الترويج للحكومة المفتوحة

- أ. على الحكومة أن تُثَقِّف المواطنين بحقوقهم في الحصول على المعلومات، وتروج لثقافة الانفتاح؛
- ب. على الحكومة أن توفر جميع الموارد اللازمة لتطبيق حق الحصول على المعلومات؛
- ج. على الحكومة أن تدرّب الموظفين الحكوميين على ممارسة الانفتاح والتخلي عن ثقافة السرية.

4. تضيق نطاق الاستثناءات

- أ. يجب أن تبقى الاستثناءات المتعلقة بالمعلومات التي لا يمكن الكشف عنها في أضيق نطاق ممكن؛
- ب. يجب أن تكون الاستثناءات مبررة، وأن يُنصّ على نطاقها في القانون (مثلاً: خرق الخصوصية، تهديد الأمن الوطني أو المصلحة العامة، المصالح التجارية)؛
- ج. على الإدارات الحكومية أن تبين أن رفض نشر المعلومات يؤدي إلى ضرر ملحوظ؛
- د. يجب أن ينصّ القانون على وجوب نشر المعلومات في حال كانت الفائدة المتوخاة من النشر تفوق الضرر المتوقع حصوله.

5. إجراءات الوصول إلى المعلومات

- أ. يجب أن ينص القانون على تدابير خاصة لمساعدة الفئات الخاصة من طالبي المعلومات، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، أو الأميين؛
- ب. يجب أن ينص القانون على مهل زمنية واضحة لمعالجة طلبات الحصول على المعلومات؛
- ج. يجب أن ينص القانون على مستويات للقرار بشأن الاستجابة لطلب الحصول على المعلومات: مستوى الإدارة الحكومية المعنية، ومستوى الاعتراض أمام جهة إدارية مستقلة (للإشراف والرقابة)، ومستوى الطعن أمام القضاء.

6. التكاليف

- أ. يجب ألا تكون تكلفة الوصول إلى المعلومات المتوفرة لدى الإدارات العامة مرتفعة بحيث تحد من قدرة المواطنين على طلب المعلومات؛
- ب. يجب أن تكون الأجر أو الرسوم المفروضة على الوصول إلى المعلومات مبنية على الكلفة، مع إمكان وجود أجر قاعدي مقطوع.

7. الاجتماعات المفتوحة

- أ. يجب أن ينص القانون على مبدأ أن تكون الاجتماعات التي تعقدها هيئات اتخاذ القرار (مثلاً: المجالس) مفتوحة للعموم، كي يتمكن المواطنون من ممارسة حقهم في الاشتراك في صنع القرار الحكومي؛
- ب. يجب أن ينص القرار على الإجراءات التي تكون بموجبها مثل هذه الاجتماعات مغلقة، وأن تكون هذه الإجراءات معلنة.

8. تنازع القوانين

- أ. يجب تفسير أي قانون آخر نافذ على نحو ينسجم مع أحكام قانون الحق بالوصول إلى المعلومات؛
- ب. يجب ألا يسمح أي قانون آخر منافس بزيادة نطاق الاستثناءات التي تحد من الإفصاح عن المعلومات.

9. الحماية

- أ. يجب أن ينص القانون على حماية الموظفين الحكوميين من أي تبعات تترتب على نشرهم معلومات مسموح بنشرها؛
- ب. يجب أن ينص القانون على حماية الأفراد الذين يبلغون بحسن نية عن أي مخالفات لأحكام حق الوصول إلى المعلومات.

المصدر: The Public's Right to Know – Principles of Freedom of Information Legislation, ARTICLE 19, London, 1999. <https://www.article19.org/data/files/pdfs/standards/righttoknow.pdf>

3. طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها

- التي يجب أن يقدمها صاحب الطلب (الاسم، العنوان)، على ألا يشترط على مقدم الطلب بيان أي أسباب تبرر اهتمامه بالمعلومات المطلوبة، طالما لا يوجد مانع قانوني يحول دون الإفصاح عن هذه المعلومات.
- ينص القانون على آليات تقديم طلبات الحصول على المعلومات، كأن يقدم الطلب مكتوباً أو بصيغة إلكترونية. وينص القانون أيضاً على المعلومات

وفي حال طلب الحصول على معلومات تخصّ مقدّم الطلب (مثلاً: معلومات صحية عن مقدّم الطلب، أو معلومات عن الضرائب المكلف بها)، فلمقدّم الطلب، بعد الاطلاع على المعلومات، الحق في طلب تصحيحها إذا رأى أنها خاطئة أو غير مكتملة، بعد تقديم ما يثبت ذلك.

وأخيراً، ينصّ القانون على المصاغات الممكن بواسطتها تقديم المعلومات المطلوبة، وبخاصة المصاغات المفتوحة. ومن حيث المبدأ، على الإدارة الحكومية تقديم المعلومات بالمصاغة التي يرغب فيها مقدّم الطلب، ما لم يكن ذلك متعذراً لأسباب مبررة.

4. الإفصاح الاستباقي

ينصّ القانون على مبدأ الإفصاح الاستباقي، أي نشر أصناف من المعلومات الحكومية بمبادرة من الإدارات الحكومية، من دون الحاجة إلى تقديم أي طلب للحصول عليها. وهذه المعلومات تستند إلى بيانات تهّم الجمهور الواسع وترتبط بمصالحه الحيوية، وتسمح له بالاطلاع على عمل الإدارات الحكومية على النحو الذي يعزّز الشفافية والمساءلة، ويسهم في تحقيق أهداف الحكومة المفتوحة.

ويشجّع القانون الإدارات الحكومية على نشر أكبر قدر ممكن من بياناتها عن طريق الإفصاح الاستباقي، لكنّه ينصّ على أصناف محدّدة من المعلومات التي على كل إدارة حكومية، وعلى الحكومة جمعاء، الإفصاح

وينصّ القانون على آليات معالجة طلبات الحصول على المعلومات، وبخاصة من حيث المهل الزمنية (مثلاً: ضرورة الاستجابة للطلب المقدّم خلال مهلة لا تتجاوز 15 يوماً)، ومن حيث بيان الموافقة أو الرفض، مع ضرورة أن تقوم الإدارة الحكومية ببيان المبررات تفصيلاً في حال رفض الطلب.

وفي حال قبول الطلب، ينصّ القانون على الآليات المتاحة للاستجابة له: آليات الاطلاع على الوثيقة في موقع الإدارة، أو الحصول على نسخة مطبوعة، أو إلكترونية، من الوثيقة، أو غير ذلك من الآليات.

وينصّ القانون أيضاً على طريقة معالجة الطلب في حال عدم وضوحه، كآليات الاستيضاح من مقدّم الطلب والمهل الزمنية المتعلقة بذلك، كما ينصّ على آليات الاستجابة للطلبات «المعقدة»، كطلبات الحصول على نسخ من وثائق قديمة، أو كبيرة الحجم، أي تحتاج إتاحتها إلى جهد أو كلفة كبيرين، بحيث يمكن التفاوض مع صاحب الطلب للوصول إلى حل معقول، من دون خرق مبدأ الحق في الحصول على المعلومة.

وينصّ القانون أيضاً على التدابير اللازمة لمساعدة بعض الفئات الخاصة من طالبي المعلومات، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، أو الأميين، أو الأجانب، بحيث يمكن تقديم العون لهم في صياغة الطلب، وفي الاطلاع على المعلومات المقدّمة لهم عند الاستجابة للطلب.

الجدول 5.1 أصناف المعلومات الخاضعة للإفصاح الاستباقي

الوصف	تصنيف المعلومات
<ul style="list-style-type: none"> • الأنظمة الداخلية للمؤسسة • وظائف المؤسسة وصلاحيتها ومهامها 	معلومات مؤسسية
<ul style="list-style-type: none"> • الهيكل التنظيمي للمؤسسة • معلومات عن المسؤولين الحكوميين في المؤسسة: الاسم، العنوان، الخ. • معلومات عن الرواتب والتعويضات في المؤسسة 	معلومات تنظيمية
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بعمل المؤسسة • معلومات عن الخطط والنشاطات في المؤسسة • معلومات إحصائية، اقتصادية واجتماعية وسكانية وثقافية وتعليمية وصحية 	معلومات تشغيلية

<ul style="list-style-type: none"> • التشريعات والقوانين المتعلقة بعمل المؤسسة • اللوائح التنظيمية والقرارات الصادرة عن المؤسسة، وبخاصة ما يؤثر منها مباشرة على المواطنين 	تشريعات ولوائح تنظيمية وقرارات
<ul style="list-style-type: none"> • وصف الخدمات التي تقدمها المؤسسة للمواطنين، وأجور هذه الخدمات • الإرشادات والكتيبات المتعلقة بإجراءات الحصول على الخدمة • الاستثمارات المستخدمة في الحصول على الخدمة 	معلومات عن الخدمات العامة
<ul style="list-style-type: none"> • الموازنة التقديرية للمؤسسة • معلومات عن الإيرادات والنفقات، وغيرها من البيانات المالية • معلومات عن الضرائب والرسوم • تقارير الرقابة والتقييم 	معلومات عن الموازنات والشؤون المالية
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن المشاريع المقررة أو التي هي قيد الدراسة 	معلومات عن المشاريع العامة
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات بيئية تتضمن المواد المستخدمة، والانبعاثات، وتدوير النفايات، الخ. 	معلومات بيئية
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن المعونة الاجتماعية ومستحقي الدعم • أهداف الدعم والمبالغ المالية منه • إجراءات تقديم الدعم 	معلومات عن الدعم
<ul style="list-style-type: none"> • إجراءات المشتريات الحكومية: طلبات العروض، المناقصات، الخ. • آلية اختيار المتعاقدين وإبرام العقود • نسخ عن العقود المبرمة في المؤسسة • معلومات عن حجم الإنفاق على المشتريات في المؤسسة • أي تقارير تخص المشتريات الحكومية 	معلومات عن المشتريات الحكومية
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن إجراءات اتخاذ القرار في المؤسسة • معلومات عن الاستشارات، وعن آلية مشاركة المواطن في صنع القرار 	صنع القرار والمشاركة
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن الاجتماعات التي تعقدها المؤسسة، وما هو مفتوح منها للجمهور • آليات عن إجراءات حضور الاجتماعات 	معلومات عن الاجتماعات المفتوحة
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن السجلات وقواعد البيانات التي تمسكها المؤسسة، وعن كونها متاحة على الشبكة أم لا • معلومات عن مدى الوصول على الشبكة إلى هذه السجلات وقواعد البيانات 	سجلات وقواعد بيانات
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن المنشورات والتقارير والمطبوعات التي تصدرها المؤسسة • معلومات عن الأجور المفروضة في مقابل الحصول على هذه المنشورات 	منشورات
<ul style="list-style-type: none"> • فهارس أو أدلة عن المعلومات وقواعد البيانات المحفوظة لدى المؤسسة 	معلومات عن المعلومات المحفوظة
<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن الحق في الوصول إلى المعلومات وآليات طلبها • معلومات عن إجراءات الاعتراض والظمن • معلومات عن المسؤولين عن إتاحة البيانات في المؤسسة: الاسم، العنوان، الخ. 	معلومات عن الحق في المعلومات

المحلية، وذلك كي يتمكن المواطنون من ممارسة حقهم في المشاركة في صنع القرار الحكومي.

ويحدّد القانون التدابير المتعلقة بالاجتماعات المفتوحة للعموم، مثل الإعلان عن موعد ومكان الاجتماع، والهدف منه، وترتيبات حضور الاجتماعات شخصياً، وآليات المشاركة في النقاشات وتقديم المقترحات، وغير ذلك. ولا يجوز أن يمنع أي مهتم من حضور أو متابعة الاجتماعات المفتوحة إلا وفقاً للاستثناءات المحددة في القانون.

6. إعادة استخدام المعلومات الحكومية

يتناول القانون، إضافة إلى حق طلب الحصول على المعلومات، وواجب الإفصاح الاستباقي، الحق في إعادة نشر أو إعادة استخدام البيانات التي جرى الحصول عليها. ومن حيث المبدأ، فإن البيانات التي يمكن الوصول إليها بمقتضى القانون، هي قابلة لإعادة الاستخدام، أي قابلة للاستخدام خارج النطاق المفضي إلى جمعها وإتاحتها، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أم غير تجارية، إلا ما يُستثنى منها في نص القانون.

ويمكن أن يشترط القانون تقديم طلب لإعادة استخدام المعلومات. ويحدّد القانون مهلاً زمنية واضحة لمعالجة طلبات إعادة الاستخدام والاستجابة لها. وتلتزم الإدارة الحكومية، في حال رفض طلب إعادة الاستخدام، ببيان المبررات تفصيلاً. وفي جميع الأحوال، ينصّ القانون على أن شروط إعادة الاستخدام يجب أن تكون لا تمييزية في حالات إعادة الاستخدام المتشابهة.

ولا يجوز للجهات العامة الدخول في أي ترتيبات محدّدة أو ذات طبيعة حصريّة مع جهة بعينها لإعادة الاستخدام تؤدي إلى استبعاد جهات أخرى على نحو معيق للمنافسة العادلة (إلا في حالات محدّدة تملّحها المصلحة العامة).

7. الاستثناءات ورفض الإفصاح

ينصّ القانون على الحالات الاستثنائية التي يمكن للإدارة الحكومية فيها عدم إتاحة المعلومات للجمهور، أو رفض طلب مقدّم للحصول على البيانات أو لإعادة

عنها. ويعطي الجدول 5.1 تصنيفاً لأهم المعلومات التي تخضع لواجب الإفصاح الاستباقي¹²⁶.

وإضافة إلى ما سبق، ينصّ القانون أيضاً على إدراج أصناف المعلومات التي تهم المواطنين على المستوى المحلي في واجب الإفصاح الاستباقي، مثل المخططات التنظيمية، وخطط استعمال الأراضي، والضرائب المحلية، وغيرها.

وبيّن القانون الآليات التنفيذية المتعلقة بالإفصاح الاستباقي، كأن يجري نشر البيانات والمعلومات والوثائق الخاضعة لواجب الإفصاح الاستباقي على مواقع الإدارات الحكومية على الوّب، وعلى البوابات الحكومية (وبخاصة في حال وجود بوابة حكومية موحّدة للبيانات المفتوحة)، أو بواسطة منشورات دورية، أو بواسطة أراشيف ومحفوظات، أو بأي طريقة أخرى.

ويحدّد القانون أيضاً المهل الزمنية المتعلقة بالإفصاح الاستباقي، أي مهلة النشر منذ لحظة توفّر البيانات لدى الإدارة الحكومية المعنية، وكذلك مهل تحديث هذه البيانات دورياً، خاصة بشكلها الإلكتروني.

وتسهيلاً لتطبيق حق الوصول إلى البيانات المفتوحة، ينصّ القانون على إنشاء ونشر سجلات إلكترونية تحتوي على فهارس للبيانات والوثائق المتوفّرة لدى كل إدارة حكومية، بحيث يحتوي الفهرس، في الحد الأدنى، على رقم للتصنيف، وعنوان الوثيقة، وشرح مختصر عن محتواها، وأسماء وعناوين الأشخاص الممكن الاتصال بهم بشأنها.

5. الحق في متابعة الاجتماعات العامة

ينصّ القانون على مبدأ السماح للمهتمين من الجمهور بحضور أو بمتابعة اجتماعات محدّدة تُعقد في الإدارات الحكومية، أي أن تكون هذه الاجتماعات مفتوحة للعموم، إما بحضورها شخصياً أو بمتابعتها بوسيلة إلكترونية (مثلاً: البثّ على الشبكة، مع إمكانية المشاركة بالتعليقات). ومن أهم الاجتماعات المستهدفة، الاجتماعات التي تعقدها الهيئات أو المجالس المعنية باتخاذ القرار (مثلاً: المجالس)، والمجالس البلدية

وفي جميع الحالات، يجب أن تكون الأجور محددة سلفاً ومعلنة بوضوح. ويمكن أن ينص القانون على بعض حالات الإعفاء من الأجور، مثلاً للمواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

9. التدابير التنظيمية والتنفيذية

ينص القانون على الآليات التنظيمية والتنفيذية المتعلقة بتطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات الحكومية، التي يجب أن تكون ذات فعالية عالية، وتستند إلى نظم معلوماتية متطورة لإدارة البيانات.

ويحدّد القانون المهام والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ نشاطات البيانات المفتوحة على مستوى الحكومة، ولدى كل إدارة حكومية، من ناحية الإشراف، والتنسيق، والإعلام، والترويج. ويمكن أن ينص القانون على تسمية مسؤول رئيس عن البيانات في كل إدارة حكومية يقود الفريق المعني بتحديد المعلومات الواجب نشرها وجمعها وتحليلها وتخزينها وتصنيفها وإتاحتها وتحديثها وتصحيحها واسترجاعها وفهرستها وأرشفتها، والتأكد من قانونية نشرها وصلاحياتها للنشر، وكذلك بوضع الأدلة والفهارس والسجلات الخاصة بتلك البيانات.

ويمكن أن ينص القانون أيضاً على تعيين مفوض (عام) للمعلومات، يرأس إدارة أو مفوضية مستقلة (قد تكون ذات صفة قضائية)، ويكون مسؤولاً عن حسن تطبيق القانون. ويحدّد القانون الشروط الواجب توفّرها في مفوض المعلومات، وكذلك مدة ولايته، وآليات إعفائه من مهامه. ومن صلاحيات مفوض المعلومات معالجة الاعتراضات التي ترد من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والتدقيق في عمل الإدارات الحكومية بشأن تطبيق حق الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الممارسات الإدارية والإجرائية المرتبطة بذلك لدى الإدارات الحكومية.

وأخيراً، قد ينص القانون أيضاً على إحداث مجلس وطني للمعلومات، يضمّ شخصيات حكومية وممثلين عن المجتمع المدني/الأهلي وعن القطاع الخاص، ويكون مسؤولاً عن وضع السياسات والقرارات التنظيمية المرتبطة بحق الوصول إلى المعلومات¹²⁷.

استخدامها، على أن تبقى هذه الاستثناءات في أضيق نطاق ممكن.

ومن أهم حالات الاستثناء من إتاحة ورفض الإفصاح التي ينص عليها القانون:

- (أ) الإضرار بالمصلحة العامة: استثناء بعض البيانات المتعلقة بالأمن القومي، والدفاع، والعلاقات الدولية، والمصالح الاقتصادية أو المالية للدولة؛
- (ب) الإضرار بالمصلحة الفردية، سواء للأشخاص الطبيعيين أم الاعتباريين: استثناء البيانات الشخصية الخاضعة للحماية قانوناً، والبيانات المتعلقة بالمصالح التجارية، والمعلومات الخاضعة لحماية الملكية الفكرية، وبعض البيانات العلمية وبيانات البحث العلمي وغيرها؛
- (ج) البيانات المتعلقة بأعمال الرقابة والتحقيقات القضائية والجنايئة الجارية وما شابهها؛
- (د) الوثائق الداخلية في الإدارات الحكومية التي تخص أعمالاً جارية، أو آراء أو مقترحات لم يتم بعد اتخاذ قرار نهائي بشأنها، إذا كان نشرها يضر بمصلحة الإدارة؛
- (هـ) البيانات التي تخص طرفاً ثالثاً، ما لم تكن قابلة للنشر أصلاً، أو بعد الحصول على موافقة هذا الطرف الثالث.

8. الرسوم والأجور

ينص القانون على أن الوصول إلى المعلومات المنشورة هو، من حيث المبدأ، مجاني، وبخاصة في حالة البيانات المنشورة على مواقع الوّب والبوابات الحكومية. ويمكن في بعض الحالات فرض رسوم أو أجور على إتاحة بعض أصناف البيانات، وبخاصة تلك التي يُقدّم طلب للحصول عليها، غير أن هذه الرسوم أو الأجور يجب ألا تكون مثبّطة أو مانعة للمواطن من تقديم الطلب، أي أن تكون مبنية على الكلفة الفعلية، مثل أجور تصوير الوثائق.

أما في حال طلب البيانات بغرض إعادة الاستخدام لأغراض تجارية، فيمكن أن تحدّد سقف أعلى للأجور المطلوبة، وبخاصة لدى الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، أي الجهات التي تكون ملزمة بتحقيق إيرادات تغطي جزءاً من نفقاتها.

10. المراجعة والاعتراض والطعن

يتضمّن القانون الإجراءات الممكن للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين اللجوء إليها في حالات الشكوى والاعتراض والطعن، مثلاً في حال رفض طلب للحصول على المعلومات، أو إعادة استخدامها، أو في حال تجاوز المهل الزمنية المحددة في القانون، أو في حال عدم صلاحية أو كفاية المعلومات المتاحة، على أن تكون إجراءات الاعتراض والطعن على درجات:

- (أ) طلب مقدّم إلى الإدارة الحكومية لإعادة النظر بقرارها أو تصحيح إجراءاتها؛
- (ب) الاعتراض إلى رئيس الإدارة الحكومية المعنية؛
- (ج) الاعتراض أمام لجنة إدارية عليا مختصة، أو إلى المفوض العام للمعلومات؛
- (د) الطعن أمام القضاء المختصّ.

ويعرّف القانون هذه الدرجات على النحو الذي يضمن فعاليتها، ويحدّد المهل الزمنية المرتبطة بكل درجة منها.

11. التقارير السنوية

ينصّ القانون على أن تنشر كل إدارة حكومية تقريراً سنوياً عن نشاطات البيانات المفتوحة لديها (وعن نشاطات الحكومة المفتوحة عموماً)، على أن يتضمّن هذا التقرير:

- (أ) أصناف المعلومات المتوقّرة لدى الإدارة الحكومية؛
- (ب) إحصاءات عن الطلبات المقدّمة للحصول على المعلومات أو لإعادة استخدامها؛
- (ج) أصناف المعلومات المتاحة عن طريق الإفصاح الاستباقي؛
- (د) أصناف البيانات المستثناة من النشر؛
- (د) معلومات عن الاجتماعات العامة المفتوحة للجمهور؛
- (هـ) معلومات عن الاعتراضات المقدّمة ومعالجتها؛
- (و) معلومات عن الأجور المفروضة والمستوفاة.

12. الجزاءات والمخالفات

ينصّ القانون على الجزاءات أو العقوبات التي تُفرض في حال مخالفة أحكام هذا القانون، سواء أكانت إجراءات إدارية أم عقوبات جزائية، وذلك بحسب طبيعة المخالفة وشدتها. ومن أهم هذه المخالفات:

- (أ) مخالفة شروط الاستجابة للطلبات المقدّمة للحصول على المعلومات؛
- (ب) مخالفة أحكام الإفصاح الاستباقي، ونشر البيانات وتحديثها؛
- (ج) نشر بيانات غير مسموح بنشرها؛
- (د) استيفاء الأجر أو الرسوم على نحو يخالف أحكام القانون؛
- (هـ) إعاقة الإدارة الحكومية في تطبيق حق الوصول إلى المعلومات؛
- (و) الإضرار بالبيانات الحكومية أو تحويلها أو إتلافها.

13. تعديل الأحكام المخالفة

وأخيراً، ينصّ القانون على التعديل الحكمي لأي تشريعات أخرى تخالف أحكام هذا القانون، أو تحتوي على أحكام تحدّد من حق الوصول إلى المعلومات.

جيم. التشريعات السبرانية الأخرى

إذا كان قانون الحق في الوصول إلى المعلومات هو أحد أهم القوانين التي يستند إليها تطبيق الحكومة المفتوحة، فإن معظم «التشريعات السبرانية» (أي التشريعات التي تنظم العمل في الفضاء السبراني ومجتمع المعلومات) تمسّ أيضاً، بصورة أو أخرى، هذا التطبيق. وقد أصدرت الإسكو في عام 2012 مجموعة من الإرشادات المتعلقة بوضع التشريعات السبرانية، وذلك في إطار مشروع «تنسيق التشريعات السبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية»¹²⁸.

وتتناول هذه الإرشادات التشريعات الآتية:

- (أ) الاتصالات الإلكترونية¹²⁹ وحرية التعبير؛
- (ب) المعاملات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية؛

الجدول 5.2 التشريعات السبرانية وعلاقتها بتطبيق الحكومة المفتوحة

القانون	الفصل في القانون	الأحكام ذات الصلة بالحكومة المفتوحة	العلاقة مع الحكومة المفتوحة
الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير	أحكام عامة	<ul style="list-style-type: none"> حرية نقل المعلومات للجمهور بوسيلة إلكترونية 	حرية الوصول إلى المعلومات على الشبكة
	النظام القانوني لمزودي خدمات الشبكات الإلكترونية	<ul style="list-style-type: none"> تقييد الوصول إلى بعض المواقع والخدمات الإلكترونية رقابة مزود خدمة الاتصال ومستضيف البيانات على المعلومات إجراءات الإبلاغ بعدم مشروعية المعلومات عدم إفشاء هوية الناشر وحفظ بيانات التعريف الشخصية له حق الرد للشخص المعني المذكور في عملية نقل المعلومات للجمهور 	استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الإلكتروني لتنفيذ مبادرات وبرامج الحكومة المفتوحة، ونشر البيانات عليها، وإمكانية الوصول إليها، وإبداء التعليقات والأفكار (المعلومات الراجعة)، وهوية مستخدمي الإنترنت، وحق الرد أثناء الحوار
	تشفير المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> استعمال وسائل التشفير وتقديمها واستيرادها وتصديرها 	
	التنصت على الاتصالات الخاصة والشخصية	<ul style="list-style-type: none"> عدم جواز التنصت على الاتصالات الخاصة والشخصية 	
	السندات والتوقيعات الإلكترونية	<ul style="list-style-type: none"> مفهوم الكتابة الإلكترونية والآثار القانونية للسندات والكتابة الإلكترونية السندات العادية والرسمية الإلكترونية الآثار القانونية للتوقيعات الإلكترونية التحقق من صحة وموثوقية السندات والتوقيعات الإلكترونية حفظ السندات الإلكترونية الآثار الإلكترونية والوثيقة الورقية المطبوعة عن السند الإلكتروني 	حجية البيانات والوثائق الحكومية، وارتباطها بمصدرها، وحفظ الوثائق بالشكل الإلكتروني، وإمكان استخراج نسخ مطبوعة منها
العمليات المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> إصدار أوامر الدفع والتحويل الإلكترونية للأموال النقدية 		تسهيلات دفع أجور أو رسوم الحصول على البيانات المطلوبة
التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك	الخطابات أو الرسائل الإلكترونية التجارية	<ul style="list-style-type: none"> إسناد الرسائل الإلكترونية 	التعريف على المرسل والمستقبل في الحوارات الرسمية
	العقود الإلكترونية	<ul style="list-style-type: none"> الاعتراف القانوني بالعقود الإلكترونية 	

الارتباط مع مهام الجهة المسؤولة عن الرقابة على البيانات المفتوحة		هيئة الرقابة الرسمية	معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي
شروط الإفصاح عن البيانات الشخصية ومعالجتها وضمان الأمان في النشر والمعالجة حق طلب صاحب الملائقة الاطلاع على البيانات الشخصية، وطلب تصحيحها	<ul style="list-style-type: none"> • مبادئ متعلقة بنوعية البيانات ذات الطابع الشخصي • مبادئ متعلقة بقانونية معالجات البيانات • معالجات تقع على فئات خاصة من البيانات • معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي وحرية التعبير • التزامات مراقب المعالجة عند تجميع المعلومات لدى الشخص المعني • حق الاطلاع والتصحيح • الحق بالاعتراض • سرية المعالجات • أمان المعالجات • التصريح أمام سلطة الرقابة الرسمية المختصة، والحصول على الترخيص المسبق منها • نشر المعالجات 	الشروط العامة المطلوبة لقانونية معالجات البيانات ذات الطابع الشخصي	
آليات وشروط المراجعة والاعتراض والطعن	<ul style="list-style-type: none"> • المراجعات القضائية • الجرائم والعقوبات 	المراجعات القضائية، المسؤولية والعقوبات	
علاقة الحكومة المفتوحة ببيانات الأجانب، أكانوا مقيمين أم لا		نقل البيانات ذات الطابع الشخصي إلى دول أجنبية	
التعدي على البيانات المفتوحة	<ul style="list-style-type: none"> • جرم التعرض للبيانات المعلوماتية • جرم اعتراض بيانات معلوماتية 	جرائم التعدي على البيانات المعلوماتية	
التعدي على الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الحكومة المفتوحة	<ul style="list-style-type: none"> • جرم الولوج غير المشروع إلى نظام معلوماتي أو المكوث فيه • جرم الولوج غير المشروع إلى نظام معلوماتي أو المكوث فيه مع التعرض للبيانات المعلوماتية • جرم إعاقة عمل نظام معلوماتي 	جرائم التعدي على الأنظمة المعلوماتية	
تزيوير البيانات انتحال الشخصية الإفصاح عن معلومات سرية أو حساسة غير مصرح بالإفصاح عنها	<ul style="list-style-type: none"> • جرم التزيوير المعلوماتي • جرم الاستيلاء على أدوات التعريف والهوية المستخدمة في نظام معلوماتي والاستخدام غير المشروع لها • جرم الاطلاع على معلومات سرية أو حساسة أو إفشائها 	جرائم التعدي على الأموال والمعاملات	
الملكية الفكرية التي تخص البيانات	<ul style="list-style-type: none"> • جرم الاعتداء على أي حق من حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة 	جرائم التعدي على الملكية الفكرية للأعمال الرقمية	
معالجة أو الإفصاح عن بيانات شخصية دون موافقة الطرف الثالث المعني عدم الاستجابة لطلب تصحيح المعلومات لشخصية	<ul style="list-style-type: none"> • جرم معالجة معلومات ذات طابع شخصي دون جواز تصريح أو ترخيص • جرم معالجة معلومات ذات طابع شخصي دون احترام القواعد القانونية • جرم إفشاء معلومات ذات طابع شخصي • جرم عدم الاستجابة لطلب الشخص المعني بالاطلاع أو التصحيح 	الجرائم التي تمس المعلومات الشخصية	

الجرائم
السريرية

القانون	الفصل في القانون	الأحكام ذات الصلة بالحكومة المفتوحة	العلاقة مع الحكومة المفتوحة
الجرائم السريانية	جرائم العنصرية والجرائم ضد الإنسانية بوسائل معلوماتية	<ul style="list-style-type: none"> • جرم نشر وتوزيع المعلومات العنصرية بوسائل معلوماتية • جرم تهديد أشخاص أو التعدي عليهم بسبب انتمائهم العرقي أو المذهبي أو لونهم وذلك بوسائل معلوماتية 	نشر معلومات أو وضع معلومات راجعة ذات محتوى عنصري
	جرائم المعلوماتية ضد الدولة والسلامة العامة	<ul style="list-style-type: none"> • جرم تعطيل الأعمال الحكومية بوسيلة معلوماتية • جرم الإخفاق في الإبلاغ أو الإبلاغ الخاطئ عن جرائم المعلوماتية • جرم الحصول بوسيلة معلوماتية على معلومات سرية تخص الدولة • جرم بث بيانات تهدد الأمن والسلامة العامة بوسيلة معلوماتية 	إعاقة استخدام الأدوات والنظم المعلوماتية المستخدمة في الحكومة المفتوحة الحصول على بيانات سرية أو تهدد السلامة العامة غير مصرح بالإفصاح عنها واستخدامها عدم الإبلاغ عن الجرائم المرتبطة بذلك.
الملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسرياني	الحماية القانونية لبرامج الحاسوب	<ul style="list-style-type: none"> • حماية البرامج المعلوماتية بموجب حق المؤلف • المستفيدون من الحماية القانونية بموجب حق المؤلف للبرامج المعلوماتية • حقوق صاحب حق المؤلف لبرنامج معلوماتي • استثناءات على الحماية بموجب حق المؤلف للبرامج المعلوماتية • إعادة إنتاج البرمجيات • التدابير الخاصة لحماية البرامج المعلوماتية 	الملكية الفكرية المرتبطة بالبرمجيات والنظم المعلوماتية المستخدمة في الحكومة المفتوحة
	الحماية القانونية لقواعد البيانات	<ul style="list-style-type: none"> • شروط الحماية القانونية لقواعد البيانات بموجب حق المؤلف • صاحب حق المؤلف على قاعدة البيانات • الحقوق الحصرية لصاحب حق المؤلف على قاعدة البيانات 	الملكية الفكرية بالبيانات المفتوحة
	الحماية القانونية لأسماء المواقع المستخدمة في الحكومة المفتوحة	<ul style="list-style-type: none"> • تسجيل اسم الموقع 	الحماية القانونية لأسماء المواقع المستخدمة في الحكومة المفتوحة

استخدامها، وعلى تقديم المعلومات الراجعة والأفكار والمقترحات إلى الحكومة، ومناقشة المواضيع المطروحة للحوار، سواء أكان ذلك عن طريق حضور اجتماعات بصفة شخصية، أو باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

2. قانون الإعلام

يرتبط قانون الإعلام بالحق في حرية التعبير، وبالحق في الحصول على البيانات والمعلومات واستخدامها لأغراض إعلامية. وينصّ قانون الإعلام عموماً على أن الإعلام، بوسائله كافة، مستقل ويؤدي رسالته بحرية. وتستند ممارسة العمل الإعلامي إلى:

(أ) حرية التعبير والحريات الأساسية للمواطنين؛

(ب) حقّ المواطن في الحصول على المعلومات المتعلقة بالشأن العام؛

(ج) حرية العمل الإعلامي، وحقّ الإعلامي في البحث عن المعلومات والحصول عليها، ونشرها؛

(د) احترام خصوصية الأفراد وحقوقهم؛

(هـ) عدم خضوع الإعلامي للرقابة السابقة، مع عدم الإخلال بمسؤوليته عمّا يُنشر من محتوى؛

(و) عدم الحق بمطالبة الإعلامي بإفشاء مصادر معلوماته، إلّا عن طريق القضاء.

وينصّ قانون الإعلام عادة على تحديد أصناف المعلومات التي يحقّ للجهات العامة عدم الكشف عنها، وحالات ذلك. وهذه الحالات تتقاطع مع الحالات الاستثنائية التي يمكن للإدارة الحكومية فيها عدم إتاحة المعلومات للجمهور، وفق ما ينص عليه قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.

(ج) التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك.
 (د) معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي؛
 (هـ) الجرائم السبرانية؛
 (و) حقوق الملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسبراني.

ويقدّم الجدول 5.2 باختصار، أهم الأحكام في هذه التشريعات التي لها علاقة مباشرة بالحكومة المفتوحة.

دال. تشريعات أخرى ذات صلة بالحكومة المفتوحة

إضافة إلى التشريعات السبرانية المذكورة آنفاً، ثمة تشريعات أخرى يمكن أن تكون أحكامها - كما ذكرنا آنفاً - ذات صلة بالحكومة المفتوحة.

1. قانون حرية التعبير

ينص قانون حرية التعبير على حق المواطن في التعبير عن آرائه وأفكاره، سواء أكان ذلك بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بأي وسيلة أخرى (مع تقييد حرية التعبير بما لا يخلّ بالنظام العام). ويضاف إلى حرية التعبير الأساسية هذه:

(أ) حرية البحث العلمي، ونشر جميع النتائج الناجمة عنه؛
 (ب) الحق في عقد الاجتماعات الخاصة والاجتماعات العامة (أي الاجتماعات المفتوحة للعموم).

ومن الواضح أن هذه الأحكام يمكن تطبيقها على استخدام البيانات الحكومية المتاحة، وإعادة



6. الاستنتاجات والتوصيات

ألف. الاستنتاجات

اعتمدها الأمم المتحدة¹³⁰، وبخاصة الهدفين 16 و17 والمتعلقين - على التوالي - بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وفي هذا السياق، لا ينبغي النظر إلى برنامج الحكومة المفتوحة على أنه عمل إجرائي ذو طابع إداري محض، مهما كان حجم الفوائد المتوخاة من تطبيقه على صعيد تعزيز الشفافية والمساءلة والديمقراطية، وتحسين استجابة وفعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين؛ بل ينبغي أيضاً ربطه بالأهداف التنموية العامة للدولة، وبيان الفوائد الممكنة توقعها من تطبيق الحكومة المفتوحة في مجالات التنمية المختلفة. ويعرض الإطار 6.1 ملخصاً عن دور الحكومة المفتوحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تأتي هذه الدراسة في إطار مشروع أطلقته الإسكوا في عام 2016 بعنوان «التطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات الحكومية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا»، وهو يندرج في إطار المكوّن الخاص بـ تعزيز القدرات لدى الدول العربية للاستفادة من توجهات التكنولوجيات البازغة في تعظيم شفافية الحكومات ومساءلتها، وذلك عن طريق تقديم خدمات تشاركية موسّعة، بمستوى عالٍ من التفاعلية. وقد تضمّنت الدراسة رسم إطار عمل لتطبيق سياسات الحكومة المفتوحة، مع التأكيد على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير وتمتين الإدارات والمؤسسات العامة، وذلك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها التي

الإطار 6.1 دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في أيلول/سبتمبر 2015، اجتمع أعضاء اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة (OGP) على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للخروج بتصريح موحد عن دور الحكومة المفتوحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونعرض فيما يلي ملخصاً يوضح هذه الرؤية.

الهدف 1: القضاء على الفقر

يمكن لمبادئ الحكومة المفتوحة تسريع جهود القضاء على الفقر، عن طريق جعل المؤسسات التي تعمل على وضع السياسات وإدارة الخدمات العامة أكثر شفافيةً وفعاليةً وأكثر قابليةً للمساءلة، مسهمةً بذلك في منح المواطنين دوراً في ضمان إنفاق الأموال العامة على أولويات المجتمع، ومن ثمّ تمكين الفقراء من الاستفادة من الخدمات التي يحتاجون إليها أكثر من غيرهم. كما أن للحكومة المفتوحة دوراً في إتاحة فرص عمل جديدة بحيث تسهم في القضاء على الفقر.

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

يمكن للبرامج والخدمات التي تهدف إلى مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي أن تكون أكثر كفاءةً بفضل زيادة الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، إذ أن زيادة الشفافية في المعلومات المتوفرة عن هذه الخدمات تجعل هذه البرامج في خدمة المواطنين، وتسهل رقابة المواطنين عليها لضمان جودتها والكشف عن حالات الفساد.

ويمكن للحكومة المفتوحة أيضاً أن تؤدي دوراً حاسماً في حماية المستهلك بفضل ضمان صلاحية المنتجات الغذائية ومساهمتها في تحسين جودة التغذية.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

يمكن للحكومة المفتوحة أن توفر وسيلة قوية لتحسين النظم الصحية الوطنية بغية تقديم خدمات صحية فعالة وأكثر قابلية للمساءلة، عن طريق زيادة شفافية البيانات المتعلقة بالصحة وتحسين أنظمة المساءلة العامة في تقديم الخدمات الصحية.

الهدف 4: التعليم الجيد

ثمة شعور متنام عن قدرة أدوات الحكومة المفتوحة على تعزيز تقديم الخدمات العامة. وتؤدي زيادة الشفافية الناجمة عن نشر البيانات، إلى جانب المعلومات الراجعة من المواطن إلى تحسين جودة الخدمات التعليمية. ويمكن استخدام البيانات المفتوحة في قطاع التعليم لتحديد المؤسسات ذات الأداء الضعيف وتشخيص المشاكل، ثم إعادة صياغة الخطط وفقاً لذلك. كما أن تطبيق مبدأ الموازنة المفتوحة يساعد في ضمان إنفاق الموارد المخصصة للتعليم وفق الأولويات الصحيحة.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

يمكن أن تساعد الحكومة المفتوحة في النهوض بالمساواة بين الجنسين عن طريق الكشف عن حالات عدم المساواة في مجموعة من القضايا والقطاعات. ويمكن أيضاً أن تستخدم استراتيجيات الحكومة المفتوحة لنشر المعلومات عن الخدمات الحكومية الأساسية التي للمرأة حق في الحصول عليها.

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

تسهم الحكومة المفتوحة في دعم توفير الخدمات العامة بكفاءة أكبر. وفي هذا السياق، إن اعتماد البيانات المفتوحة والتخطيط التشاركي لرسم خرائط المياه يساعد على تحسين الجهود المبذولة في تخطيط وتوزيع ومراقبة الموارد المائية. كما أن نشر البيانات عن استخدام المياه وإدارتها يعزز إشراك المجتمع على نطاق أوسع في جهود تحسين الخدمات وإمكانية الوصول إليها.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

تساعد الحكومة المفتوحة على توجيه السياسات العامة على الوجه الذي يضمن الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة. ويتطلب تحسين كفاءة استخدام الطاقة وضع إطار للعمل المشترك والتعاون بين القطاعات، مع آليات قوية تضمن الشفافية والمساءلة، بحيث تتجه الحكومة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن هذا الإطار إلى تقييم الاحتياجات، وخيارات وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المفضية إلى كفاءة استخدام الطاقة.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تساعد الحكومة المفتوحة على تهيئة الظروف التي تسمح بازدهار النشاط الاقتصادي. وتسهم الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة، والمؤسسات المالية، والأجهزة التنظيمية على تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي. كما تسهم الحكومة المفتوحة في دعم الابتكار في مجال الأعمال والنمو الاقتصادي بفضل إعادة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة لتقديم منتجات وخدمات تجارية جديدة. كما يمكن تعزيز بيئة العمل الآمنة للعمال بفضل إتاحة قدر أكبر من الشفافية في قوانين ولوائح العمل.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يمكن لمبادئ الحكومة المفتوحة أن تساعد على تعزيز الصناعة والابتكار والمساهمة في تحسين البنية التحتية. فالشفافية في تخطيط وبناء البنية التحتية العامة تسهل رقابة المواطن، التي من شأنها أن تقلل من زمن البناء

والتكاليف وتكشف مواطن الاحتيايل والهدر. كما أن تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير النفاذ الواسع إلى الإنترنت يساهمان في ربط المجتمعات، وتدعيم الوصول إلى المعلومات والخدمات، ويقودان إلى الابتكار والنمو الاقتصادي. وبفضل سياسات العلم والابتكار المفتوحة، تستطيع الحكومة تسخير الخبرة التي يتمتع بها المجتمع العلمي وتشجيع التعاون في مجال الأبحاث. إضافة إلى ذلك، فإن للبيانات المفتوحة دوراً في تعزيز الابتكار وإيجاد حلول وتطبيقات جديدة تستفيد من توافر البيانات بشكل مفتوح لتقديم التحليل والخدمات للمواطنين.

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

يمكن توجيه أدوات الحكومة المفتوحة نحو الحد من عدم المساواة. فالمؤسسات والأنظمة المفتوحة، الشفافة، والخاضعة للمساءلة تسهم في تشجيع الاستثمار وتثبيط الفساد، وتهيئة الظروف لمزيد من النشاطات الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، فإن إفساح المجال لصوت المواطن ليكون مؤثراً في القرارات الحكومية يزيد من المساواة في الفرص والإدماج الاقتصادي ويحد من عدم العدالة في تحقيق مكاسب اقتصادية. إضافة إلى ذلك، يسهم تشجيع السياسة الدولية الشفافة في توجيه المساعدات الإنمائية مباشرةً نحو المجتمعات التي هي أكثر حاجة لها.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

مع زيادة النمو العمراني، تتعاطم الحاجة إلى حكومة محلية فعالة. ومع استخدام أدوات الحكومة المفتوحة وتقنيات تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، يمكن أن نلاحظ تحسناً مباشراً في حياة المواطنين، نظراً إلى أن العديد من الخدمات العامة المحورية تدار على المستوى المحلي. وتسهم زيادة الشفافية والمشاركة العامة لأفراد المجتمع في وضع السياسات واتخاذ القرارات في تعزيز الاستجابة ومساءلة الحكومة المحلية. وتتيح المشاركة في إعداد الميزانية للمواطنين تحديد أولويات الإنفاق العام استجابةً لاحتياجات المجتمع ومشاركة المواطنين مشاركةً أوسع في رصد وتقييم الخدمات الصحية، والتعليم، والإسكان، والأمن، وتوزيع المياه والطعام، وغيرها.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

تسمح مبادئ الحكومة المفتوحة التي تشمل الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في صنع القرار بالتعرف على القضايا والمخاطر البيئية، كما تسمح الآليات التشاركية للمواطنين بأن يكون لهم دور في صنع القرار البيئي وضمان الاستدامة.

الهدف 13: العمل المناخي

تتطلب معالجة تغيُّر المناخ العمل الجماعي العالمي، ووجود حكومات مسؤولة، ومؤسسات مرنة، إلى جانب الموارد والبيانات المشتركة. ويؤدي تعزيز الحكومة المفتوحة على الصعيد الوطني إلى توجيه الاحتياجات والموارد لحماية السكان الضعفاء والمعرضين للخطر. ومع مزيد من الشفافية، يمكن تمكين المواطنين من مراقبة تمويل سياسات تتبع المناخ والتغيُّر المناخي وضمان المساءلة.

الهدف 14: الحياة تحت الماء

الحكومة المفتوحة هي أحد السبل لتمكين المجتمعات من ضمان الإشراف المستدام على المحيطات، ومكافحة الصيد الجائر. ومن المهم أيضاً نشر المعلومات في الوقت المناسب لرصد الانتهاكات والكشف عن حالات الاحتيايل.

الهدف 15: الحياة في البر

تدعم الإدارة الفعالة للأراضي والموارد النمو الاقتصادي، وتساعد على حماية المجتمعات الضعيفة، والمحافظة على البيئة، في حين يساعد الانفتاح المؤسسات الحكومية على التقييم الفعال لخيارات استخدام الموارد من حيث التكاليف والفوائد، وحماية التنوع البيولوجي، وإنشاء حقوق ضمان الأراضي، والتوزيع العادل لعائدات استخراج الموارد.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تسهم زيادة توفير المعلومات عن الأنشطة الحكومية في تمكين وتعميق المشاركة المدنية، وضمان عدم فساد الحكومة، وتحقيق المساءلة وفقاً لأعلى المعايير، وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم وهذه جميعها تعدّ مرادفاً للحكومة المفتوحة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، والمشاركة المدنية، بغية تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات الفعالة القابلة للمساءلة.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تسهم مبادئ الحكومة المفتوحة في تحسين الإدارة الحكومية. ويتطلب ذلك تنسيق السياسات على مستويات متعددة: المالية، والتنمية، والبيئة، والتكنولوجيا، والتجارة، والبيانات؛ وصياغة شراكات عالمية بين العديد من أصحاب المصلحة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتعدّ خطة الحكومة المفتوحة خطة العمل الوطنية التي يمكن اعتمادها لتحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة وتمكين استخدام التكنولوجيا وصولاً إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المصدر: <http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/attachments/The%20Open%20Government%20Guide%20Special%20Edition.pdf>

باء. التوصيات

وتنفيذها، بغية تقييم إمكانات التنفيذ والحد من احتمال الفشل؛ وبذلك يصبح الانتقال من مرحلة إلى أخرى أكثر سلاسة.

وفي جميع الأحوال، لا بدّ من أن تقوم الإدارة الحكومية بوضع خطط تنفيذية تفصيلية لكل مرحلة من مراحل تطبيق الحكومة المفتوحة، تستند إلى رؤية واضحة ومعلنة، وأن تقوم بتقييمها وتعديل تلك الخطط بصورة مستمرة، حسب تطوّر ظهور الاحتياجات الجديدة.

ينبغي أولاً التركيز على الأثر المرتفع أولاً نظراً إلى أن نشر البيانات وإتاحتها للجمهور هو حجر الأساس في تطبيق الحكومة المفتوحة، فلا بد من أن تنطلق الإدارات الحكومية من البيانات والأدوات والتطبيقات ذات القيمة المرتفعة العالية التأثير، معتمدة أسلوب التركيز على ما يجري تنفيذه، بدلاً من القلق بشأن ما لا يجري تنفيذه. ومن المهم ألا تحاول الإدارات في المرحلة الأولى من إطار العمل نشر جميع البيانات المتوقّرة لديها في آن واحد. فبغية إعطاء الوقت اللازم للموظفين الحكوميين للتأقلم مع البيئة الجديدة للحكومة المفتوحة، على الإدارات التنبه إلى ضرورة عدم إثقال كاهل هؤلاء الموظفين بإطلاق مشاريع عديدة منخفضة الأثر والقيمة.

نقدّم فيما يلي مجموعة من التوصيات العامة الممكن اعتمادها عند تطبيق مبادرات الحكومة المفتوحة، وهي مستقاة من مجموعة من الدراسات التخصصية، ومن الممارسات الفضلى في هذا المجال^{131,132,133,134}:

1. اعتماد أسلوب التنفيذ المرحلي

ذكرنا أن نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة يفترض تنفيذاً وفق مراحل متسلسلة، بحيث يفضّل أن يجري التركيز على مرحلة تلو الأخرى. أما إذا ارتأت الإدارة الحكومية العمل على تنفيذ أكثر من مرحلة على التوازي (مثلاً: إطلاق مشاريع للمشاركة والتعاون في الوقت ذاته)، فسيتعين عليها معالجة التحديات المرتبطة بإدارة التغيير والموارد البشرية والمالية المترتبة على ذلك، وهو ما قد يزيد من أعباء العمل ويقلّل من الفوائد المتوخاة، وقد يطيل كذلك من الزمن اللازم للوصول إلى الإشراف الناجز.

ومن المفيد عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى البدء أولاً بوضع مشاريع تجريبية إرشادية محدّدة النطاق،

2. تحفيز المواطن على المشاركة

باقي المراحل جميعها) هو-كما ذكرنا - ضمان جودة البيانات؛ إذ سيتعين على الإدارات الحكومية ضمان صحة البيانات المنشورة، واتساقها (وبخاصة عندما يجري نشرها على قنوات متعددة)، وحيثيتها، وقابليتها للاستخدام (وخاصة من ناحية المصاغات المستعملة)، ومدى الفائدة المرجوة من نشرها ومن استخدامها وإعادة استخدامها. ويحتاج ذلك إلى وضع سياسة فعالة لإدارة البيانات، تتضمن مبادئ جمع البيانات وتخزينها وتصنيفها وإتاحتها واسترجاعها وفهرستها وأرشفتها وقياس الأثر الناجم عن استخدامها. وتضمن هذه السياسة أن تكون البيانات حديثة ومفيدة وكاملة ومعروضة بطريقة يمكن الاستفادة منها بسهولة؛ وتشتمل على تعريف إجراءات تحديد وترتيب ونشر ومراقبة البيانات، وإجراءات ومهل التعامل مع المعلومات الراجعة من المواطن؛ كما تشتمل على الإجراءات التي تضمن الحفاظ على السرية والخصوصية، وفق الضوابط الموضوعية لذلك.

4. الإفصاح الاستباقي

الإفصاح الاستباقي هو إتاحة البيانات والمعلومات الحكومية بمبادرة من الجهة المعنية، بدلاً من إتاحتها استجابة لطلب محدد يقدمه واحد أو أكثر من المهتمين. ويسمح الإفصاح الاستباقي بزيادة الشفافية والمساءلة إلى حد بعيد، إذ يضع نشر هذه المعلومات الحكومية في موضع المراقبة الدائمة من قبل المواطن، الذي سيكون بمقدوره مثلاً تتبع الإنفاق الحكومي، وتفهّم خلفيات اتخاذ القرارات أو رسم السياسات، وضمان الحصول على الخدمات الملائمة لاحتياجاته. ويسمح الإفصاح الاستباقي أيضاً بزيادة العدالة في إتاحة المعلومات؛ ويؤدي إلى تقليص الزمن والجهد والكلفة؛ ويشجّع على إعادة استخدام المعلومات والاستفادة منها كمورد اقتصادي لتوليد قيم مضافة.

لهذا السبب، تُنصح الإدارات الحكومية باعتماد مبدأ الإفصاح الاستباقي بأسرع ما يمكن، ولأكبر عدد ممكن من أصناف البيانات المتاحة لديها (يمكن الاطلاع على الفصل السادس بخصوص تشريعات الحكومة المفتوحة)، وذلك بعد إجراء جرد شامل للبيانات التي تتعامل معها، وتحديد الأولويات المرتبطة باحتياجات المواطنين.

إلى جانب التغيير المطلوب إحداثه في الثقافة التنظيمية لدى الحكومة، لا بد من السعي إلى إحداث تغيير مماثل في ثقافة المواطن، وزيادة الوعي لديه (ولدى مؤسسات المجتمع المدني/الأهلي) بحق المواطن الطبيعي في الحصول على البيانات والمعلومات الحكومية. ففي الدول النامية خاصة، قد تسود حالة من «عدم الثقة» بين المواطن والحكومة مردّها عدم رسوخ مبدأ أن الحكومة، من جهة، ليست سوى مقدّم خدمات، وأن عليها السعي لنيل رضا الزبون، الذي هو هنا المواطن؛ وأن الحصول على الخدمة الملائمة، من جهة أخرى، هو حق للمواطن وعلى الحكومة الاستجابة له على النحو الأمثل. لهذا السبب، لا يمكن الافتراض أن المواطن سيندفع تلقائياً إلى المشاركة في نشاطات الحكومة المفتوحة منذ لحظة إطلاقها، بل يجب العمل على بناء حالة الثقة، المفضية إلى الاهتمام، على نحو منهجي، التي تقوم أساساً على النجاح في معالجة المعلومات الراجعة من المواطن والاستفادة منها في الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك، لا بدّ من التنبيه إلى أن المواطن سوف يفقد اهتمامه بمبادرات الحكومة المفتوحة سريعاً فيما لو تبين له عدم التغيير في سلوك الموظفين الحكوميين وعدم التزامهم بمبادئ الشفافية والانفتاح، أو تبين له ضعف استجابتها لاحتياجاته، لذلك ينبغي إشراك المواطن حتى في تصميم برامج الحكومة المفتوحة، لتعزيز شعوره بـ «الملكية» تجاهها.

ومن التحديات التي قد تواجهها الإدارات الحكومية لدى معالجة المعلومات الراجعة من المواطن التعامل مع التعليقات أو الآراء ذات الطابع الهجومي، إذ لا بدّ من السعي تخفيف المخاطر المرتبطة بهذا الشأن، وفرض حد معقول من الرقابة، من دون محاولة السيطرة على التعليقات، لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى انخفاض مستوى المشاركة، ومن ثم فقدان مبادرة الحكومة المفتوحة لأهم مضمينها.

3. إدارة البيانات

أحد أهم الأسس التي تقوم عليها المرحلة الأولى من إطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة (ومن ثمّ

5. تفسير المعلومات الراجعة

التنظيمية المختلفة (أحياناً افتراضياً)، والمفضية إلى الانفتاح، والتي يكون التعاون مع الأطراف الخارجية، مثل الإدارات الأخرى، ثم المواطنين، امتداداً طبيعياً لها، من أهم القضايا التي ينبغي على الإدارات التصدي لها وفق خطط موضوعة واضحة، لذلك يجب التنبه إلى هذا الأمر على أعلى مستوى إداري ولدى صانعي السياسات العليا.

وإضافة إلى العمل داخل كل إدارة حكومية، لا بد أيضاً من تنسيق التعاون فيما بين الإدارات الحكومية المختلفة. ويعدّ إحداث مؤسسة مركزية مختصة (أو مجلس أعلى أو لجنة توجيهية عليا) تحوّل بمهام الإشراف على مبادرات الحكومة المفتوحة والتنسيق بين الإدارات الحكومية المعنية عاملاً مساعداً في إنجاح تطبيق الحكومة المفتوحة. أما في حال وجود بنى تنظيمية قائمة ذات مهام تمت بصلة وثيقة إلى مهام الحكومة المفتوحة، مثل المؤسسات المسؤولة عن التنمية الإدارية أو إدارة البيانات أو حتى الحكومة الإلكترونية، فيمكن النظر في توسيع مهامها لتشمل أيضاً الإشراف على تطبيق الحكومة المفتوحة.

ويتطلّب نجاح الحكومة المفتوحة توفّر إرادة سياسية داعمة على أعلى المستويات، وعلى مستوى الإدارة العليا في كل جهة معنية بتطبيقاتها. لا بدّ أيضاً من أن تخصص الإدارة العليا الوقت والجهد اللازمين لمتابعة تطبيق الحكومة المفتوحة.

7. تغيير الثقافة المؤسسية والمجتمعية السائدة

إن ما تتطلبه الحكومة المفتوحة من تغييرات كبيرة في البنى والهياكل المؤسسية، وفي إجراءات العمل، وفي سلسلة اتخاذ القرار، يعدّ تحدياً كبيراً في الدول التي ما زال العمل الحكومي فيها يقوم على إجراءات بيروقراطية صلبة؛ وهو ما قد يؤدي إلى توليد شعور بالخوف من الانفتاح وإلى تعزيز «ثقافة السرية». لهذا السبب، قد تُواجه مبادرات الحكومة المفتوحة بمقاومة كبيرة للتغيير يديها الموظفون الحكوميون (وبخاصة الكبار منهم) لأنهم سيرون فيها - في البداية على الأقل - تحدياً لسلطاتهم التقليدية.

مع ازدياد حجم المعلومات الراجعة من المواطنين المشاركين في مبادرات وبرامج الحكومة المفتوحة، لا بدّ من التساؤل عن معنى هذه المعلومات والمضمون الممكن استخراجها منها، وكيفية التأكد من صحتها وموضوعيتها وأهميتها وملاءمتها للمستفيدين. ويتطلّب ذلك العمل على اتجاهين: صحة البيانات الإفرادية، ومعنى البيانات المجمعة أو المركبة. ومن الصعب وضع معايير دقيقة لإنجاز هذا العمل، لأن المعلومات الراجعة كثيراً ما تكون متأثرة بدوافع المستخدمين، وتركيباتهم الاجتماعية، ومستواهم التعليمي.

من جهة أخرى، تعطي المعلومات الراجعة من المواطنين معلومات هامة عن قيمة البيانات المنشورة وأهميتها وملاءمتها. لذلك لا بدّ من إيلاء اهتمام أكبر لتحليل المعلومات الراجعة، بغية تحسين عمل الحكومة واستجابتها لاحتياجات المواطنين. ولا بدّ كذلك من مراقبة سلوك المستخدمين من حيث اهتماماتهم بالبحث أو التصفح على البوابات، والقيام بعمليات إحصائية، لأن ذلك يُعدّ مؤشراً على المواضيع التي تهمهم في عمل الحكومة.

6. تغيير الهياكل المؤسسية

بازدياد عدد مبادرات الحكومة المفتوحة وتوسعها مع الزمن، يزداد تعقيد الإجراءات اللازمة لإدارة هذه المبادرات وتتبع تنفيذها، وهو ما قد يتحوّل إلى عقبة كبيرة أمام نجاح التطبيق. لذلك لا بدّ من أن تقوم الإدارات الحكومية بدراسة تطوير الهيكليات المؤسسية بغية تبسيط الإجراءات ودمج الأدوات والعمليات الخاصة بالحكومة المفتوحة فيها قدر الإمكان، وتحديد المهام والمسؤوليات الجديدة الناجمة عنها. وقد يكون تكليف أحد كبار المسؤولين الإداريين بالإشراف على برامج الحكومة المفتوحة لدى الجهة المعنية، ومنحه صلاحيات واسعة، من أهم عوامل النجاح في تنفيذ تلك البرامج.

ويعد التحوّل في بنية المؤسسة من هيكل التنظيم الهرمي إلى هيكل التنظيم المنبسط، وآليات العمل المصقوفي، القائمة على التعاون بين الوحدات

بنشاطات جديدة من جهة الموظفين الحكوميين فحسب، بل هي نشاطات جديدة من جهة المواطنين أيضاً. لذلك سيضطر الموظف الحكومي والمواطن إلى التعلّم وتبادل المعرفة معاً، على التوازي، وذلك مع تطوّر مبادرات الحكومة المفتوحة.

وقد ترى الحكومة في البداية اللجوء إلى العمل مع مجموعات مختارة من المواطنين الذين يتمتعون بالوعي اللازم، أو لديهم بعض المهارات المتطورة، أو مع عدد من «المنظمات المجتمعية المدني/الأهلي أو المنظمات غير الحكومية أو التجمعات المهنية التي تمثّل المواطنين، وذلك لإطلاق بعض مبادرات الحكومة المفتوحة وضمان نجاحها، قبل تعميمها على جمهور المواطنين.

من جهة أخرى، على الإدارات الحكومية أن تعمل على تحقيق تكامل التطبيقات والأدوات الخاصة بإشراك المواطن، تكاملاً سلساً فيما بينها، بحيث يصبح استخدامها أسهل، وبحيث يمكن للمستخدمين التنقل بين التطبيقات والمنصات المختلفة بسهولة، مع بقائهم متصلين على الشبكة طوال الوقت.

ولا بد من أن يترافق إدخال أدوات التواصل الاجتماعي التعبيرية والتعاونية مع إطلاق برامج تدريبية على استخدامها يخضع لها الموظفون بغية تعظيم الفائدة المرجوة منها.

9. التمويل وتوفير الموارد

مع أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تزايد مطّرد، ومع أن العديد من الأدوات التكنولوجية المستخدمة في تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات المفتوحة المصدر) أصبحت منخفضة الكلفة أو مجانية، فإن بعض النشاطات، مثل مبادرات إشراك المواطن، قد تتطلب استثمارات ليست بالقليلة، من حيث الموارد البشرية، والبنى التحتية، والزمن. وهكذا فإن قدرات المؤسسة وكفاية البنى التحتية التكنولوجية في الإدارات الحكومية هي متطلبات أساسية لنجاح تلك البرامج، وبخاصة منذ المرحلة الثانية من إطار العمل.

يجب إذاً وضع خطط وبرامج واضحة للتوعية، ولتحفيز الموظفين الحكوميين نحو تغيير ثقافتهم وسلوكهم، ودفعهم للعمل الجاد على زيادة إشراك المواطن في الشأن العام. ويتضمّن نظام الحوافز جوانب مادية، كالمكافآت المالية أو الترقية الوظيفية عند إحراز نجاح ملحوظ، وجوانب معنوية، مثل الثناءات، أو الإعلان عن نجاح إحدى مبادرات الحكومة المفتوحة وترويج نتائجها المفضية إلى زيادة الشفافية والمشاركة والتعاون. ومن المفيد إضافة التوعية وثقافة المواطنة وبعض مفاهيم الحكومة المفتوحة في مناهج العملية التعليمية.

ولا بد من أن تعمل الإدارات الحكومية إذاً على معالجة العوائق الثقافية التي قد تقف في وجه تطبيق الحكومة المفتوحة. ومن المهم التنبيه إلى أن تغيير هذه الثقافة لا يمكن فرضه بقرارات إدارية، بل يحتاج أيضاً إلى تخطيط محكم ومتابعة مستمرة، ولن تتغير الثقافة السائدة تغييراً جذرياً حتى تتم إضافة مفاهيم الانفتاح والمساءلة إلى إجراءات العمل الداخلية في الإدارة، وفي إجراءات صنع القرار، ويتم توفيق التوجه نحو الحكومة المفتوحة مع مهام الإدارة الحكومية المعنية وخططها وأولويات عملها؛ وهو ما يتطلب تصميم وتنفيذ برامج للتوعية والتعلّم الذاتي.

ومن أهم المخاوف التي يمكن أن تراود الموظفين الحكوميين لدى التحوّل إلى الحكومة المفتوحة:

- (أ) ظهور أي أخطاء في البيانات أو في إجراءات العمل واتخاذ القرار المنشورة؛
- (ب) سوء تفسير أو سوء استخدام المعلومات المنشورة؛
- (ج) زيادة أعباء العمل اليومية، وبخاصة الإدارية منها؛
- (د) زيادة الكلفة؛
- (هـ) التأخر في تنفيذ الأعمال.

لذلك من الضروري التعرّف على مثل هذه الهواجس وتحديدتها بوضوح، ووضع خطة لمعالجتها في حال وجودها.

8. بيئة العمل

ليست نشاطات إشراك المواطن في الشأن العام (وبخاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي)

10. التأكيد على الشمولية

عند تعريف مبادرات وبرامج الحكومة المفتوحة، لا بد من إدراج القضايا المرتبطة بالشمولية فيها، أي ضمان شمول هذه المبادرات والبرامج لجميع فئات المواطنين. فمثلاً، لا بدّ من التأكد من أن المواطنين المهمّشين أو ذوي الدخل المحدود، أو أصحاب الاحتياجات الخاصة، أو غير المتعلّمين، أو كبار السن، قادرون على المشاركة والتعامل مع البيانات والمعلومات المتاحة، وأن احتياجاتهم مأخوذة في الحسبان، والمعلومات الراجعة التي يقدّمونها تلقى الاهتمام اللازم، بحيث لا تبقى الطبقات العليا والمتوسطة هي المستفيد الرئيسي من نتائج الشفافية والانفتاح؛ خاصة وأن الطبقات التي هي أقل دخلاً تعاني أكثر من الفساد الحكومي، ويتولّد لديهم غالباً شعور بالخوف من تقديم الشكاوى.

ولدى تحقيق الشمولية ينبغي التأكّد من كفاية البنى التحتية للاتصالات وتيسّر أجورها، إذ أن رفع مستوى الشمولية يستند إلى التوسّع في استخدام الهواتف النقالة والإنترنت غيرها من وسائل الاتصال المتعدّدة الأطراف لتعزيز المشاركة المباشرة للمواطنين، والتفاعل معها والاستجابة لها، وبخاصة في توسيعه الخدمات العامة، والمداولات وصنع القرار.

غير أن الاستخدام المكثّف لقنوات التواصل التكنولوجية، لا يعني التوقف عن الاستفادة من القنوات التقليدية القائمة، مثل مراكز خدمة المواطن (في حال وجودها)، بل يجب - على العكس - تعزيز دورها، وبخاصة من حيث تقديم طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها والاستجابة لها.

وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني/ الأهلي، وبوسائل الإعلام، لقدرتها الكبيرة على نشر المعلومات وإيصالها إلى جميع فئات المجتمع.

11. الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

ثمة توجه كبير لدى معظم الدول نحو تعزيز اللامركزية المحلية وتطويرها (وصولاً إلى وجود حكومات محلية في بعض الأحيان)، وهذا التوجه ينسحب

لا بدّ إذاً من تقييم كفاية وجاهزية البنى التحتية لدى الإدارة الحكومية، وضمان جاهزيتها لتحمل تطبيقات التواصل الاجتماعي، التعبيرية والتعاونية، وبخاصة من ناحية عرض حزمة نقل البيانات، والعمل على ترفيقها عند الحاجة. ولا بدّ أيضاً من وضع خطط واضحة لتوفير الموارد اللازمة، مع الأخذ في الحسبان للقيود التي قد تكون مفروضة على الموازنات الحكومية.

لا بدّ أيضاً من انتقاء الموارد البشرية الأكفأ، أو توظيف موارد بشرية جديدة بمهارات جديدة ترتبط بمهام الحكومة المفتوحة، وتكليفهم بإدارة المبادرات والبرامج المقرّرة والعمل فيها، وذلك لضمان حسن التنفيذ والوصول إلى الأهداف الموضوعية. ومن المفيد تصميم دورات تدريبية خاصة بالحكومة المفتوحة، سواء من ناحية تفهّم الأهداف العامة، أم تطوير إجراءات العمل وتقديم الخدمات، أم استخدام الأدوات التكنولوجية، وإخضاع العاملين في الإدارة الحكومية لها.

ومن جهة أخرى، ما زال العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية، تعتمد بصورة أو بأخرى نهج التخطيط المالي المركزي أو التوجيهي في تخصيص الموازنات. غير أن برامج الحكومة المفتوحة قد تكون بطبيعتها سريعة التغيّر، ومن ثمّ تحتاج إلى سرعة في اتخاذ القرار المالي. ومن جهة أخرى، فكما هو الحال في مبادرات الحكومة الإلكترونية، لا يمكن تنفيذ برامج الحكومة المفتوحة عن طريق جهة مركزية واحدة، بل إن التنفيذ بطبيعته موزع بين الإدارات الحكومية المختلفة، وهو ما يؤدي إلى ضرورة توخي عدم تكرار رصد الأموال لتنفيذ العمل نفسه أكثر من مرة في أكثر من جهة، خاصة وأن العديد من تلك الدول النامية تعاني، بصورة أو بأخرى، من شحّ الموارد المالية. وقد يساعد وجود مجلس أو لجنة توجيهية أو بنية تنظيمية للحكومة المفتوحة في تنسيق الإنفاق على برامج الحكومة المفتوحة وترشيده.

لهذا السبب، قد يكون ضرورياً تحديد موازنات إجمالية لمبادرات الحكومة المفتوحة (لدى رئاسة الحكومة مثلاً)، مع اعتماد آليات مرنة في تخصيص الأموال على الأعمال المختلفة، بعد تقصي إمكانية الاستفادة من أي حلول منفذة سابقاً بغية ترشيد الإنفاق.

13. سياسات الاستخدام

مع انتشار نشاطات الحكومة المفتوحة وتزايد المشاركة والانفتاح، لا بد من إيلاء الاهتمام بقضايا الخصوصية، المرتبطة بمخاطر الكشف عن معلومات سرية، مثل المعلومات الشخصية، وبقضايا أمن المعلومات، المرتبطة بأعمال القرصنة والتجسس والتسلل. من الضروري إذاً أن تقوم الحكومة بوضع سياسات واضحة لاستخدام أدوات وتطبيقات التواصل الاجتماعي في مجال الحكومة المفتوحة، واعتماد إرشادات لتحديد ومعالجة الإشكالات، وحل النزاعات، وإزالة العقبات، التي يمكن أن تواجهها الإدارات الحكومية، مثل توافق شروط تقديم خدمات الحكومة المفتوحة مع اتفاقيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أو السماح باستخدام ملفات تعريف الارتباط، أو الالتزام بقواعد الخصوصية، والملكية الفكرية وغيرها. لذلك على الحكومات دراسة البيئة التشريعية والتنظيمية التي تدعم مشاركة المواطن، من دون انتهاك الحق في الخصوصية. وهذا الموضوع - بحد ذاته - يتطلب حواراً مفتوحاً بين الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات المتخصصة في التكنولوجيا، حول طريقة استخدام التكنولوجيا لتعزيز الانفتاح في مقابل الخصوصية، والمشاركة في مقابل الرقابة.

14. تشريعات الحكومة المفتوحة

ثمة جانب تشريعي للحكومة المفتوحة لا يجب إهماله. لا بدّ أولاً من أن تقوم الحكومة بدراسة «التشريعات الإلكترونية» النافذة لديها (التشريعات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإعلام وحرية التعبير، والمعاملات الإلكترونية، ومعالجة البيانات الشخصية، وأمن المعلومات والجرائم السبرانية، وحقوق الملكية الفكرية، وغيرها) لضمان كفايتها لتنظيم تطبيق الحكومة المفتوحة، وتعديلها عند الحاجة. ويُعد وجود تشريع خاص بحق الوصول إلى المعلومات والنشر الاستباقي من أهم التشريعات المؤسّسة للحكومة المفتوحة، لذلك لا بد من الإسراع في إصدار هذا التشريع في حال عدم وجوده، وتوسيع نطاق الانفتاح الذي ينصّ عليه إلى أبعد مدى ممكن (يمكن الاطلاع على الفصل السادس بخصوص تشريعات الحكومة المفتوحة).

أيضاً على الحكومة المفتوحة. ويؤدي اعتماد مفاهيم الحكومة المفتوحة، وآليات تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة والتشميلية، على المستوى المحلي، إلى تحسن مباشر في حياة المواطن، نظراً إلى أن المواطن يعيش حياته اليومية في مجتمعه المحلي (مدينته، بلده)، ويتفاعل معه التفاعل الأكبر، وأن العديد من الخدمات العامة المحورية تدار على المستوى المحلي. وتنطبق جلّ التوصيات الواردة في هذا الفصل على المستوى المحلي كما تنطبق على المستوى الوطني. ومن أهم المقترحات الممكن الأخذ بها على مستوى الحكومة المفتوحة المحلية:

- (أ) إشراك المواطنين والمجتمع المدني/الأهلي في مناقشة الموازنات المحلية، والإشراف على إنفاقها، وتحديد أولويات الإنفاق استجابةً لاحتياجات المجتمع المحلي؛
- (ب) إشراك المواطنين في تصميم الخدمات المحلية المقدّمة لهم، حسب الحاجة، وتقييمها من ناحية الكفاءة والفعالية، وعلى رأسها الخدمات الصحية، والتعليم، والإسكان، والأمن، وتوزيع المياه والطعام، وغيرها.

12. القياس والتقييم

لا بدّ من أن تعتمد الإدارات الحكومية على قياسات واضحة لتقييم أداء الحكومة المفتوحة وإشراك المواطن، سواء على مستوى تتبّع سير العملية أم على مستوى تقييم الأثر والنتائج.

وكما ذكرنا عند عرض إطار عمل تطبيق الحكومة المفتوحة، تُنصح الإدارات الحكومية باعتماد مقاييس تقييم الأداء الكمية (مثل عدد مجموعات البيانات المنشورة، وعدد التعليقات التي يضعها المواطنون) في المراحل الأولى، قبل التحوّل في المراحل التالية إلى قياس الأثر والنتائج (مثل توفير الوقت والنفقات وزيادة مستوى الابتكار)، إضافة إلى قياس النتائج غير الملموسة (مثل الأثر الاستراتيجي ورضا المواطن والموظف الحكومي).

وتُنصح الإدارات الحكومية بإصدار تقارير دورية للرصد والتقييم، يجري فيها التركيز على المخرجات التي تم تحقيقها، وينشر هذه التقارير على أوسع نطاق ممكن.

15. التعاون الإقليمي

(ب) التأكيد على توقّر الالتزام والإرادة السياسية الداعمة لبرنامج الحكومة المفتوحة، على أعلى مستوى ممكن؛

(ج) صدور وثيقة سياسات معلنة ترسم بموجبها الحكومة الإطار العام للحكومة المفتوحة على المستوى الوطني، وتبيّن فيه رؤيتها في هذا الصدد، والمبادئ التي تستند إليها في التطبيق، والتي توجه اتخاذ القرار. وتعدّ هذه الوثيقة بمنزلة التزام أو ميثاق من الحكومة، تتعهد بموجبه تطبيق الحكومة المفتوحة، والاستمرار فيها، والنظر إليها كمكوّن متكامل من سياساتها العامة؛

(د) إصدار أو استمرار إصدار التشريعات اللازمة لضمان تطبيق الحكومة المفتوحة، مع ضرورة ضمان تكاملها مع السياسات الوطنية وخطط العمل الخاصة بالحكومة المفتوحة؛

(هـ) وضع خطط عمل مفصّلة، على المستوى الوطني ومستوى الإدارات الحكومية، لتطبيق الحكومة المفتوحة، وفق المراحل المعتمدة، بحيث تكون واقعية، وذات مخرجات واضحة وقابلة للقياس. وتعدّ خطة الحكومة المفتوحة خطة العمل الوطنية المعتمدة لتحقيق الشفافية والمساءلة والتشميلية؛

(و) التأكّد من إشراك الموظفين الحكوميين وكافة فئات المواطنين في جميع عمليات تصميم وتنفيذ وتقييم برامج ونشاطات الحكومة المفتوحة.

ثمة تجارب في الحكومة المفتوحة لدى إدارات حكومية أخرى، أو لدى دول أخرى، يمكن دراستها والبناء عليها. ويجدر بوجه خاص الاطلاع على التوجّهات والأهداف المعلنة، وآلية توفير الموارد اللازمة، والحلول المعتمدة على الشبكة لنشر البيانات أو جمع المعلومات الراجعة أو استخدام الأدوات التشاركية والتعاونية، وإطلاق حوار مع الإدارات الحكومية الأخرى، ومع المستخدمين، لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

ومن المهم تنسيق النشاطات السابقة في إطار برنامج للتعاون الإقليمي، بهدف تبادل قصص النجاح، والوصول إلى اتفاق على المبادئ والمفاهيم الأساسية للحكومة المفتوحة، ووضع إطار عمل مشترك، ومعايير إقليمية لتقييم الأداء.

وتعتبر هذه الدراسة جزءاً من جهود الإسكوا في إطلاق هذا التعاون الإقليمي للوصول إلى إطار عمل موحدّ لسياسات الحكومة المفتوحة في الدول العربية، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

وأخيراً، نلخص هنا بعض أهم عوامل النجاح في تطبيق الحكومة المفتوحة¹³⁵:

(أ) التأكيد على أن الحكومة المفتوحة (مثلها في ذلك مثل الحكومة الإلكترونية) هي برنامج مستمر في صلب أعمال الحكومة، وليس مجرد مشروع محدود الأمد؛

الحواشي

54. رئاسة الوزراء، الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 5399. 26 أيار/مايو 2016.
<http://www.pm.gov.jo/newspaperSubjects/5397/5397.html>
55. تقرير التقييم الذاتي للخطة الوطنية الأولى، 2013.
<https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/OGP%20first%20progress%20report%202012%20feb%202013%20%20final.pdf>
56. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن.
<http://inform.gov.jo/ar-jo.docx>
57. يمكن الاطلاع على سبيل المثال على نتائج الاستبيان الذي عمته الحكومة على منظمات المجتمع المدني:
<http://www.mop.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/pdf/msp/نتائج تحليل استبيان مُوجه لمؤسسات المجتمع المدني في إطار التحضيرات لإعداد الخطة الوطنية الثالثة ضمن مبادرة الشراكة الحكومية الشفافة.>
58. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية.
<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About>
59. <http://www.ogptunisie.gov.tn/images/OGPfinale2.pdf>
60. OECD (Government in Tunisia, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris.2016), Open
<http://dx.doi.org/10.1787/9789264227118-en>.
61. وزارة الوظيفة العمومية والحكومة في تونس، خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2016-2018.
http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Tunisia_National-Action-Plan-2_2016-2018_AR.docx
62. الموقع الحكومي للبيانات المفتوحة هو:
<http://www.data.gov.tn/>
ويمكن الوصول منه إلى مواقع حكومية أخرى تصدر بيانات مفتوحة.
63. OGP, 2017.
30. Gigler and others, 2014, pp. 7-10.
31. Ibid.
32. Denhardt and Denhardt, 2000, pp. 552-553.
33. Denhardt and Denhardt, 2000, pp. 553-555.
34. Millard, 2015, pp. 5-10.
35. Gigler and others, 2014, p. 16.
36. OGP, 2014.
37. World Justice Project, 2015.
38. World Justice Project, 2016.
39. Swedish Institute, 2015.
40. Sweden, 2016.
41. Sweden (2016). Sweden's Third National Action Plan for Open Government Partnership 2016-2018. Available from https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Sweden_National-Action-Plan-3_2016-18.pdf
42. Government of Sweden, 2013; Government of Sweden, 2012; Swedish Institute, 2015.
43. SverigesRiksdag, [s.a].
44. Government of the United States, 2015.
45. World Justice Project, 2018.
46. Government of the United States, 2009a.
47. United States of America, 2017.
48. United States of America (2017) Co-creating the 4th U.S. National Action Plan for Open Government. Available from <https://open.usa.gov/national-action-plan/4/>
49. World Justice Project, 2016; World Justice Project, 2018.
50. Bhakti, 2004, pp. 195.
51. OGP, 2015a; Indonesia Open Government Secretariat, 2016.
52. Indonesia Open Government Secretariat, 2016.
53. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية.
<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About>
1. United Nations, 2015.
2. Ibid., pp. 25-26.
3. Millard, 2015, pp. 1-2.
4. DESA, 2015, p. 3-4.
5. DESA, 2015, p. 7; ESCWA, 2014, pp. 6-7.
6. Ibid.
7. Denhardt and Denhardt, 2000, p. 556; DESA, 2015, p. 51; ESCWA, 2014, p. 8.
8. ESCWA, 2014, p. 8.
9. Harrison and Sayogo, 2014, p.515; Lathrop and Ruma, 2010.
10. ESCWA, 2014, p. 8.
11. DESA, 2015, p. 27; Gigler and others, 2014, p. 12.
12. DESA 2003.
13. OECD, 2005, p. 38.
14. Ibid., p. 30.
15. Lathrop and Ruma, 2010.
16. Clarke and Francoli, 2014, p. 248; Denner, 2014, p. 22.
17. DESA, 2016, p. 21.
18. OECD, 2005, p. 29.
19. OECD, 2016a.
20. Lathrop and Ruma, 2010.
21. OGP, 2015.
22. World Justice Project, 2016.
23. Clarke and Francoli, 2014, p. 259; Lee and Kwask, 2011, p. 9.
24. Lee and Kwask, 2011, p. 9.
25. Gigler and others, 2014.
26. Denhardt and Denhardt, 2000.
27. Millard, 2015.
28. Lee and Kwak, 2011, pp. 10-14.
29. الاسم الأصلي لهذا النموذج هو «بحيرة نس»، وهي بحيرة كبيرة تقع في إسكتلندا، مشهورة بوجود وحش مائي فيها، لم يستطع أحد إثبات وجوده، رغم بعض الادعاءات برؤيته. ويلمّح أصحاب النموذج هنا إلى أنه، على غرار وحش نس، فإن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المساواة، هو دور نشعر بأهميته، لكننا غير قادرين على توثيقه توثيقاً واضحاً. غير أن اسم النموذج يصدر أساساً عن لعبة كلامية تشير إلى العدد الكبير من المصطلحات المستخدمة التي تنتهي باللاحقة -ness باللغة الإنكليزية.

- the 2030 Sustainable Agenda.
http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/attachments/The%20Open%20Government%20Guide%20Special%20Edition.pdf
104. سنستخدم لاحقاً، بغرض التبسيط، تعبير «الإدارات الحكومية» للدلالة على أي إدارة أو مؤسسة أو هيئة أو جهة حكومية، مهما كان مستواها وطبيعتها عملها.
105. Lee and Kwak, 2011.
106. ينص مبدأ باريتو (على اسم عالم الاقتصاد الإيطالي فيلفريدو باريتو) على أنه في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تؤدي 20 في المائة من الأسباب إلى 80 في المائة من النتائج.
https://sunlightfoundation.com/policy/documents/ten-open-data-principles/
108. المصاغة المفتوحة هي إحدى مصاغات الملفات التي تخزن فيها بيانات رقمية، وتكون معرّفة وفق مواصفات معلنة تضعها عادة إحدى المنظمات العاملة في مجال التقييس. ويمكن لأي كان استخدام المصاغات المفتوحة وتطبيقها دون أن يفرض على ذلك أي أجر أو كلفة. وبالمقابل، فالمصاغة المغلقة تخضع عادة للسرية التجارية، وتكون مواصفاتها غير معلنة. ونجد في الرابط الآتي لائحة بأهم المصاغات المفتوحة في مختلف المجالات:
https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_open_formats
109. Alexander, 2016.
110. Koop, Alexander: Leitfaden Online-Konsultation. Praxisempfehlungen für die Einbeziehung der Bürgerinnen und Bürger über das Internet, Bertelsmann Stiftung 2010; via Bernhard Krabina and Brigitte Lutz, 2016, op. cit
111. Treverton, 2016.
112. Bernhard Krabina and Brigitte Lutz, 2016.
113. Bernhard Krabina and Brigitte Lutz, 2016, op. cit
114. Zausmer, 2011.
115. Ibid.
116. https://sustainable.development.un.org
84. ثلاث دول عربية فقط هي عضو في الشراكة العالمية
85. World Economic Forum, 2016
86. OECD, 2013
87. OECD (2013), Government at a Glance 2013, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/gov_glance-2013-en
88. http://worldjusticeproject.org/
89. http://www.sunypress.edu/p-4422-governmental-transparency-in-the.aspxGovernmental Transparency in the Path of Administrative Reform
90. http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0275074006296777 Citizen Attitudes Toward Transparency in Local Government
91. Ibid.
92. الدستور التونسي الجديد: الفصل 12: «تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية» الفصل 13: «الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي، تمارس الدولة السيادة عليها باسمه. تُعرض عقود الاستثمار المتعلقة بها على اللجنة المختصة بمجلس نواب الشعب. وتُعرض الاتفاقيات التي تبرم في شأنها على المجلس للموافقة».
93. لمزيد من المعلومات حول التجربة التونسية، يمكن الإطلاع على الفصل الرابع.
94. للإطلاع على مخطط البيانات المفتوحة:
http://www.emploi.gov.mr/IMG/pdf/presentation_du_programme_national_d_open_data.pdf
95. www.isoc.org.lb
96. تتوفر في لبنان مبادرة للبيانات المفتوحة تقوم بها: ISOC-Lebanon Chapter
http://www.isoc.org.lb/opendata
97. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة المرفق 1.
98. لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة المرفق 1.
99. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة المرفق 1.
100. Lee and Kwak, (2011)
101. Bernhard Krabina and Brigitte Lutz, 2016
102. Bernhard Krabina and Brigitte Lutz (2016), Implementation of Open Government – Version 3.0, KDZ, Centre for Public Administration Research and The City of Vienna.
103. The Open Government Guide Special Edition: implementing
64. Open Government Partnership. 2015. Open Budget Survey 2015.
http://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBS2015-Report-English.pdf
65. https://www.tuneps.tn/index.do
66. https://www.opengovawards.org/2015results
67. http://data.industrie.gov.tn/
68. OECD, 2016b.
69. OECD (2016), Open Government in Tunisia, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris.
http://dx.doi.org/10.1787/9789264227118-en
70. http://www.ena.nat.tn/index.php?id=241
71. الدستور المغربي.
72. OECD, 2015
73. Ibid.
74. OECD (2015), Open Government in Morocco, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris.
- Chapter 4 Integrity and fight against corruption in Morocco.
http://www.tanmia.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85/
76. United Nations, 2016
77. Ibid-Government Index, United Nations.
78. UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY 2016
79. World Bank, 2017.
80. United Nations, 2016.
81. UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY 2016.
https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2016-Survey/Annexes.pdf
82. World Bank, 2016.
83. دولتان عربيتان فقط من مجموع 70 دولة عضو في الشراكة. وستنضم المغرب إلى الشراكة عام 2018.

- ثمة تطابق بين مناصبي مفوض المعلومات والمفوض المسؤول عن حماية البيانات الشخصية. .128
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/directives-full.pdf
- المقصود بها في هذا السياق التواصل مع الجمهور على الشبكة. .129
[.https://sustainabledevelopment.un.org](https://sustainabledevelopment.un.org)
- .Lee and Kwak, (2011) .131
 Information and Privacy .132
 Commissioner of Ontario, 2016
 Information and Privacy .133
 Commissioner of Ontario, 2016
 .Zausmer,2011 .134
 Open Government: .135
 Key Implementation
 Considerations, 2016, op.cit
- http://ec.europa.eu/justice/data-protection/reform/files/regulation_oj_en.pdf .121
- http://www.europarl.europa.eu/RegData/PDF/r1049_en.pdf .122
- <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2003:041:0026:0032:EN:PDF> .123
- <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2003:345:0090:0096:en:PDF> .124
- Darbishire, 2010 .125
 Darbishire, H., 2010. Proactive .126
 Transparency, The future of the
 right to information? A review
 of standards, challenges, and
 opportunities, Washington, World
 Bank Institute; <http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resourc>
- قد تكون مسؤوليات مفوضي المعلومات والمجلس الوطني للمعلومات متقاطعة. .127
 كما قد تكون هذه المسؤوليات أوسع، وترتبط أيضاً بقضايا معالجة البيانات الشخصية. وفي هذه الحالة، قد يكون
- .117 المقصود بالقيمة العامة، المخرجات التي تنتج عن المؤسسات العامة، باستخدام الموارد العامة، في سبيل تحقيق الأهداف التنموية التي تضعها الحكومة. وتسعى الحكومة المفتوحة إلى إسهام المواطن في توليد القيمة العامة إلى جانب المؤسسات الحكومية. .118
 .Zausmer, 2011 .119
 Rebecca Zausmer, Towards .119
 open and transparent
 government - International
 experiences and best
 practice, Global Partners and
 Associates, December 2011;
<http://www.gp-digital.org/wp-content/uploads/pubs/Towards%20open%20and%20transparent%20government-%20International%20experiences%20and%20best%20practice.pdf> .120
http://ec.europa.eu/justice/policies/privacy/docs/95-46-ce/dir1995-46_part1_en.pdf

- Bhakti, I.N. (2004). The transition to democracy in Indonesia: some outstanding problems. In *The Asia-Pacific: a region in transition*, Jim Rolfe, ed. Honolulu: Asia-Pacific Center for Security Studies. Available at <http://apcss.org/wp-content/uploads/2010/PDFs/Edited%20Volumes/RegionalFinal%20chapters/RegionalFinal.html>.
- Bernhard Krabina and Brigitte Lutz (2016), *Implementation of Open Government – Version 3.0*, KDZ, Centre for Public Administration. Research and The City of Vienna.
- Clarke, A. And Francoli, M. (2014). What's in a name? *Journal of eDemocracy*, vol. 6, No. 1, pp. 248-266.
- Darbishire, H., 2010. *Proactive Transparency, The future of the right to information? A review of standards, challenges, and opportunities*, Washington, World Bank Institute.
- Denhardt, R.B., &Denhardt, J.V. (2000). The new public service: Serving rather than steering. *Public Administration Review*, 60(6), 549-559.
- Denner, L. (2014). Open government and achieving good governance. *Review of Information and Communications Technology for Development in Western Asia*, Issue 21, pp. 23-20. Available at <https://www.unescwa.org/node/15314>.
- DESA (2016). *E-government survey 2016: e-government in support of sustainable development*. New York: United Nations. Available at <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2016>.
- DESA (2015). *Responsive and accountable public governance: 2015 World Public Sector Report*. New York: United Nations. Available at https://publicadministration.un.org/publications/content/featured_titles/world_public_sector_rep_2015.html.
- DESA (2003). *UN Global E-government Survey 2003*. Available at <https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2003-Survey/Complete-Survey.pdf>.
- Elbadawi, I. (2015). A sneak peek at the Arab region's open data scene. *Open Data Institute News*, 4 January. Available at <https://theodi.org/blog/a-sneak-peek-at-the-arab-regions-open-data>.
- ESCWA (2016). *Regional Profile of the Information Society in the Arab Region, 2003-2015*. Beirut: ESCWA. Available at <https://www.unescwa.org/publications/profile-information-society-arab-region-2015>.
- ESCWA (2014). *Arab governance report: governance challenges in countries undergoing transition*. Beirut. Available at <https://www.unescwa.org/publications/arab-governance-report-2014>.
- ESCWA (2012). *Report (E/ESCWA/ECRI/2012/WG.1/Report)*. December. Expert Group Meeting on Good Governance and the Establishment of the Institution-Based State, Cairo, 8-10 September. Available: <https://www.unescwa.org/publications/report-expert-group-meeting-good-governance-and-establishment-institution-based-state>.
- Gigler, B. and others (2014). *The Loch Ness Model: Can ICTs Bridge the Accountability Gap?*. Washington, D.C.: World Bank. Available: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20113>.
- Government of Sweden (2013). *Sweden's Open Government Partnership Action Plan 2014-2016*. Available at <http://www.opengovpartnership.org/country/sweden/action-plan>.
- Government of Sweden (2012). *The Swedish Open Government Partnership action plan: more effectively managing public resources in development cooperation*. Available at <http://www.opengovpartnership.org/country/sweden/action-plan>.
- Government of the United States (2015). *The Open Government Partnership: third open government national action plan for the United States of America*. October. Available at <http://www.opengovpartnership.org/country/united-states/action-plan>.
- Government of the United States (2009a). *Open Government Directive*. December. Available at <https://www.whitehouse.gov/open/documents/open-government-directive>.
- Government of the United States (2009b). *Transparency and open government: memorandum for the heads of executive departments and agencies*. January. Available at <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/transparency-and-open-government>.
- Gregory F. Treverton, *New Tools for Collaboration – The Experience of the U.S. Intelligence Community*, Center for Strategic and International. Studies, 2016
- Harrison, T.M. and Sayogo, D.S. (2014). Transparency, participation and accountability practices in open government: a comparative study. *Government Information Quarterly*, Iss. 31, pp. 513-525.

- Indonesia Open Government Secretariat (2016). Open Government Indonesia. Jakarta. Available at <http://opengovindonesia.org/id/>.
- Information and Privacy Commissioner of Ontario, Open Government: Key Implementation Considerations, September 2016; <https://www.ipc.on.ca/wp-content/uploads/2016/08/Open-Government-Key-Implementation-Considerations.pdf>
- ISOC-Lebanon Chapter, <http://www.isoc.org.lb/opendata>
- Koop, Alexander: Leitfaden Online-Konsultation. Praxisempfehlungen für die Einbeziehung der Bürgerinnen und Bürger über das Internet, Bertelsmann Stiftung 2010; via Bernhard Krabina and Brigitte Lutz, 2016, op. cit
- Lathrop, D. and Ruma, L. (2010). Open government: collaboration, transparency, and participation in practice [eBook]. O'Reilly Media. Available at <http://www.amazon.com>.
- Lee, Gwanhoo and Kwak, Young Hoon (2011). An open government implementation model: moving to increased public engagement. Washington, D.C.: IBM Center for the Business of Government. Available at <http://www.businessofgovernment.org/report/open-government-implementation-model-moving-increased-public-engagement>.
- Longo, J. (2013). Open government: what's in a name? The GovLab, August. Available: <http://thegovlab.org/open-government-whats-in-a-name/>. Millard, J. (2015). Open governance systems: doing more with more. Government Information Quarterly [Article in press].
- OECD (2005). Modernising government: the way forward. Paris: OECD. Available at http://www.oecd-ilibrary.org/governance/modernising-government_9789264010505-en.
- OECD (2013). Government at a Glance 2013, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/gov_glance-2013-en
- OECD (2015). Open Government in Morocco, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing
- OECD (2016a). Open Government: The Global Context and the Way Forward, OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264268104-en>
- OECD (2016b). Open Government in Tunisia, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264227118-en>
- OGP (2014). Four-year strategy 2015-2018. Available at <http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/attachments/OGP%204-year%20Strategy%20FINAL%20ONLINE.pdf>.
- OGP (2015a). Indonesia. Available at <http://www.opengovpartnership.org/country/indonesia>.
- OGP (2015b). Mission and Strategy. Available at <http://www.opengovpartnership.org/about/mission-and-strategy>.
- OGP (2015c). Sweden. Available at <http://www.opengovpartnership.org/country/sweden>.
- OGP (2017). Open Budget Survey 2017. <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/open-budget-survey-2017-report-arabic.pdf>
- SverigesRiksdag [s.a]. Riksdagensöppna data. Available from <http://data.riksdagen.se/>.
- Sweden (2016). Sweden's Third National Action Plan for Open Government Partnership 2016–2018. Available at https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Sweden_National-Action-Plan-3_2016-18.pdf.
- Swedish Institute (2016). The Swedish System of Government. June. Stockholm. Available at <https://sweden.se/society/the-swedish-system-of-government/>.
- Swedish Institute (2015). Openness shapes Swedish society. December. Stockholm. Available at <https://sweden.se/society/openness-shapes-swedish-society/>.
- UNDP (2014). Governance for Sustainable Development: Integrating Governance in the Post-2015 Development Framework. Discussion Paper. March. New York : UNDP.
- United Nations (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/1). Available at http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E.
- United Nations (2016), United Nations E-Government Survey 2016. Available at <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/reports/un-e-government-survey-2016>
- United States of America (2017). Co-creating the 4th U.S. National Action Plan for Open Government. Available at <https://open.usa.gov/national-action-plan/4/>
- Warschauer, M. (2003). Technology and social inclusion: rethinking the digital divide. Cambridge: MIT Press. Available at <http://www.amazon.com>
- Wijnhoven, F. and others (2015). Open government objectives and participation motivations. Government Information Quarterly, vol. 32, Iss. 1, pp. 30-42.
- World Bank (2016). Worldwide Governance Indicators [electronic database]. Available at http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Report_Name=WGI-Table&Id=ceea4d8b.
- World Bank (2017). Worldwide Governance Indicators [electronic database]. Updated 22 September. Available at <http://www.govindicators.org>
- World Economic Forum (2016), Global Information Technology Report
- Weibull, L. (2015). Freedom of the Press Act of 1766. Encyclopaedia Britannica. Available at <https://www.britannica.com/topic/Freedom-of-the-Press-Act-of-1766>.

World Justice Project (2016). Dimensions of the WJO Open Government Index. Washington. Available at <http://worldjusticeproject.org/open-government-index/dimensions>.

World Justice Project (2015). Open Government Index: 2015 Report. Washington. Available at <http://worldjusticeproject.org/open-government-index>.

World Justice Project (2018). Rule of Law Index 2017-2018 [electronic database]. Available at <http://data.worldjusticeproject.org/>.

Zausmer, Rebecca (2011). Towards open and transparent government - International experiences and best practice. Global Partners and Associates, (December). <https://www.gp-digital.org/wp-content/uploads/2013/11/Towards-open-and-transparent-government-International-experiences-and-best-practice.pdf>.

